



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٢)

الوطن العربي في السياسة الأمريكية

إدمون غريب
تركي الحمد
جانيس تيري
خلدون النقيب
خليل جهشان
عبد الله عمران
عبد الإله بلقزيز
عبد الخالق عبد الله
عبد السلام بغدادي
علي الخليلي
فؤاد شهاب
فواز جرجس
كاثلين كريستيسن
كمال خلف الطويل
محمد السيد إدريس
يوسف الحسن



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٢)

الوطن العربي في السياسة الأمريكية

إدمون غريب
تركي الحمد
جانيس تيري
خلدون النقيب
خليل جهشان
عبد الله عمران
عبد الإله بلقزيز
عبد الخالق عبد الله
عبد السلام بغدادي
علي الغفلي
فؤاد شهاب
فواز جرجس
كاثلين كريستيسن
كمال خلف الطويل
محمد السعيد إدريس
يوسف الحسن

الوطـــن العـــربي

في السـياسة الأمريكية

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الوطن العربي في السياسة الأمريكية/إدمون غريب... [وآخ.].
٢١٤ ص. - (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٢)
ISBN 9953-450-07-2
١. البلدان العربية - العلاقات الخارجية - الولايات المتحدة.
٢. الولايات المتحدة - السياسة الخارجية. أ. غريب، إدمون.
ب. السلسلة.
327.56073

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢
الطبعة الثانية: بيروت، آذار/مارس ٢٠٠٤

المحتويات

مقدمـــة

منذ ورثت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذ الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية في الوطن العربي، بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد حرب السويس (العدوان الثلاثي على مصر) في العام ١٩٥٦، وهي تضع المنطقة العربية ـ أي ما يسمّى في لغتها «الشرق الأوسط» ـ في صلب المناطق الأكثر حيوية وأهمية لمصالحها الاستراتيجية في العالم. وتعود هذه الأهمية إلى **ثلاثة** أسباب رئيسة: وجود أكبر احتياطي عالمي للنفط في البلاد العربية ـ الخليجية بخاصة ـ وقيام الكيان الصهيوني ـ حليفها الاستراتيجي ـ في قلب الجغرافيا العربية، ثم الموقع الجيوستراتيجي المميَّز للوطن العربي عند ملتقى ثلاث قارات (آسيا وإفريقيا وأوروبا) بما فيه مرورُ خط التجارة الدولي الرئيس (تجارة الطاقة) من ممرات بحرية تساحلها البلاد العربية (المتوسط، والأحمر، والخليج)، وتحكُّم البلاد العربية ـ كلاً أو جزءاً ـ في أهمّ المضائق والخلجان على هذا الخط المائي الممتد من جبل طارق إلى مضيق هرمز، مروراً بقناة السويس وخليج العقبة وباب المندب.

من أجل ضمان مصالحها ـ ممثلة في ضمان تدفق النفط وضمان أمن إسرائيل وتأمين خط التجارة البترولية ـ خاضت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، منذ خمسينيات القرن الماضي، معارك شرسة ضد القوى التي اعتبرتها معادية ومَوْطِنَ خطرٍ على مصالحها: ضدّ الحركة القومية العربية ـ ممثلة بقواها في السلطة والمجتمع ـ ثم ضدّ الحركة الإسلامية في حقبة ما بعد كامب ديفيد. ولا نستطيع اليوم أن نقرأ قراءة صحيحة ما جرى في هذه الحقبة من قيام أحلاف معادية ـ مثل حلف بغداد ـ ومن تدخلات عسكرية (إنزال المارينز في لبنان مرتين) وسياسة (تخريب الوحدة المصرية ـ السورية، دعم الانفصال في مناطق عدة من الوطن العربي)، أو من حروب مباشرة (ضد العراق في عامَيْ ١٩٩١ و١٩٩٨) أو بالوكالة (حرب ١٩٦٧، حرب ١٩٨٢)...، إلا بردّها

إلى دورٍ أمريكيّ تحتيٍّ تطلّع إلى إسقاط كل محاولات النهوض أو الاعتراض في الوطن العربي.

في هذه المعارك التي خاضتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة ـ منذ عهد الرئيس ترومان حتى اليوم ـ كان لها دوماً «أصدقاء» في المنطقة العربية: أَسْبَغَتْ عليهم الحماية وأسبغوا على سياساتها شرعية داخلية. وإذا كانت السيرة الذاتية لهذه السياسة الأمريكية في الوطن العربي سيرة غير طيبة مع الأمة وحركاتها الحية، ومع قسم من النخب السياسية الحاكمة، وبالتحديد تلك التي أتت إلى السلطة من جذور شعبية ومن مشارب فكرية وسياسية وطنية وقومية...، فقد أصبحت كذلك، أي سيرةً غيرَ طيبة، حتى مع الكثير من أصدقائها ممن باتت تتعاطى معهم بأساليب الابتزاز والضغط السياسيَّيْن لحملهم على تجرُّع إهاناتها. ولعل ذلك ما أمسى يطبع سياسات الولايات المتحدة مع المنطقة العربية ومجمل القوى فيها منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

يحتوي هذا الكتاب مجموعة من الدراسات تناولت بالرصد والتحليل السياسات الأمريكية تجاه الوطن العربي من زاويتين: من زاوية التعريف بالمبادئ والاستراتيجيات العليا الحاكمة لهذه السياسة في منطقتنا، ومن زاوية تحليل الأشكال المختلفة لتصريف تلك السياسة في ساحاتٍ عربية بعينها. والكتاب هذا يستكمل ما سلفه من كتب نشرها المركز في الموضوع، ويستأنف همّاً فكرياً شغل المركز طويلاً هو: رصد العوامل المختلفة (الخارجية هنا) الحائلة دون تقدُّم مسيرة التطور والتقدم في التاريخ السياسيّ العربي المعاصر.

مركز دراسات الوحدة العربية

الفصل الأول

الأطر الاستراتيجية للسياسة الأمريكية تجـاه الوطن العربي

(١)

دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط(*)

جانيس تيري(**)

لقد استُعملت غالونات من الحبر في النقاش حول مدى تأثير جماعات الدعم (اللوبي) في تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وتستطلع هذه الدراسة العلاقة المتبادلة المعقّدة بين ناشطي جماعات الدعم (اللوبي) وفروع الحكومة المختلفة المسؤولة عن السياسة الخارجية. وضمن هذا السياق سأصف حملة جماعة الدعم المؤيدة للصهيونية ضد المقاطعة العربية خلال السبعينيات وردود الجماعات المؤيدة للعرب لإظهار، **أولاً**، كيف عمل اللوبي الصهيوني بنجاح ضمن نظام الولايات المتحدة لفرض تغييرات في السياسة، **وثانياً**، كيف أخفقت الجماعات المؤيدة للعرب في الرد بأسلوب فعّال.

قرارات السياسات الخارجية هي نتيجة لعب متبادل معقد بين عدد من الوكالات الحكومية تضم: وزارة الخارجية والبنتاغون (وزارة الدفاع) ووكالة الاستخبارات المركزية (CIA) والكونغرس والرئيس ومجلس الأمن القومي. وتناقص تدخل الكونغرس بوجه عام منذ الحرب العالمية الثانية بينما نما تدخل الرئيس ومستشاريه المقرّبين، وبوجه خاص مجلس الأمن القومي. إلا أن الكونغرس لا يزال يمارس قوة ضخمة في مناطق رئيسية للمساعدات الخارجية ومخصّصات الأسلحة. ومع تطور رئاسة مطلقة الصلاحيات،

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦١ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)، ص ٩ ـ ٢٩.

(**) جامعة إيسترن ميتشيغن ـ الولايات المتحدة.

وبخاصة في عهدي جونسون ونيكسون، أصبح الرئيس يلعب دوراً حاسماً في تطوير وتسيير السياسة الخارجية. وفي ظل بعض الإدارات كما كان الحال مع هنري كيسنجر خلال رئاسة جيرالد فورد، يعمل وزير الخارجية كالمهندس الرئيسي للسياسة الخارجية. ويلعب هذا الدور، في أوقات أخرى، مستشار الأمن القومي كما كان الحال مع سبيغنيو بريجنسكي في إدارة كارتر.

وعلى الرغم من أن الرؤساء ومستشاريهم يفضلون أن تقع السياسة الخارجية في نطاق سلطتهم وحدهم، فقد كانوا يتكيّفون وفقاً للحاجات الاجتماعية ضمن الوسط الثقافي للمجتمع الامريكي ومواقفه نحو البلدان والشعوب الأخرى، على قدر تكيّف الجمهور بوجه عام. وإذا كان التكيف إيجابياً فيمكن أن تصنع مواقف الجماهير من بعض قرارات السياسة الخارجية شعبية لدى الناخبين؛ وعلى نقيض ذلك إذا كانت المواقف سلبية فبمقدورها أن تجعل كلاً من الحكومة والجمهور عرضة لسياسات أكثر عدائية أو مجابهة. والصور الثقافية السلبية السائدة عن العالمين العربي والاسلامي غالباً ما كان لها تأثيرات سلبية في سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

الوسط الثقافي

وصف ادوار سعيد في كتابه **الاستشراق** الظاهرة التي خلق فيها العالم الغربي واقع الشعوب غير الغربية وثقافاتها وسيطر عليه[1]. وعلى الرغم من أن العروض السلبية للعرب والمسلمين في وسائط الإعلام والثقافة الشعبية والأوساط الأكاديمية متعددة جداً وواسعة الانتشار بحيث يصعب وصفها هنا، فإن هناك هيئة بحث علمي قائمة حول الموضوع وآخذة بالنمو[2]. والمسرحية

---

(١) Edward W. Said: *Orientalism* (New York: Pantheon Books, 1978), and *Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World* (New York: Pantheon Books, 1981).

أثبت المرحوم نورمان دانييل، بصورة مقنعة، في كتابه، **الإسلام والغرب: صُنع صورة** أن التصوير السلبي للإسلام (وللعرب، في الواقع) مرده إلى التفسير المسيحي المبكر. لأجل ذلك، فإن المواقف السلبية مترسخة بعمق في الثقافة الغربية. إن كتاب دانييل الأصلي، الصادر عام ١٩٦٠، قد أعيد النظر به قبل وفاته.

انظر: Norman Daniel, *Islam and the West: The Making of an Image* (Oxford: Oneworld, 1997).

(٢) انظر: Michael W. Suleiman, *The Arabs in the Mind of America* (Brattleboro, VT: Amana Books, 1988); Jack G. Shaheen, *The TV Arab* (Bowling Green, OH: Bowling Green State University Popular Press, 1984); Janice J. Terry, *Mistaken Identity: Arab Stereotypes in Popular Writing* (Washington, DC: American-Arab Affairs Council, 1985); Laurence Michalak, =

الدائرة لأعمال الولايات المتحدة المتبادلة مع الأسرة الدولية، وبخاصة الشرق الأوسط، تعرض أمام هذه الستارة الخلفية الثقافية. ولم يعد محترفو السياسة الخارجية محصنين ضد تأثيرها وكذلك الجمهور العام. وهكذا فليس من المستغرب أن يكون تفكير «استشراقي» قد أثّر ولا يزال يؤثر في مجرى السياسة الخارجية، حتى على أعلى مستويات الحكومة.

وفي المجتمع الديمقراطي، تطرح المشاكل الناجمة عن نقص في كل من حرية الوصول والنقاش الشعبي الناشط أسئلة رئيسية في ما يتعلق بالموضوعية في تطوير جداول أعمال مقنعة وعقلانية للسياسة الخارجية في الشرق الأوسط.

وسائط الإعلام

يفترض هنا أن وسائط الإعلام في الولايات المتحدة لا تضع جدول الأعمال ولا تأخذ القرارات في ما يتعلق بالسياسة الخارجية. والعملية التي ينقل فيها الصحافيون إعلانات البيت الأبيض عن قضايا السياسة الخارجية من دون تحقيق دقيق تقارن بالعلاقة بين ركاب في سفينة نزهة بحرية وهم لا يتطلعون إلى أشياء تثير الاهتمام إلا بعد أن يكون ربان الباخرة قد أشار إليها[٣]. وكل من

«Cruel and Unusual: Negative Images of Arabs in Popular American Culture,» *ADC Issues* = (January 1984); Edmund Ghareeb, ed., *Split Vision: The Portrayal of Arabs in the American Media* (Washington, DC: American-Arab Affairs Council, 1983), and Linda Steet, *Veils and Daggers: A Century of National Geographic's Representation of the Arab World* (Philadelphia: Temple University Press, 2000).

(٣) روبرت ماكنيل، مناقشة عامة في جامعة كولومبيا، في آذار/مارس ١٩٩٣، مستشهد بها في: *Lies of Our Times* (June 1994); Pierre Salinger Lecture, Coral Gables Congregational Church, 12 March 1996, Books on Books, C-Span 2, 3 June 1996; Noam Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (Boston, MA: South End Press, 1983); David Croteau and William Hoynes, *By Invitation Only: How the Media Limit Political Debate* (Monroe, ME: Common Courage, 1994); James M. Fallows, *Breaking the News: How the Media Undermine American Democracy* (New York: Pantheon Books, 1996); James A. Nathan and James K. Oliver, *Foreign Policy Making and the American Political System*, 3rd ed. (Baltimore, MD: Johns Hopkins, 1983), and Edward S. Herman and Noam Chomsky, *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media* (New York: Pantheon Books, 1988).

يصف جينواي التغيرات الجذرية في التغطية الصحفية للخمسين سنة الماضية في ما يتعلق بوجه خاص بـ «جمود الحياة المؤسسية الحديثة». انظر: Michael Janeway, *Republic of Denial: Press, Politics, and Public Life* (New Haven, CT: Yale University Press, 1999).

الحكومة ووسائط الإعلام يُديم الأساطير والتشويهات والأفكار المقولبة عن المسلمين وشعوب الشرق الأوسط. وكما يضع البيت الأبيض جدول أعمال السياسة الخارجية وينقله إلى وسائط الإعلام بصور معيّنة، فكذلك أيضاً تنقل وسائط الإعلام هذه الصور والإنجازات المبالغ فيها إلى الجماهير العامة. والجماهير بدورها تمتص هذه الصور لاشعورياً لتشكل من ثم الأساس لمواقف سلبية أو إيجابية تجاه شعوب أو بلدان معينة. وعلى أساس هذه الصور والمواقف يُبنى الضغط أو التأييد الشعبي على البيت الأبيض. وفي النهاية «يتجاوب» البيت الأبيض بنقل جدول أعماله إلى وسائط الإعلام. وتكرر الدورة نفسها باستمرار خالقة بذلك شكلاً من التعاون يزداد فيه تأثير كل عمل بحيث يكون التأثير الكلي أكبر بكثير من مجموع أجزائه.

وتصوير العرب والمسلمين كشياطين كان تاريخياً يجعل قرارات السياسة الخارجية سهلة التسويق إلى الجمهور الأمريكي مثل التورط العسكري الأمريكي في لبنان عام ١٩٥٨ أو الهجمات الأمريكية الجارية على العراق منذ التسعينيات. ومن الناحية الأخرى، كان العداء الدفين للعرب والمسلمين أحياناً يعوق الرؤساء عن تصديق سياسات لا تجاري جو الرأي السائد أو مناخه. والمعارضة السياسية لأعمال الرئيس فورد أو الافتقار إلى مثل هذه المعارضة للغزو التركي لقبرص في عام ١٩٧٤، أو الصعوبات المواجهة في كسب موافقة من الكونغرس على مبيعات أسلحة إلى العربية السعودية، الحليف المخلص لأمريكا، هي أمثلة على آثار الدفع والسحب التي تولّدها المواقف السياسية السائدة. ومن الواضح أن ناشطي جماعات الدعم يتلاعبون ويستخدمون هذه الصور نفسها لتعزيز جداول أعمالهم الخاصة.

جماعات «اللوبي» والضغط

يتلاعب ناشطو اللوبي وجماعات الضغط المحلية في عملهم ضمن قيود النظام، ويستخدمون الوسط الثقافي السائد، **أولاً** لكسب الوصول إلى أولئك المسؤولين عن السياسة الخارجية في الشرق الأوسط، **وثانياً** للتأثير فيهم لتبني سياسات ملائمة لجداول أعمالهم المعينة. وكل من ناشطي اللوبي المحترفين المتمركزين في واشنطن وجماعات المصالح عبر البلاد يسعى إلى التأثير في السياسة الخارجية. وجماعات المصالح، وهي تمثل خليطاً من جماعات إثنية ووجهات نظر سياسية تكون بوجه عام منظمات طوعية من دون مقابل مادي. وبموجب قوانين الولايات المتحدة يحدد ناشط اللوبي بالفرد أو المنظمة، والذي

تكون مهمته التأثير في تمرير تشريع أو هزيمته، وهو يتلقى نقوداً لهذه الغاية[٤].

وكان هناك بحلول التسعينيات أكثر من ثمانين ألف ناشط لوبي مسجل في واشنطن معظمهم مركّزون على قضايا محلية. وهنالك اتفاق عام بأن لناشطي اللوبي تأثيراً رئيسياً في التشريعات الداخلية وتصويتات الكونغرس، وعن طريق الاتصالات الشخصية والتبرعات المالية للأحزاب السياسية والسياسيين. وتأثير ناشطي اللوبي في السياسة الخارجية أقل وضوحاً على الرغم من أن الحكمة السائدة تقول إن لناشطي اللوبي تأثيراً أقل في السياسة الخارجية منه في القضايا الداخلية.

وليكون ناشطو اللوبي فعّالين عليهم العمل وفقاً لمجموعة مشتركة من القواعد، وهذه تشمل: قول الصدق، والوعد فقط بما يمكن اعطاؤه، والإصغاء والعمل مع الموظفين الحكوميين، والأهم من كل ذلك عدم مفاجأة السياسيين بمقترحات أو مطالب غير متوقعة. وعلى ناشطي اللوبي تحديد جداول أعمالهم بوضوح ومعرفة صانعي القرارات المؤثرين وذوي النفوذ. والوصول إلى هؤلاء أساسي وحاسم. ويتفق ناشطو اللوبي أيضاً بأن تقرير ما يتراوح بين ثمانين وتسعين بالمئة من القضايا إنما يتم على أساس السياسات أكثر منه على أساس الأهلية[٥].

وأخيراً يمكن لناشطي اللوبي وجماعات الضغط تثقيف صانعي السياسة وتزويدهم بمعلومات حول قضايا معينة، وأحياناً تقديم هذه المعلومات إلى الجمهور العام. وقد يكون ناشط اللوبي أو فريق الضغط تبعاً لذلك واحداً من بضعة مصادر أو المصدر الوحيد للمعلومات حول قضية. وهذا وثيق الصلة بوجه خاص بالقضايا المتعلقة بالشرق الأوسط، وهو منطقة، كما لاحظنا أعلاه، يساء فهمها بشكل واسع أو لا تعرفها الغالبية العظمى من الأمريكيين وسياسيون كثيرون.

---

(٤) Jeffrey H. Birnbaum, *The Lobbyists: How Influence Peddlers Get Their Way in Washington* (New York: Times Books, 1992), p. 13.

إن دينامية عملية الضغط وعمل الأفراد الذين يمارسون الضغط والمنظمات الضاغطة، مشروحان في عدد من الدراسات، من بينها: Bruce C. Wolpe, *Lobbying Congress: How the System Works*, with case studies by the editors of Congressional Quarterly (Washington, DC: Congressional Quarterly, 1990).

(٥) Birnbaum, Ibid., p. 235.

التقنيات

يستخدم ناشطو اللوبي وجماعات المصالح تنوعاً أو خليطاً من تقنيات بسيطة نوعاً ما لجذب الاهتمام والدعم لقضاياهم. ويمكن تلخيص هذه التقنيات بسهولة بما يلي:

١ ـ حملات رسائل/تلفونات/ فاكسات موجهة إلى البيت الأبيض أو فروع أخرى للحكومة.

٢ ـ اتصالات مباشرة وشخصية مع الرئيس وكبار المسؤولين.

٣ ـ اتصالات شخصية مع أعضاء الكونغرس ومعاونيهم بما في ذلك إقامة علاقات طويلة الأمد، وعلاقات مع صغار المسؤولين أو المعاونين تتم تنميتها على مدى سنوات عديدة تعطي في الغالب فوائد عندما يصبح البيروقراطيون أو السياسيون الشبان مسؤولين كباراً في مراكز رئيسية لصنع القرار.

٤ ـ ممارسة منظمات وطنية وغيرها الضغط على البيت الأبيض والكونغرس مستخدمة في الغالب التقنيات نفسها المفصلة أعلاه.

٥ ـ الوصول إلى وسائط الإعلام وكسب نفوذ داخلها يساعد على كسب شعبية ودعاية لجداول أعمال محددة.

٦ ـ حملات شعبية لكسب دعم شعبي.

٧ ـ الضغط لإقرار تشريع حول قضايا معينة في الكونغرس.

٨ ـ الضغط لإقرار تشريع على مستويات الولاية والمستويات المحلية.

هذه التقنيات تستخدم في سياق النظام السياسي الأمريكي الأوسع. ويستخدم ناشطو اللوبي إن كانوا ناجحين نقاط القوة والضعف في ذلك النظام لكسب التأييد، وفي النهاية لقبول برامجهم المعينة وتبنيها من قبل حكومة الولايات المتحدة.

اللوبي الصهيوني

اللوبي الصهيوني ليس كتلة متراصة واحدة بل قوة متشعبة الفروع، واعترفت دولة اسرائيل منذ قيامها بأهمية اللوبي. ودعمت جهود بحث لدراسة

ديناميكياته وتحليلها[٦]. ويُبلّغ السياسيون الاسرائيليون بشكل روتيني بالمد والجزر في سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وعلى عكس الحكومات العربية بإمكان اسرائيل تنسيق جهود اللوبي مفردة وموحدة مع جماعات مؤيدة للصهيونية متمركزة في الولايات المتحدة، متفادية بذلك تعددية المجهود ومعزّزة الفعالية الشاملة للمجهود[٧].

وكان ناشطو اللوبي المؤيدون لاسرائيل حتى التسعينيات واتفاق أوسلو ينظرون إلى الصراع العربي ـ الاسرائيلي كلعبة، أي مكسب فيها للفلسطينيين أو العرب بوجه عام يشكل خسارة لإسرائيل. ونتيجة لذلك كان اللوبي الصهيوني في الغالب يعمل كلوبي معاد للعرب والمسلمين ومعارض لأي تقارب بين العرب والولايات المتحدة.

وعلى العكس من جماعات اللوبي الإثنية الأخرى وبخاصة العرب الأمريكيون، تمتّعت المنظمات اليهودية الأمريكية بقنوات مباشرة مع البيت الأبيض عن طريق مواطنين وسطاء حصينين. وهؤلاء الموظفون الذي يعينون في الغالب على أساس خبرتهم الشخصية والحرفية الوثيقة مع الجالية اليهودية يرتّبون اجتماعات مع الرئيس وغيره من المسؤولين عن تشكيل السياسة الخارجية في الشرق الأوسط. وهم ينقلون أيضاً معلومات إلى المنظمات اليهودية ـ الأمريكية والصهيونية حتى تتمكن من تفصيل جهودها السياسية وحملاتها على قياس الاهتمامات المعيّنة للحكومة أو البيت الأبيض.

---

(٦) Gabriel Sheffer, ed., *Dynamics of Dependence: U.S.- Israeli Relations* (Boulder, CO: Westview Press, 1987), and Nimrod Novik, *The United States and Israel: Domestic Determinants of a Changing U.S. Commitment* (Boulder, CO: Westview Press, 1986).

كتب نوفيك، مستشار شمعون بيريس في السياسة الخارجية، الدراسة المذكورة آنفاً تحت رعاية مركز جافي للدراسات الاستراتيجية. للمزيد من التحليل، انظر: Abraham Ben-Zvi, *The United States and Israel: The Limits of the Special Relationship* (New York: Columbia University Press, 1993).

لدراسة بصدد الرأي العام، انظر: Eytan Gilboa, *American Public Opinion toward Israel and the Arab-Israeli Conflict* (Lexington, MA: Lexington Books, 1987), and David Schoenbawm, *The United States and the State of Israel* (New York: Oxford University Press, 1993).

(٧) لأجل تفاصيل عن العلاقة بين المنظمات اليهودية ـ الأمريكية وإسرائيل، انظر: Lee O'Brien, *American Jewish Organizations and Israel* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1986), and Ernest Stock, *Partners and Pursestrings: A History of the United Israel Appeal* (Lanham, MD: University Press of America; [Jerusalem?]: Jerusalem Center for Public Affairs/ Center for Jewish Community Studies, 1987).

وعلى عكس الجهود الحديثة نسبياً للعرب الأمريكيين، فإن المنظمات اليهودية الأمريكية تعمل ناشطة في المجالات السياسية والاجتماعية منذ عقود عديدة. ولجنة الشؤون العامة الاسرائيلية ـ الأمريكية التي أنشأها في عام ١٩٥٤ المجلس الصهيوني الأمريكي هي لوبي محترف مُسجّل وظلت أنجح قوة صهيونية في واشنطن. وكان لدى هذه اللجنة بحلول أواسط الثمانينيات خمسة وسبعون موظفاً بميزانية سنوية تبلغ ٥,٧٠٠,٠٠٠ دولار[٨].

ولهذه اللجنة شبكة عمل وطنية تُصدر «إخطارات عمل» وتوزّع تشكيلة واسعة من المواد عن اسرائيل والعالم العربي معظمها جدلي إلى حد كبير. ويوفر ناشطو اللوبي الصهيوني، اعترافاً منهم بأهمية حملات المعلومات، دفقاً مستمراً من المنشورات والأوراق السياسية ليس عن اسرائيل فحسب، بل عن العالم العربي والاسلامي كذلك. وعلى الرغم من أن العديد من هذه المنشورات يوهم ظاهرياً بأنه يوفر تغطية متوازنة عن الشرق الأوسط إلا أنه في الحقيقة مؤيد لاسرائيل باستمرار ومعاد علانية في معظم الأحيان للعرب والمسلمين. وهكذا فالعقبة المعرقلة لتطبيق سياسة خارجية أكثر توازناً في الشرق الأوسط معقدة، ليس فقط لتأثير المواقف المؤيدة لاسرائيل، بل كذلك لتأثير جهود ناشطي اللوبي المناوئين للعرب والمسلمين.

ورعت الجماعات الصهيونية أيضاً تشكيلة واسعة من الاتصالات مع أعضاء الكونغرس والمسؤولين الحكوميين على المستويين الوطني والمحلي على مدى سنوات عديدة طويلة. وليقلل موظفو البيض الأبيض من المواجهات المحتملة وللسيطرة على جدول الأعمال، ينسقون بعناية اجتماعات مع جماعات اللوبي والمنظمات الإثنية ليس فقط لتقرير جدول زمني ثان، بل ليتقرر بالتحديد متى، وإذا كان الرئيس سيظهر أو إذا كانت هنالك «فرصة لأخذ صورة». ولكن الاجتماعات مع المنظمات اليهودية الأمريكية تكون بوجه عام في منتهى الود[٩]. ويأتي الزعماء اليهود الأمريكيون وهم على استعداد كامل وببرنامج متناسق للمطالب والتوصيات. ويطالب الزعماء اليهود الأمريكيون

(٨) Wolpe, *Lobbying Congress: How the System Works*, p. 80.

(٩) انظر: David H. Lissy (Associate Director–Domestic Counsel–Ford White House), Files, Boxes 38-43, Gerald Ford Library in Ann Arbor, Michigan.

كمثال على مبادلات أقل وداً، انظر: «Notes on Meeting with Jewish Leaders,» 6 July 1977, Stuart Eizenstat Files, Box 235; WHCF, ND16/CO1-7, Box ND 39, Jimmy Carter Library in Atlanta, Georgia.

بانتظام بصفقات مساعدات مالية وعسكرية معينة لاسرائيل ويعربون بصراحة عن موافقتهم أو عدم موافقتهم على سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من الانقسامات الداخلية فإن الجماعات اليهودية ـ الأمريكية تصل عادة إلى إجماع على قضايا تتعلق باسرائيل، مما يمكنها من عرض صورة جبهة موحدة في واشنطن[١٠]. وهذه المقاربة الموحدة تشكل رصيداً لا يقاس في جهود اللوبي وتقف على نقيض واضح لجهود كل من الحكومات العربية والعرب الأمريكيين.

اللوبي العربي

يتوزع ناشطو اللوبي المؤيدون للعرب كذلك على فئات متعددة. وتحاول بلدان عربية عن طريق اتصالات مباشرة وسفارات في واشنطن التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية. وتاريخياً، دفعت حكومات عربية مبالغ ضخمة من الأموال إلى مؤسسات علاقات عامة متمركزة في أمريكا وناشطي لوبي لتصميم حملات دعاية والتأثير في سياسيين، إلا أن هذه الجهود كانت تخفق بوجه عام في تحقيق تأثير إيجابي، سواء في الجمهور الأمريكي أو في صانعي السياسة. والافتقار إلى تنسيق بين الجهود الضاغطة العربية هو من دون شك عقبة رئيسية في وجه فعاليتها بوجه عام.

وكذلك أخفقت جامعة الدول العربية، والتي تبدو المنظمة الملائمة لإطلاق جهود اللوبي العربي، في تشكيل حملاتها بشكل يأسر مخيّلة الجماهير الأمريكية أو يحظى بتأييدها. وتعرقلت جهود الجامعة أيضاً بسبب إخفاقها في تنسيق سياسات بعيدة المدى وواضحة[١١].

ولذلك لم يتفهم الزعماء العرب دائماً ديناميات النظام السياسي الأمريكي. وكان مسؤولون عرب عديدون، في العقود التالية مباشرة للحرب

---

(١٠) Arthur Hertzberg, «The Illusion of Jewish Unity,» in: *Beyond Occupation: American Jewish, Christian, and Palestinian Voices for Peace*, edited by Rosemary Radford Ruether and Marc H. Ellis (Boston, MA: Beacon Press, 1990).

(١١) Michael Suleiman, «The Arab Information Effort in North America: An Assessment,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 8 (Summer 1986), and Nabeel A. Khoury, «The Arab Lobby: Problems and Prospects,» *Middle East Journal* (Summer 1987).

العالمية الثانية، يظنون أن جهود اللوبي نشاطات غير قانونية وأن كل الجهود يجب أن توجّه عبر القنوات الدبلوماسية. واعتقد معظم زعماء العالم الثالث، بمن فيهم العرب، أن الوصول إلى الرجل الجالس في القمة ـ وفي هذه الحالة الرئيس ـ كان السبيل الفعال الوحيد للتأثير في السياسة(١٢).

ونظرت البلدان المنتجة للنفط، والعربية السعودية بشكل خاص، إلى أرامكو والشركات النفطية كوسطاء مناسبين ينقلون عبرهم آراءهم ورغباتهم إلى واشنطن. واعتقد آخرون أن لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA) دوراً رئيسياً في صنع السياسة الخارجية. وحملت المصالح الشخصية شركات النفط والسي. أي. آي. وناشطي اللوبي على تشجيع أو إدامة هذه الاعتقادات الخاطئة. وعندما أدرك العديد من بلدان العالم الثالث تعقيدات النظام الأمريكي إما أنهم تخلوا عن محاولة التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية وعادوا إلى بلادهم أو استأجروا ناشطي لوبي أمريكيين محترفين للقيام بالمهمة.

وفي الخمسينيات سأل الرئيس جمال عبد الناصر أحد أعوانه ممن عاشوا في الولايات المتحدة «ما هو اللوبي»؟ وسأله كذلك ما هو تعريف (Picket Lines (خطوط نظّار الاضراب)، وليس لأي من التعبيرين مقابل باللغة العربية بالطريقة المتداولة في سياسات الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن لمصر ـ بالمقارنة مع بلدان عربية عديدة أخرى ـ سلكاً خارجياً متين الأساس، فلم يكن لها ناشطو لوبي بدوام كامل في واشنطن حتى السبعينيات. وتستخدم دول عربية في الوقت الحاضر ناشطي لوبي بدوام كامل أو بنصف دوام؛ إلا أنها لا تنسّق جهودها عادة وتعمل غالباً بغايات لا يتعاطى بعضها مع بعض. ومن الواضح أن هذا يحد من فعالية كل الجهود أو يجعلها سلبية. ولم تعمل حرب الخليج إلا على تعزيز الفوضى داخل الجامعة العربية والمرافق الدبلوماسية العربية. وكان السفراء العرب أحياناً ينجحون بتنسيق الجهود حول قضية معينة مثل مذبحة الخليل، إلا أنهم كقاعدة يعملون مستقلّين الواحد منهم عن الآخر.

وحاول كذلك أصحاب أعمال خاصة لهم مصالح في العالم العربي

---

(١٢) تستند المناقشة التالية إلى حد بعيد إلى مقابلات مع دبلوماسيين، ومسؤولين رسميين، وناشطي جماعات ضغط لصالح حكومات عربية، تمت من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٨. ومع أنه من المفضل أكثر عدم الكلام على الأشياء المسجلة، قدم هؤلاء المحترفون بسخاء روايات مفصلة عن الجهود الدبلوماسية العربية في الولايات المتحدة. إن أي استنتاجات أو أخطاء في النقل يسأل عنها الكاتب وحده.

وموظفو سلك خارجي متقاعدون التأثير في سياسات تتعلق بالشرق الأوسط. ويميل كلاهما إلى الاعتماد على اتصالات وصداقات شخصية لتأمين الوصول إلى صانعي السياسة. وجماعات المصالح تفضّل العمل بهدوء خلف الكواليس ونادراً ما تحاول حشد رأي عام أو إطلاق حملات دعاية رئيسية عن قضية محددة.

وفي النهاية عبأ عرب أمريكيون وإيرانيون وأتراك ويونان صفوفهم، بدرجات مختلفة من النجاح، حول قضايا محددة. وبين هذه الجماعات الإثنية كنائس ونواد تمثل قرى أو مناطق معينة لها تاريخ طويل، ولكن المنظمات الموجهة أكثر سياسياً لم تظهر إلا خلال الستينيات والسبعينيات. ودفعت هزيمة العرب الكارثية في حرب ١٩٦٧ العديد من العرب الأمريكيين إلى تأسيس منظمات لمكافحة الأفكار المسبقة المعادية للعرب التي كانت سائدة، وللضغط على واشنطن لتبني سياسات أكثر وداً تجاه العالم العربي. وكانت هذه الجماعات صغيرة نسبياً وضعيفة التمويل. وكانت مصابة بالشرذمة نفسها التي تفرّق البلدان العربية. وقد أخفقت هذه الجماعات في الغالب في القيام ببرامج فعالة موحدة. يضاف إلى ذلك أن العرب الأمريكيين، باستثناءات قليلة جداً، لم يحتلوا مراكز عالية في الحكومة.

ويجب على ناشطي اللوبي، حتى يتمكنوا من الضغط بفعالية لإجراء تغيير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، أن يكون لهم وصول إلى مسؤولي الحكومة، وعند تحقيق هذا الوصول يترتب عليهم من ثم مواجهة العداء الثقافي المتراكم تجاه العرب والمسلمين. وكنتيجة لذلك يقضي العرب الأمريكيون في الغالب وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً في إعلان «أمركتهم» (أي أنهم أمريكيون) وولائهم لحكومة الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن البيت الأبيض يتصل بالجماعات الاثنية عن طريق وسطاء ذوي صلة أو مكاتب شؤون إثنية متمركزة في البيت الأبيض، فإن الاتصالات أو الاجتماعات مع العرب الأمريكيين تعامل كأمور سياسة خارجية وليس سياسة داخلية، وتوافق عليها أو ترفضها وزارة الخارجية أو مجلس الأمن القومي. وأصبح العرب الأمريكيون خلال التسعينيات أكثر نشاطاً من الناحية السياسية، وأحرزوا وصولاً أكبر إلى البيت الأبيض ومكاتب حكومية أخرى، إلا أن هذا لم يترجم بعد إلى فعالية أكبر في تغيير سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وفي مواجهة الضغط المستمر من جانب الجماعات الموالية لاسرائيل وشعور العداء العام تجاه العرب والمسلمين. يظل معظم السياسيين مترددين في التعامل علانية

مع العرب حتى مع أولئك العرب الذين «تغازلهم» الولايات المتحدة.

وشنّت في السبعينيات قوى موالية للصهيونية حملة وطنية رئيسية ضد المقاطعة العربية. وهذا المجهود لناشطي اللوبي وردود الفعل المعادية له من القوى المؤيدة للعرب يمكن استخدامه كنموذج كتاب مدرسي عن كيف يمكن لجهود ناشطي لوبي حسني التنظيم ينفّذون باحتراف تخطيطاً استراتيجياً فرض تغييرات في السياسة، من ناحية، ومن الناحية الثانية، كيف يمكن أن يخفق مجهود سيئ التنظيم وعشوائي أو سيئ الإعداد.

المقاطعة العربية

تبين الحملات على المقاطعة العربية كيف يمكن حملة أن تكون منسقة بنجاح لفرض تغييرات في سياسات الولايات المتحدة وقوانينها، حتى في وجه معارضة رئاسية. وعلى العكس من ذلك، أخفقت الجماعات العربية في المجابهة ولو حتى بتبنّي استراتيجيات ناشطة لدعم أو حماية المقاطعة العربية.

بدأت الجماعات المؤيدة لإسرائيل في عام ١٩٧٥ مهاجمة المقاطعة العربية على المستويين الوطني والمحلي(١٣). ولا مجال هنا لسرد كامل عن هذه الحملة التي شُن معظمها عبر تشريع مقترح لقوانين أكثر ضراوة تقضي بالتزام مؤسسات الأعمال الأمريكية الخاصة بها. ومع ذلك فحتى تلخيص موجز يوضح الإمكانات السياسية لحملات لوبي متناسقة وحسنة التنظيم. وفي حالة المقاطعة العربية، تم تنسيق كل تقنيات نشاط اللوبي المذكورة آنفاً (الرسائل والزيارات الشخصية وجماعات الضغط المنظمة والدعم من الكونغرس والتشريع الجديد على المستويين الوطني والمحلي) كل هذه تناسقت للدعاية ضد المقاطعة العربية المعادية لاسرائيل والمزعوم أنها ذات طبيعة معادية للسامية ولفرض تشريع جديد ضد أي تجاوب أمريكي معها...

---

(١٣) Aaron J. Sarna, *Boycott and Blacklist: A History of Arab Economic Warfare against Israel* (Totowa, NJ: Rowman and Littlefield, 1986).

إن تقرير سارنا المكتوب بصورة مكثفة يورد تفاصيل تطبيق المقاطعة والحملة ضدها من وجهة نظر مؤيدة لإسرائيل. وهو يقدم أيضاً جدولاً زمنياً بالخطوات المتخذة ضد المقاطعة من عام ١٩٧٥ إلى آخر عام ١٩٧٦. ويفصل ماكدونالد ضلوع جامعة الدول العربية في المقاطعة، في: Robert W. MacDonald, *The League of Arab States; a Study in the Dynamics of Regional Organization* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965).

وكانت جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٦ قد قرّرت المقاطعة العربية ضد منتوجات الصناعة اليهودية في فلسطين كجزء من النضال الوطني العربي ضد المسعى الصهيوني لإقامة دولة يهودية مستقلة في فلسطين. وحاولت المقاطعة الأولية منع استيراد منتوجات صناعات يهودية في فلسطين إلى الدول العربية. وفي عام ١٩٥١ وبعد الخسائر في حرب ١٩٤٨ وتأسيس اسرائيل، تم إقرار مقاطعة ثانوية لمنع أطراف ثالثة من المساهمة في الاقتصاد الاسرائيلي. والحملة ضد المقاطعة كانت موجهة بشكل رئيسي ضد هذه المقاطعة الثانوية والاستجابة الأمريكية لها[١٤].

وواجهت حملة المقاطعة ضغوطاً شخصية على الرئيسين فورد وكارتر ومسؤولين منتخبين آخرين عن طريق وسائط الإعلام والرسائل والحملات الكتابية والأكثر حسماً عبر تغييرات تشريعية أقرها الكونغرس وهيئات الولايات التشريعية. وكانت الإدارة الأمريكية في عهد فورد تعارض بشدة إصدار قوانين أكثر تقييداً لتنظيم تجاوب مؤسسات الأعمال الأمريكية مع المقاطعة. وكانت إدارة فورد معروفة كمعارضة للمقاطعة، وفي الواقع معارضة للتمييز المرتكز على الدين أو العرق أو الأرضيات الإثنية، ولكنها اعتبرت أن «المقاربة الدبلوماسية... هي السبيل الأكثر فعالية للسير فيه»[١٥].

وعارضت مجموعة مؤثرة من الدوائر الحكومية بينها مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية ووزارة الخزانة ووزارة التجارة ووزارة العدل إصدار تشريع إضافي ضد المقاطعة، وبخاصة أن وكالة الاستخبارات المركزية ذكرت أن المقاطعة لم تؤثر في اسرائيل وأن من غير المحتمل أن تفعل ذلك في المستقبل[١٦].

---

(١٤) بيان سيدني سوبر، السكرتير المساعد بالوكالة لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، أمام اللجنة الفرعية للتجارة الدولية، ولجنة الشؤون الخارجية، في ١٣ آذار/مارس ١٩٧٥. وكان قد طلب من السكرتير الإعلامي رون نيسن أن يرجع إلى هذه الشهادة إذا شاء. انظر: Nessen Papers, Box 121, Gerald Ford Library, and Sarna, Ibid.

(١٥) بيان سيدني سوبر أمام اللجنة الفرعية للتجارة الدولية، ولجنة الشؤون الخارجية، في ١٣ آذار/ مارس ١٩٧٥.

(١٦) Memo for the President (September 1975), David Lissy Files, Box 39, Gerald Ford Library.

كان ليسي مديراً مساعداً في المجلس الداخلي، والمكلف بالصلة السياسية، بين الرئيس فورد والمنظمات اليهودية.

يضاف إلى ذلك، أن الحكومة اعترفت بأن «. . . البلدان العربية نفسها تحتفظ بسلطة تفسير أنظمة المقاطعة وقراراتها، وأن تجربتنا توحي بأنها ليست مطبقة بشكل موحّد. وهنالك عدد من الشركات التي تمارس العمل في إسرائيل والبلدان العربية»[١٧].

وأكّدت مذكرات البيت الأبيض الداخلية كذلك أن «المقاطعة على الرغم من مزاعم معاكسة ليست مطبقة على أسس دينية أو اثنية»[١٨]. والأكثر تداولاً أن مستشاري البيت الأبيض اعترفوا بأن «الجهود العربية لحرمان اسرائيل من منافع اقتصادية بالمتاجرة مع بلدان ثالثة وهي إلى حد ما ليست على غير غرار جهودنا لعزل كوبا وكوريا الشمالية وفييتنام وكمبوديا اقتصادياً»[١٩].

وكانت التشعبات الاقتصادية لتشريع إضافي مثار قلق كذلك. وعلى الرغم من أن تجارة الولايات المتحدة مع الكتلة العربية ازدادت مع السبعينيات، فإن المنتوجات الأمريكية يمكن أن تحل محلها بسهولة منتوجات أوروبية أو آسيوية، مما يضر بمؤسسات الأعمال الأمريكية. وأبدى المسؤولون قلقاً من أن هنالك «إمكانية قوية من أن العرب قد يتحولون نحو مصادر تموين أخرى إذا تعهدت الولايات المتحدة بمنع الشركات الأمريكية من التجاوب مع مطالب المقاطعة. وتفتقر الولايات المتحدة إلى فعالية إجبار العرب على التراجع عن قضية المقاطعة. وهنالك القليل الذي يعتمد فيه العرب على الولايات المتحدة، حتى ولو كنا مصدرهم المفضل للتزوّد بسلع عديدة»[٢٠].

وعندما سعت إدارة فورد لتلطيف المواقف المعادية للمقاطعة العربية، ازداد الضغط لإقرار مزيد من التشريعات. وسنّت ولايات عديدة أبرزها نيويورك وكاليفورنيا تشريعات ضد المقاطعة. وفي الكونغرس شن أعضاء بشكل إفرادي حملات حول القضية وأصبح الموضوع موضوعاً رائجاً

---

(١٧) بيان سيدني سوبر أمام اللجنة الفرعية للتجارة الدولية، ولجنة الشؤون الخارجية، في ١٣ آذار/ مارس ١٩٧٥.

(١٨) Memo from Bobbie Greene Kilberg on Arab Boycott (8 August 1975), Robert A. Goldwin Papers, Box 1.

باربرا ج. كيلبرغ، المستشارة المساعدة للرئيس، والعاملة بكثافة في الأبحاث حول المقاطعة العربية وتقديم التوصيات بشأنها.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه.

للنقاش[٢١]. وبحلول أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، كان هنالك ما لا يقل عن أربعة عشر مشروع قانون وقراران أمام الكونغرس. ووصف البيت الأبيض هذا بأنه «مقاربة فأس اللحم للتعامل مع المشكلة»[٢٢].

وحاولت إدارة فورد التعامل مع هذا الموضوع السياسي الساخن بمناشدة أعضاء منفردين في الكونغرس وبدعم مشاريع قوانين التي تبدو الأقل إلحاقاً بالضرر لمصالح الولايات المتحدة في العالم العربي[٢٣]. وصدرت تعليمات إلى موظفي البيت الأبيض بدراسة القضية ووضع توصيات حولها. واجتمع مستشارو البيت الأبيض كذلك في محاولات معظمها من دون جدوى مع أعضاء في الكونغرس ومستشارين قانونيين.

وأعلن الرئيس فورد في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، في رد فعل على الحملة المتصاعدة، عدداً من التوجيهات للتشديد على تطبيق القوانين التنظيمية القائمة. وما كان من القائمين بالحملة ضد المقاطعة إلا أن زادوا مطالبهم في وجه رد الإدارة. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر وصفت رابطة بناي بريث لمكافحة التشهير الإجراءات بأنها «خطوة إيجابية تلقى الترحيب»، ولكنها «أخفقت في القبض بإحكام على المدى الكامل لعمليات المقاطعة العربية في الولايات المتحدة ضد اسرائيل»[٢٤]. وكانت هذه الرابطة قد رفعت سابقاً (حزيران/يونيو، تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر) قضايا تتعلق بالمقاطعة ضد عدة شركات أمريكية وضد وزير التجارة روجرز مورتون. وفي تشرين الثاني/نوفمبر رفع خمسة وعشرون من أعضاء الكونغرس الديمقراطيين دعوى ضد مورتون وضد وزير الداخلية توماس كليب بتهمة عرقلة تطبيق سياسات الولايات المتحدة المناوئة للمقاطعة.

وقد أحسن كثيراً اختيار توقيت حملة مناوئة للمقاطعة لفرض أقسى ما يمكن من ضغط على السياسيين قبل العام الذي تجري فيه انتخابات رئاسية.

---

(٢١) انظر: *Congressional Record*. في عام ١٩٧٥، جرت الإشارة إلى المقاطعة العربية عشرات المرات، وفي عام ١٩٧٦، ورد في الفهرس ما لا يقل عن ١٣ تناولاً للموضوع.

(٢٢) Kilberg Memo (5 September 1975), Goldwin, Box 1.

(٢٣) انظر: Goldwin, Box 1; Lissy, Box 39; Friederdorf, Box 10, CO 70, 71, Box 26; Nessen, Box 121; Vernon Loen and Charles Leppert Papers, Box 1. كان لون وليبرت مساعدين لشؤون التشريع (المجلس التشريعي)؛ Robert Wolthius Papers, Box 3. كان روبرت ولثيوس مساعداً خاصاً للرئيس. انظر أيضاً: Papers of Counsil to the President, Edward C. Schmultz, Boxes 7-8, Gerald Ford Library.

(٢٤) ADL Press Release (28 November 1975), Goldwin, Box 1, Gerald Ford Library.

ووقع أعضاء كونغرس عديدون وسياسيون آخرون عريضة لسن تشريع ضد المقاطعة أملاً بكسب أصوات محتملة ودعم مالي لحملاتهم. وفي دعمهم الحملة لم يجازفوا في الواقع بأي نتائج سياسية سلبية.

ومن دون وصف مئات التعديلات القضائية المحيطة بقضية المقاطعة، يكفي أن نلاحظ هنا أن النضال استمر في عام الانتخاب ١٩٧٦، وأصبحت قضية المقاطعة بسرعة نقطة مركزية للنقاش بين فورد وكارتر. وقد دعم كارتر الموقف المناوئ للمقاطعة وعنّف فورد لإخفاقه في التجاوب معه. ووقف الزعيم العمالي جورج ميني إلى جانب إصدار مزيد من التشريعات، وأشارت استطلاعات البيت الأبيض إلى معارضة قوية في الكونغرس لمواقف الإدارة[٢٥].

وأجبرت إدارة فورد على التراجع في وجه معارضة سياسية متناسقة. وفي ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦، أمر فورد مورتون بتقديم معلومات إلى الكونغرس بصدد المقاطعة ومؤسسات أعمال أمريكية معينة. وكان فورد قد وقّع أيضاً في وقت سابق من ذلك الشهر قانون الإصلاح الضريبي الذي قضى بإمكان خسارة فوائد ضريبية في بعض حالات معيّنة (تتصل بالمقاطعة)[٢٦].

وعلى الرغم من أن كارتر استخدم حملة مناوأة المقاطعة لمنفعته السياسية الخاصة، فما ان انتخب للرئاسة حتى وجد أن الوضع قد اختلف. وقد استمرت الحملة ضد المقاطعة بالتصاعد، مما أدى إلى مزيد من الأعمال القانونية. وجاء الآن دور إدارة كارتر «لتفادي تأثير عكسي على. . . دبلوماسية الشرق الأوسط وضرورة عدم إلحاق ضرر بنشاطات مؤسسات الأعمال الأمريكية الشرعية في الخارج»[٢٧].

---

(٢٥) جورج ميني (٢٥ آب/أغسطس ١٩٧٦)، بيان يحض مجلس الشيوخ على التصويت على مشروع القانون الذي يحظر على رجال الأعمال الأمريكيين التجارة مع العرب بسبب المقاطعة.

Nessen, Box 1; Friedersdorf, Box 10, Gerald Ford Library.

(٢٦) Nessen, Box 1, Gerald Ford Library,

اعتبر تصويت للجنة فرعية في الكونغرس، بأكثرية ١٠ مقابل ٥ أن مورتن في حالة احتقار وعصيان للكونغرس.

(٢٧) Zbigniew Brzezinski Memo to Rick Hutcheson, 7 February 1977, TA-4, WHCF, TA1/CO1 (Arabs), Jimmy Carter Library.

وبينما اعتبر موظفو البيت الأبيض أن النزاع في الأساس كان «بين دعم مبدأ مكافحة القائمة السوداء ومخاطر رد فعل معاد وخسارة أعمال يقدمها العالم العربي»[28]، فإن بعض المستشارين وبوجه خاص ضباط ارتباط البيت الأبيض وأولئك المقربين من الجالية اليهودية الأمريكية كانوا يحاجّون بأن على كارتر أن يفي بالوعود التي أطلقها في حملته بالتصديق على تشريع المقاطعة. وقال بعض زعماء الجالية اليهودية إن الحملة كانت قضية أمريكية وأنهم «لا يسعون لتشريع معاد للعرب»[29]. وتم الوصول في النهاية إلى حل وسط، ليس عن طريق البيت الأبيض أو الكونغرس، بل باجتماعات مباشرة بين طاولة مستديرة من كبار مؤسسات الأعمال (بما فيها أكسون وجنرال الكتريك وجنرال موتورز وغيرها) وبين منظمات موالية للصهيونية. ووفّر الاتفاق، الناجم عن اجتماعات الطاولة المستديرة مع رابطة مكافحة التشهير، بالإضافة إلى اللجنة اليهودية الأمريكية والمؤتمر اليهودي الامريكي، تعليلات محدودة على التشريع المقترح ومكن الجانبين كليهما من إعلان «الانتصار». وصادق كارتر على الحل الوسط في ربيع عام ١٩٧٧ ولكن المسألة رفضت أن تموت. ومع مزيد من التشريع حوّل مؤيدو مناوأة المقاطعة اهتمامهم إلى الإشراف والقواعد التنظيمية للقوانين الجديدة. وظلت إدارة كارتر تتصارع مع هذه القضايا المعقدة حتى وقت طويل من عام ١٩٧٨[30].

والحملة ضد المقاطعة العربية سارت في جو خال كلياً تقريباً من أي معلومات تتعلق بالأهداف التاريخية وراء المقاطعة أو أسباب استمرارها. وكانت الأنظمة العربية، والعربية السعودية بوجه خاص، على معرفة جيدة بالمشاكل المواجهة لرجال الأعمال الأمريكيين. وفي اجتماعات مع السفير السعودي علي عبد الله علي رضا كان يشار إلى المقاطعة كـ «أكثر قضية شائكة»[31]، إلاّ أنه

---

(٢٨) Bob Lipshutz, Stu Eizenstat, Bob Ginsburg Memo to the President, 12 March 1977, Stuart Lipshutz Papers, Box 2, WHCH, Jimmy Carter Library.

احتفظ ستوارت ايزنستات، مساعد الرئيس للشؤون الداخلية، بعلاقات وثيقة بالقوى الموالية للصهيونية، وتابع عن كثب وضع سياسة الشرق الأوسط في البيت الأبيض.

(٢٩) Joyce Starr Memo to Robert Lipshutz and Stuart Eizenstat, 10 March 1977.

(٣٠) Stu Eizenstat Memo to the President, 2 May 1977, DPS, Eizenstat Papers, Box 146. David Rubenstein Memo to Stu Eizenstat, 5 January 1978, WHCF, Eizenstat, Box 143.

(٣١) ملاحظات بصدد لقاء نائب الرئيس بالسفير السعودي علي عبد الله علي رضا (١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦). ملاحظات في ملفات نيسن تحيل أيضاً على معرفة المملكة العربية السعودية بالمشكلة. Nessen, Box 124. Saudi Arabia File, Jimmy Carter Library.

لا العربية السعودية ولا أي بلد عربي آخر غني بالنفط كان في اتصالات وراء الكواليس مع كبار المسؤولين أو لرجال الأعمال يرد بشدة وعلانية على الحملة المناوئة للمقاطعة. ولم يشن أي من هذه البلدان حملة دعائية مكثفة لمجابهة المزاعم الموالية للصهيونية ضد المقاطعة أو لتعريف الشعب الأمريكي بالمقاطعة وأسبابها. وغياب رد عربي حثيث قد يعكس أيضاً الافتقار إلى إجماع بين الأنظمة العربية، وبخاصة الأنظمة الملكية المحافظة في البلدان الغنية بالنفط حول المقاطعة وتطبيقها.

ومن سخرية القدر أن أقوى التعليقات المفسرة للموقف العربي من المقاطعة لم تأتِ من زعماء عرب، بل من مسؤولين أمريكيين، وقد تناول القضية ريتشارد نولتي السفير الأمريكي السابق لدى مصر في رسالة إلى صحيفة **نيويورك تايمز**، وسايروس فانس وزير الخارجية في بيان أمام اللجنة الفرعية للتمويل الدولي (١٩٧٧)، وكلاهما تناول القضية من منظور مصالح الولايات المتحدة. ونشر أمين حلمي الثاني، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، عرضاً قوي الحجّة عن المقاطعة في صحيفة **ناشونال جورنال**، «كأداة سلمية للدفاع عن النفس»[٣٢]. إلا أن هذه البيانات القليلة لم يكن لها في الواقع أي تأثير في الجمهور الأمريكي العام (ومعظمهم لم يقرأ أو يسمع أبداً بهذه البيانات) أو في القوى السياسية على المستويين الوطني والمحلي.

وهيأت الحملة المناوئة للمقاطعة فرصة رئيسية للعرب لتعليم الجمهور الأمريكي حول النواحي القانونية للمقاطعة وشرعيتها بمقتضى القانون الدولي، ولكنهم أخفقوا في القيام بذلك. وأخفقوا أيضاً في لفت الانتباه إلى العلاقة بين الاقتصاد وحقوق الإنسان ضمن سياق كفاح الفلسطينيين من أجل حقوقهم الوطنية لتقرير المصير. وأخيراً فاتتهم فرصة لفت انتباه الجماهير إلى التشابه بين المقاطعات الأمريكية ضد بلدان مثل كوبا أو كوريا والمقاطعة العربية لاسرائيل. وهذا التجاوب الفاتر يُظهر غياب التنسيق والوحدة بين العرب، كما يدل أيضاً على تكافؤ الضدين في ما يتعلق بالمقاطعة نفسها، من جانب بعض الدول العربية على الأقل. ولم تلفت منظمة التحرير الفلسطينية أو الجماعات المتعاطفة مع الفلسطينيين الانتباه إلى المقاطعة كإحدى وسائل

---

(٣٢) Amin Hilmy II, in: *National Journal* (31 July 1976), and *The Arab Boycott: Whys and Wherefores* (New York: Americans for Middle East Understanding, [n. d.]).

(معترف بعدم نجاحها) الثأر لمظالمهم من إسرائيل. وفي النتيجة لم يعرض أبداً الجانب العربي من القصة سواء أمام جمهور الولايات المتحدة أو المسؤولين المنتخبين.

وغياب التنظيم أو/و الإرادة من جانب القوى المعارضة، وبوجه خاص الجماعات المؤيدة للعرب، ترك الساحة كلياً لجماعات اللوبي المؤيدة لاسرائيل التي احتكرت بفعالية الاهتمام الشعبي وكسبت دعماً سياسياً كبيراً من كل مستويات الحكومة. واستخدمت الحملة المناوئة للمقاطعة ونسّقت بفعالية كل أساليب اللوبي المتوفرة على المستويين المحلي والوطني، عاملة ضمن النظام، لتحقيق أهدافها، وقد أظهرت بذلك إلى جانب الفطنة السياسية الكبيرة معرفة متطورة بالديناميات الموجهة للنظام السياسي الأمريكي.

المنظومة السياسية

على الرغم من أن معظم الأمريكيين يعتقدون بأن الأمر يتطلب مئات الآلاف من الناس لتحقيق اختلاف في منطقة السياسة الخارجية المعقدة، فقد قيل ان بإمكان ما يتراوح بين خمسة آلاف وعشرة آلاف ناشط ملتزم فقط أن يتركوا تأثيراً جوهرياً[٣٣]. ويجعل عاملان منظوميان رئيسيان هذا العدد القليل تقديراً واقعياً.

أولهما أن الكوبيين والصهاينة هم الجماعتان الوحيدتان في الولايات المتحدة كلها اللتان تدعمان تاريخياً جهود لوبي مستمرة وعلى المدى البعيد وناشطة حول قضايا السياسة الخارجية. ومئات الجماعات الإثنية أو الدينية الأخرى تميل إلى التفاعل مع أحداث أو قضايا على أساس فردي. وهي لا تحتفظ بوجه عام أو تؤيد جهود لوبي جارية. وهكذا لم ينظم اليونانيون على سبيل المثال صفوفهم تأييداً لقبرص إلا بعد أن غزت تركيا الجزيرة واحتلت اربعين بالمئة منها في عام ١٩٧٤. وبشكل مشابه تجمع العرب الأمريكيون وبخاصة اللبنانيون صفاً واحداً تأييداً للبنان بعد أن غزته اسرائيل في عام ١٩٨٢؛ وكنتيجة لذلك يظل الميدان كله خالياً للوبي الصهيوني لمعظم القضايا السياسية المتعلقة بالشرق الأوسط، كما هو الحال مع اللوبي الكوبي عندما يتعلق الأمر بكوبا.

---

(٣٣) مقابلة مع عبدين جبارة، وهو محام وناشط في الجالية العربية الأمريكية، ٢٠ تموز/يوليو ١٩٩٤.

والثاني، هو أن بإمكان جزء قليل جداً من مواطنين مندفعين جداً وناشطين أن يحدثوا تأثيراً غير متناسب مع عددهم، لأن معظم الأمريكيين لا يصوتون في الانتخابات، ويحق لحوالى سبعين بالمئة فقط من سكان الولايات المتحدة التصويت. وستون بالمئة فقط من هذا العدد مسجلون للتصويت. وفي أحسن السيناريوهات يصوِّت خمسون بالمئة فقط فعلياً. وهكذا فالمرشح لا يحتاج إلا إلى خمسين بالمئة زائداً واحداً للفوز. ويعرف السياسي أنه يحتاج إلى تأييد أحد عشر شخصاً فقط من أي مائة من الناس. وهذا يبعد أيضاً أي حافز لزيادة المشاركة الشعبية في أي قضية. ولماذا يريد شخص سياسي مسايرة ثلاثين ناخباً أو أكثر إذا كان، كما هي الحال الآن، أحد عشر يكفون لتأمين انتخابه؟[(٣٤)]. وكنتيجة لذلك يعطي السياسيون اهتماماً لأولئك الناخبين الملتزمين والذين يتبرعون بالمال أو يعملون في ما يُدعى شعبياً «الإحسان السياسي».

وتأثيرات هذه الحقائق السياسية عرضتها بالتفصيل مذكرتان متميزتان متبصرتان لمستشارين؛ أحدهما للرئيس جيرالد فورد والثاني للرئيس جيمي كارتر في السبعينيات. واستخدم المستشار الرئاسي روبرت غولدوين الذي وصفه الرئيس فورد بـ «المثقف المقيم»[(٣٥)] استطلاعات الرأي العام لتوفير خطوط إرشادية لحملة انتخابات ١٩٧٦، وتتناول مذكرة غولدوين مباشرة العوامل المذكورة أعلاه، وهي لذلك تستأهل الاقتباس منها بشيء من التفصيل. وكتب غولدوين يقول متطلعاً نحو الانتخابات الرئيسية المقبلة: «من كل الجماعات الإثنية في هذا البلد يأخذ اليهود أكثر اهتمام فاعل في الانتخابات ويصوتون بمواظبة أكثر من أي جماعة أخرى من السكان. وهم يساهمون أيضاً بكثافة في الحملات ويعملون بنشاط على المستويين الوطني ومستوى الولاية... وعلى الرغم من أن اليهود يشكلون أقل من ثلاثة بالمئة من سكان الولايات المتحدة فإنهم يكوِّنون ما يتراوح بين أربعة وخمسة بالمئة

---

(٣٤) Hugh B. Shannon, «Voters! The True Political Reformers,» *Free Times* (Cleveland, OH) (15-21 March 2000).

لأجل نقاش إضافي للحد الأدنى من معلومات الجمهور في قضايا السياسة الخارجية، انظر: Eric Alterman, *Who Speaks for America?: Why Democracy Matters in Foreign Policy* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998).

(٣٥) Gerald R. Ford, *A Time to Heal: The Autobiography of Gerald R. Ford* (New York: Harper and Row, 1979), p. 350.

من مجموع الأصوات. وبالمقارنة فإن السود الذين يشكلون ١١ بالمئة من السكان لا يعدون أكثر من خمسة بالمئة من مجموع الأصوات. يضاف إلى ذلك أن اليهود يتركّزون في تلك الولايات الكثيفة السكان التي يعتبر صوتها الانتخابي أساسياً للفوز في انتخابات الرئاسة...

«... وإذا كانت هذه الإدارة ستختار الضغط على اسرائيل، فإنها ستجعل سياسة الولايات المتحدة نحوها قضية انتخابية. وسيكون هناك رد فعل ليس من الجماعات اليهودية الأمريكية فحسب، والتي رسمت آنفاً الخطوط العريضة لنفوذها الانتخابي، بل ربما والأكثر أهمية أنه يرجح أن يكون هنالك رد فعل سلبي من الجمهور الأمريكي المنتخب بشكل عام... ومن الواضح من منظور الانتخابات القادمة أن سياسة يبدو أنها تؤذي اسرائيل وترضي المطالب العربية ستدفع ثمناً سياسياً باهظاً في الولايات المتحدة»[٣٦].

وتفادى الرئيس الجمهوري فورد في أعقاب نصيحة غولدوين أن يجعل من الصراع العربي ـ الاسرائيلي مسألة انتخابية، ولكنه مع ذلك خسر المعركة أمام منافسه الديمقراطي جيمي كارتر الذي كسب أيضاً غالبية الأصوات اليهودية.

وردد هاملتون جوردان، وهو صديق مقرب ومستشار لكارتر، صدى ملاحظات غولدوين السابقة عن الحقائق السياسية لنظام الولايات المتحدة في مذكرته السرية جداً. وكان جوردان شديد الخوف من أن تتسرب مذكرته هذه إلى كارتر بـ «موضوعها البالغ الحساسية»[٣٧] إلى مسؤولين رفيعين آخرين في البيت الأبيض، ولذلك قام بطبعها على الآلة الكاتبة بنفسه ووضع النسخة الوحيدة الأخرى في خزانة مكتبه الحديدية.

ويشير جوردان في هذه المذكرة الكاشفة إلى قضايا رئيسية أخرى في السياسة الخارجية ـ سالت ٢ (SALT 2) وبناما وكوبا وفييتنام وأفريقيا ـ ولكنه يركز على الشرق الأوسط و«دور الجالية اليهودية الأمريكية». ويحدد جوردان

---

(٣٦) يستند هذا التحليل إلى حد بعيد إلى وثائق وأوراق في مكتبة جيرالد فورد الرئاسية.
Goldwin Papers, Box 2, Gerald Ford Library.

(٣٧) هذا التحليل يستند إلى حد بعيد إلى وثائق وأوراق من مكتبة جيمي كارتر الرئاسية.
Hamilton Jordan Memo to Presidential Library. Hamilton Jordan Memo to President Carter (June 1977), Hamilton Jordan Confidential File, Box 34, File, «Foreign Policy/Domestic Politics Memo, HJ Memo, 6/77», Jimmy Carter Library.

بإيجاز القضايا ذات الصلة مؤكداً أن: «**هنالك تفهماً جماهيرياً محدوداً لمعظم قضايا السياسة الخارجية**. وهذا بالتأكيد هو الحال مع سالت ٢ والشرق الأوسط. وهذا ليس سيئاً كلياً إذ انه يوفر لنا فرصة عرض هذه القضايا إلى الجمهور بطريقة تفيدنا سياسياً»...

«**تثقيف الجماهير**: إن فهم الجماهير لمعظم هذه القضايا محدود جداً إلى درجة أن هذه القضايا ينظر إليها بمعان مبسطة جداً. وهذه نعمة مختلطة، فمن ناحية يصبح من الضروري شرح القضايا المعقدة إلى الشعب الأمريكي، ومن الناحية الأخرى ولأن هذه القضايا ليست مفهومة بشكل جيد تقوم هناك فرصة هائلة لتثقيف الجماهير بوجهة نظر معينة. وفي التحليل الأخير أشك بأن في إمكاننا إظهار علاقة متبادلة مباشرة بين الثقة التي يوليها الشعب الأمريكي لرئيسه والدرجة التي يرغبون فيها بالثقة بحكمة رئيسهم في قضايا السياسة الخارجية المعقدة»[٣٨].

وبعبارة أخرى فإن الرئيس يحتاج لأن يعمل كقوة لوبي فاعلة لنفسه في مسائل السياسة الخارجية. ويمضي جوردان في مذكرته ليوصي بالأساليب نفسها المستخدمة من جماعات اللوبي المحترفة والمتطوعة. وافتراض جوردان الرئيسي هو أن بإمكان البيت الأبيض استخدام وسائط الإعلام لعرض قضايا السياسة الخارجية الرئيسية وكسب الدعم لها؛ وهذا يعزّز الجدل القائل ان وسائط الإعلام بوجه عام تتبع في أمور السياسة الخارجية توجيه البيت الأبيض وليس العكس. وقدم جوردان لكارتر تاريخاً وتحليلاً مفصّلين لنماذج التصويت والدعم المؤيد لاسرائيل بين اليهود والأمريكيين. وأعطى جوردان على الرغم من أنه لم يطلع على مذكرة غولدوين السابقة، الاحصاءات نفسها كمثل على نماذج التصويت وتوصّل إلى النتائج نفسها بالضبط[٣٩]. وهو يلاحظ أيضاً أهمية الدعم المالي اليهودي للسياسيين وللأحزاب السياسية، واضعاً هذا «الإحسان السياسي» بحزم ضمن «التقليد اليهودي باستخدام ثروة الفرد المادية لمنفعة الآخرين»[٤٠].

---

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) المصدر نفسه. يذكر جوردان ما يلي: «**إن الاختلاف في الناتج الصافي بين المصوتين اليهود ومجموعات ثانوية مهمة أخرى ضمن السكان الذين يحق لهم التصويت، يثير الذهول ويفيد في تضخيم أهمية المصوتين اليهود. مرة أخرى، تشكل ولاية نيويورك أفضل حالة في هذا المجال**». (التشديد وارد في الأصل).

(٤٠) المصدر نفسه.

ويلاحظ جوردان بحسم أن اللوبي المؤيد للصهيونية اعترف منذ أمد طويل بجهل الرأي العام الأمريكي بشؤون السياسة الخارجية وغياب مشاركته فيها. ويقول إن التأثير المتراكم للوبي اليهودي أكبر من ذلك عندما يعتبر المرء حقيقة أن أهدافهم السياسية إنما تتابع في فراغ. ولا يوجد في هذا البلد قوة سياسية معاكسة تعارض الأهداف المحددة للوبي اليهودي. وانه لأمر مشكوك فيه ما إذا كان تحول رئيسي في الرأي العام الأمريكي حول قضية اسرائيل سيكون كافياً لمقاومة الأهداف السياسية **للجنة الاسرائيلية ـ الأمريكية لشؤون العمل**[٤١].

وعلى الرغم من الضغط الداخلي المتزايد من قبل جماعات عربية ـ امريكية أفضل تنظيماً من السابق وتحول الرأي العام إلى جانب تسويات متفاوض عليها، فإن الفراغ السياسي لا يزال قائماً بشكل كبير[٤٢]. ويعمل اللوبي الصهيوني للإبقاء على الفراغ بإدامة الأساطير التاريخية الشائعة حول اسرائيل والحد، بأكبر قدر ممكن، من التقديرات الأكثر دقة وتوازناً حول الشرق الأوسط. وهو بهذا قادر على إرساء برنامج العمل وشروط معالجة القضايا التي تتناول الشرق الأوسط بأكمله وليس فقط الصراع العربي ـ الاسرائيلي. والأكثر من ذلك أن أي رئيس لم يتحدَّ ما توصل إليه جوردن بشأن القوة الشاملة للجنة الإسرائيلية ـ الأمريكية للشؤون العامة.

وأخيراً فإن عامل الوقت عنصر مهم لأي جهد لناشطي اللوبي، وكما تبيّن في بحث المقاطعة العربية فإن بإمكان توقيت الضغط السياسي أو شن حملة في وسائط الإعلام، بحيث يتصادف مع الانتخابات المقبلة، أن يساعد الحملة أو يسيء إليها في بعض الحالات. والرؤساء المنتخبون حديثاً أكثر احتمالاً للنظر في تحويلات في السياسة وبخاصة في ميدان الشؤون الخارجية. وهكذا فكل رئيس جديد يعلن فترة «إعادة تقويم» لسياسة الشرق الأوسط، وخلال هذه الفترة التي تكون قصيرة جداً في الغالب تنفتح أمام ناشطي

---

(٤١) المصدر نفسه. كتب جوردان، ملخصاً مقدرة AIPAC بوصفها قوة ضغط، ما يلي: «إن قدرتهم الجماعية على التعبئة لا يعلى عليها لجهة نوعية وكمية الاتصالات السياسية التي يمكن القيام بها بصدد إصدارات خاصة يلاحظ أنها نقدية تجاه إسرائيل».

(٤٢) لأجل المزيد بخصوص تغيير الرأي العام والمشكلات المنهجية العامة المتعلقة باستطلاعات الرأي العام، انظر: Michael W. Suleiman and Shanto Iyengar, «Trends in Public Support for Egypt and Israel, 1956-1978,» in: Suleiman, *The Arabs in the Mind of America*.

اللوبي «نافذة فرصة» صغيرة لدفع جداول أعمالهم المقترحة عبرها وعرض اقتراحات للتغيير. ومن الواضح أنه بوجود صلات وصل متينة التأسيس ومتعاطفين في مراكز رئيسية في الحكومة وبوسائط اتصال مباشر بالبيت الأبيض، فاللوبي الصهيوني له ميزة التقدم أو الوصول.

وعلى أي حال فعلى جميع ناشطي اللوبي أن يزنوا عامل الوقت ويقدروا بعناية فرص نجاح برنامجهم أو إخفاقه. ولأن أي سياسي لا يحب ارتباط اسمه ببرنامج مخفق، فإن حملة غير ناجحة تضر بالقضية ذاتها التي كانت تسعى إلى ترويجها. وكما تظهر مبادرة كلينتون للرعاية الصحية فبإمكان حملة فاشلة أن تؤخر القضية شهوراً أو حتى سنوات.

وضمن قيود النظام السياسي الأمريكي كما هي موصوفة هنا، نتساءل ما هي الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها عن تأثير نشاطات اللوبي في سياسة الولايات المتحدة الخارجية في الشرق الأوسط؟

استنتاجات

من الواضح أن العلاقة المتبادلة بين ناشطي اللوبي والحكومة من الصعب قياسها. واللعب المتبادل بين الجانبين متماثل في الغالب. وكما يسعى ناشطو اللوبي إلى التأثير في السياسة الخارجية فكذلك يستخدم السياسيون ناشطي اللوبي للدعاية وحشد التأييد الشعبي لسياساتهم المصممة سابقاً.

لناشطي اللوبي بعض التأثير في ترتيب المواضيع لمناقشات السياسة الخارجية، ولكن هذا التأثير لم يكن العامل المقرر الرئيسي في صنع معظم السياسات. والقول إن الاستراتيجيا الشاملة العامة للسياسة الخارجية إنما يضعها البيت الأبيض بالاشتراك مع فروع الحكومة الأخرى، لا يقلل بأي حال من الأحوال الرؤية الملموسة والتأثير السياسي الداخلي لنشاطات اللوبي.

وعلى عكس الأفكار الرائجة جداً في ما يتعلق بقوة ناشطي اللوبي، فإن أعمال الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية تشير إلى أن البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي والبنتاغون ووزارة الخارجية إلى مدى أقل، كانت تقرر الاستراتيجيا للسياسة الخارجية. والقرارات تتخذ على استنتاجات تتعلق بأفضل مصالح الأمة ضمن سياق الاقتصادات وسياسات الجغرافيا. وفي خضم المفاوضات لإدخال مصر وأنور السادات في المدار الأمريكي، أثار الرئيس فورد مباشرة هذه القضية في اجتماع مع مجلس الأمن

القومي، وملاحظاته تسلط الضوء على ناحيتين رئيسيتين في السياسة الخارجية ونشاطات اللوبي المعنيّة بالشرق الأوسط.

قال الرئيس فورد «سأبلغكم بإيجاز عن سجلي في الكونغرس في ما يتعلق باسرائيل. لقد كان وثيقاً إلى حد جعل سمعتي سيئة مع العرب. لقد أحببت واحترمت دائماً الشعب الإسرائيلي. إنهم أذكياء ومكرسون للقضايا التي يؤمنون بها. إنهم مخلصون لدينهم ولبلدهم ولعائلتهم ولمستوياتهم الأخلاقية العالية. أنا أحبهم واحترمهم. ولم يخب أملي من قبل أبداً إلى هذا الحد الذي أرى فيه شعباً أحترمه غير قادر على رؤية أننا نحاول عمل شيء لمصلحتهم ولمصلحتنا كذلك. ولكن في التحليل الأخير يظل التزامنا هو إلى الولايات المتحدة»(٤٣).

وهنا يذكر فورد بوضوح أساس السياسة الخارجية، وهو المصلحة الشخصية، ولكن التنميق «الاستشراقي» والخفي إن لم يكن واضحاً، وتشويه سمعة العرب والمسلمين، يكشفان أيضاً عن افتراض موقف مؤيد لاسرائيل ومعاد للعرب يكاد يكون متأصلاً لدى الأمريكيين. وقد شقّت المنظمات العربية الأمريكية في السنوات الأخيرة بعض الطرق الداخلية في المعركة ضد التمييز العنصري والإثني والديني المتأصل في الخطاب الاستشراقي. ومع أن هذه الجهود لم تترجم بعد إلى تأثير ملحوظ في السياسة الخارجية، فإن تأثيراتها على المدى البعيد يجب عدم التخفيف من شأنها. ومعرفة متزايدة للعالمين العربي والاسلامي بتعقيداتهما وتنوعهما ستخفف مع الزمن التجاوبات العفوية الموالية لإسرائيل والمعادية للعرب لدى المسؤولين المنتخبين والرأي العام.

ومع ذلك يجب التأكيد على أن الرأي العام، تاريخياً، لم يكن هو العامل المقرر في قرارات السياسة الخارجية. وفي الحقيقة قلما يُخفي العديد من نخبة المسؤولين العامين الازدراء لآراء الجماهير في حقل السياسة الخارجية. وعلى الرغم من أن ناشطي اللوبي وسياسيين يسعون لخلق مناخات ملائمة لدى الرأي العام لجداول أعمالهم، فإن الثابت أن معظم الجمهور الأمريكي كما هو ملاحظ سابقاً ليس مهتماً بالشؤون الخارجية. والجمهور الأمريكي لا

(٤٣) محاضر رسمية: اجتماع مجلس الأمن القومي (٢٨ آذار/مارس ١٩٧٥)، مكتب مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، هنري كيسنجر وبرنت سكاوكروفت، الإضبارة الموازية المؤقتة:
Box A5, Gerald Ford Library.

يصوّت **مباشرة** في مسائل السياسة الخارجية. ولو صوَّت الأمريكيون على السياسة الخارجية لكانت قبرص قد توحدت وقامت للفلسطينيين دولة مستقلة حقاً.

لقد أبرز هذا التحليل كيف أن بضعة صهاينة ملتزمين بحماس ويساهمون مالياً بحملات الأحزاب السياسية والسياسيين المنفردين ومن يجمعون الأصوات يمارسون قوة سياسية كبيرة ويحظون بتأييد ساحق في الكونغرس وبين السياسيين بوجه عام. وقدرة اللوبي الصهيوني في إنتاج حملات كتابة رسائل «جاهزة» ولتجنيد ردود فعل فاعلة معروفة جداً[٤٤]. ويأخذ المسؤولون المنتخبون في بياناتهم وتصويتهم في الحسبان، قوة اللوبي الصهيوني في حشد الرأي مع أو ضد أعمال في الشرق الأوسط.

وكما تظهر قضية المقاطعة العربية فبإمكان ناشطي اللوبي أن يكون لهم تأثير حاسم في تشريعات الكونغرس. يضاف إلى ذلك أن اللوبي الصهيوني جمع تأييداً كافياً بين أعضاء الكونغرس بحيث يضمن واقعياً الدعم المالي لدولة اسرائيل. والمخصّصات المرتفعة المتواصلة من دون مناقشة وبمليارات الدولارات، كمساعدات اقتصادية وعسكرية لاسرائيل، على مدى السنوات الأربعين أو أكثر الماضية، لدليل حاسم على قوة ناشطي اللوبي في هذا الحقل.

ومن ناحية ثانية، فقد وجدت بعض الحكومات العربية من المناسب التركيز على قوة اللوبي الصهيوني للتعمية على إخفاقاتها وضعفها. ولذلك استخدم صانعو السياسة الأمريكية أحياناً الظهور الواضح للوبي الصهيوني كعباءة لتغطية اعتداءات أمريكية اقتصادية وعسكرية وسياسية في الشرق الأوسط.

ويمكن أن تحدث في المستقبل، تغييرات منظومية في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط إذا فرضت أحداث في العالم العربي إعادة ترتيب في علاقات الدول، أو لأن الولايات المتحدة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة تعيد تعيين موقعها ليس كقوة عظمى وحيدة وقوة شرطة عالمية، بل كمشارك في

---

(٤٤) في وقت مبكر جداً من خمسينيات القرن الماضي أطلق مسؤولو وزارة الخارجية (الأمريكية) نكتة مفادها أنه يجب أن يكون الشخص في شعبة فلسطين طويلاً جداً، لأن الرجل القصير سوف «يغرق تحت البرقيات الصهيونية في أوقات الضغط». انظر: Evelyn Shuckburgh, *Descent to Suez: Diaries, 1951-56*, selected for publication by John Charmley (New York: Norton, 1987), p. 254.

عالم متعدد الأقطاب. وفي الوقت الحاضر، في ظل رأسمالية العولمة المتصاعدة والخاضعة لهيمنة الولايات المتحدة العسكرية، فإن مثل إعادة تعيين الموقع هذه تبدو غير محتملة.

وبمقدور مراكز الضغط (اللوبيات) العربية، مع ذلك، زيادة فعاليتها، بتبني جداول أعمال بعيدة المدى موحدة، والأهم من كل ذلك أن تكون فاعلة. وتحتاج المنظمات المرتكزة على الجالية العربية الأمريكية إلى توسيع وتطوير الاتجاه الراهن نحو توحيد الجهود الضاغطة. وتحتاج الحملات كذلك لتوليد أقصى ما يمكن من الزخم أن تكون متناسقة مع حملات الحكومات العربية. وأخيراً تحتاج جهود اللوبي العربي إلى أن تكون موجهة نحو الموضوعين الرئيسيين اللذين يجدان صدى لدى الناخبين الأمريكيين والجمهور بوجه عام: وهما الاقتصاد وحقوق الإنسان. وهذان الحقلان كلاهما يعد بإمكانات كبيرة لحملات لوبي عربية ناشطة وفاعلة.

(٢)
أمريكا والعرب(*)

كمال خلف الطويل(**)

- ١ -

بعد دخول الولايات المتحدة بكل ثقلها في الحرب العالمية الثانية وانتصارها العسكري المطلق على دول المحور، تمكنت من صياغة أشكال جديدة للتنظيم الاقتصادي العالمي شملت إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واتفاقات بريتون وودز. وأدت الحرب العالمية الثانية إلى تهاوي الامبراطوريات الاستعمارية القديمة، مما أفسح في المجال أمام الولايات المتحدة لأن تسارع إلى وراثتها وملء الفراغ المحتمل من ضعفها البنيوي.

كانت وسائل الولايات المتحدة في سعيها للهيمنة الكونية عبر النصف الثاني من القرن العشرين إرساء دولة الأمن القومي ممثلة في إنشاء وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية ومجلس الأمن القومي وقيادة سلاح الجو ووكالة الأمن القومي. وقد تمثل الإعلان عن هذا النهج الجديد في مبدأ ترومان الذي عجّل في إشهاره نشوء قطب جديد منافس - وإن كان ضعيفاً بالقياس - وهو الاتحاد السوفياتي ومنظومته الأوروبية - الصينية.

وفي تلك الفترة، توصلت المؤسسة الحاكمة ذات التركيبة «الواسبية» (Wasp) إلى تبني نهج قاطع، مفاده أنه لا حاضر ولا مستقبل للولايات المتحدة

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨١ (تموز/يوليو ٢٠٠٢)، ص ١٠٥ - ١١٦.

(**) رئيس رابطة الخريجين العرب الأمريكيين - الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا بالهيمنة الكونية الشاملة، وأن ذلك سيوفر مناخاً خلاقاً من العروة الوثقى لتوفير اللحمة والسدى لتماسك البنيان الأمريكي الداخلي، إذ هو هجين من أغلبية أوروبية متعددة الأعراق، مع رجحان أنغلوسكسوني، ومن أقليات سوداء ولاتينية، ثم ما تبعها من أقليات مسلمة وصفراء وبنيّة، أضف إلى ذلك بقايا الأقلية المحلية المبادة.

مفهوم دولة الأمن القومي يُخضع كل السياسات المتبعة، سواء في المجال الخارجي أو الداخلي لمصالح المركب العسكري ـ الصناعي وملحقاته النفطية والمصرفية ـ المالية، وعبرها لبقية بنية مجمّع شركات الإنتاج والخدمات. وفي الطليعة منها أجهزة الإعلام. نذكر جميعاً التحذير الشديد الذي أطلقه أيزنهاور عند انتهاء فترته الثانية، منبهاً إلى شرور هيمنة المجمّع العسكري ـ الصناعي، علماً بأنه الابن البار لهذه المؤسسة العسكرية. فالرجل كان شاهداً على النمو الأخطبوطي لهذا المجمّع الذي مدّ أذرعته إلى كل مناحي الحياة، ومنها المجال العلمي والتقاني ومجال الاتصالات، وأضحى سيداً لمسوده الدولة بأبعد مما تتحمل أية دولة من مجموعات ضغط في مجتمعها، خصوصاً إذا كان يعتنق مع مرور الوقت جملة قيم لحريات وحقوق الإنسان، بعضها موروث والآخر مكتسب.

كان اقتراب الولايات المتحدة من ساحة الوطن العربي خجولاً في مطالع القرن. لقد أيدت وعد بلفور البريطاني لقناعتها بأن بريطانيا لا تفعل إلا الخير لتأمين مصالح الأنغلوسكسون في المنطقة. كما جربت بعض محاولات التوسط في النزاع الفلسطيني ـ الصهيوني علّ ذلك ييسر نهوض المشروع الصهيوني في فلسطين دونما آلام تذكر، ولم توفق. كانت بشائر الاهتمام الأمريكي تتنامى رويداً رويداً مع الثلاثينيات من القرن المنصرم عندما نافست قرينتها البريطانية في عرينها ـ الجزيرة العربية ـ في الاستحصال على عقود النفط ونجحت بذلك عبر مزيج من الغواية وبسط الحماية.

كل ذلك كان محدوداً في إطار الاهتمام الاقتصادي ذي البعد الاستراتيجي، ولكن دونما التغلغل بعيداً في المجهول.

ومع بداية الحرب الثانية لامست الولايات المتحدة بقواتها أرض المغرب العربي، وأرست علاقة وثيقة مع ذلك المغرب، ورعت محاولات بورقيبة للتململ من الاحتلال الفرنسي (المادي وليس الثقافي). ثم قامت بتجربة حظها في مصر عبر رعاية دار **أخبار اليوم** للأخوين أمين ومدّ خطوطها مع

فاروق مصر. لكن تجربتها ذات الجرأة كانت في سوريا عندما قام اثنان من ضباطها ستيفن ميد ومايلز كوبلاند بهندسة الانقلاب العسكري الأول بقيادة حسني الزعيم في آذار/مارس ١٩٤٩.

عبر ذلك كله كانت الولايات المتحدة ترث، وبنَفَس قوي، رعاية نشوء وتمكين المشروع الصهيوني في فلسطين، (اليشيفا)، مما تمثل في صياغتها وتمريرها لمشروع التقسيم في الأمم المتحدة، عام ١٩٤٧، وفي دعمها لليشيفا بالسلاح والمتطوعين والمعونات المالية مع هندسة هدن حرب ١٩٤٨، ومما يتماشى مع توكيد القدرة الصهيونية على خوضها والانتصار فيها. ثم توّجت الولايات المتحدة ذلك كله بمسارعتها إلى الاعتراف بإسرائيل في الدقائق الأولى من إعلان نشوئها.

وقد ترافق قيام إسرائيل مع هبوب رياح الحرب الباردة مع القطب الصاعد الخصم، الاتحاد السوفياتي، ولحق ذلك بداية هبوب إعصار حركة القومية العربية والتحرر العربي بعد نجاح جمال عبد الناصر ورفاقه بالوصول إلى السلطة في مصر. في البداية، حاولت الولايات المتحدة احتواء هذه الموجة المتعاظمة وترويضها وتمرير إقرار عربي إقليمي بقيام إسرائيل والاعتراف بوجودها وحدودها وإنهاء حالة الحرب معها عبر محاولتها (من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٦) نسج مثل هذه التفاهمات بوسيلتي الغواية والضغط، لكنها لم تفلح في ذلك لأن جو المنطقة العام كان صلباً في رفضه للأمر الواقع، ولأن القوى الصاعدة فيها كانت رافضة له ولمن تسبب في قيامه من الداخل والخارج معاً.

ليس ذلك فقط، بل إن ازدياد الضغط أدى إلى أن تفتح حركة القومية العربية الأبواب والنوافذ أمام الاتحاد السوفياتي سلاحاً ومساعدات لتوازن به أنواء هذه الضغوط. بدأ ذلك عام ١٩٥٥، وتصاعد عبر عقد الستينيات. وكان رد الولايات المتحدة يتمثل في محاولتها إنشاء حلف بغداد بالتنسيق مع حليفها الضامر بريطانيا وإقرانه بحلف جنوب شرق آسيا للأغراض نفسها في تلك المنطقة. إضافة إلى ذلك، كانت الولايات المتحدة تسعى لتثبيت وضع موال في سوريا عبر دعمها لحكم أديب الشيشكلي الانقلابي على أنقاض أزلام الحليف الضامر، ولتدعيم حليفها الجديد في لبنان كميل شمعون بعد أن زاوج بندقيته البريطانية بواحدة أمريكية، ومحاولة احتواء الأردن عبر إضعاف صلاته البريطانية، وأيضاً عبر التودد إلى جبهة التحرير الوطني الجزائرية في صراعها

الدامي مع فرنسا، وتمكين وجودها النافذ في الجزيرة العربية، وكذلك إنشاء قاعدتها النووية في أطلس المغرب.

كان الوطن العربي حينها مطوقاً ببلدان خاضعة للسيطرة الأمريكية، أهمها تركيا المحكومة بالعسكرية الكمالية، متحالفة ـ ولو إلى حين ـ مع عدنان مندريس وإيران الشاه وإثيوبيا هيلاسيلاسي. وليس لنا هنا أن ننسى الشراكة الأمريكية ـ البريطانية في ليبيا إن كان لجهة القواعد العسكرية أو المصالح النفطية.

كان عام ١٩٥٦ مفصلياً في مسرى الحوادث في المنطقة التي أصبحت تعتبرها الولايات المتحدة ـ بعد الاتحاد السوفياتي ومنظومته مباشرة ـ المنطقة الأهم في العالم، لأسباب عدة منها أنها حوض النفط الواعد والذي تكمن أهميته ليس فقط في ضرورته ـ المستقبلية حينها ـ للاستهلاك الأمريكي ذاته، وإنما ـ وهو الأهم ـ في أنه بالسيطرة عليه يضحى أداتها للهيمنة العالمية حتى على حلفائها أنفسهم. وأنها حوض لاهوتي يختزن في دياره تاريخ أمة كانت الوحيدة التي هزمت الغرب القديم بالسلاح وفي مواقع عدة، حتى في عقر داره. وأنها ملتقى القارات وعقدة المواصلات وفيها تماسها الجغرافي مع خصمها الأخطر، وفي الحين ذاته مع قاعدتها الأطلسية الأمامية، أوروبا.

ـ ٢ ـ

إن منطقة كهذه معبأة باحتمالات للوحدة واعدة يمكن لها أن تصبح وبجدارة قطباً مهدِّداً إن امتلك زمام نفسه. ومن هنا فالضرورة نفسها تحتم وأد هذا الاحتمال بأي طريقة كانت. في عام ١٩٥٦، وقعت الواقعة الكبرى بين حركة القومية العربية المتصاعدة والامبراطوريتين المتهاويتين البريطانية والفرنسية بعد أن مارست الولايات المتحدة أسلوب العقاب على قطب الحركة القومية العربية الصاعد جمال عبد الناصر برفضها مشروع السد العالي الحيوي لانتشال مصر من وهدتها. كانت هذه المواجهة فرصة لأن تضرب الولايات المتحدة عصفورين بحجر واحد، فمن جهة، أحبطت نجاح الحليفين الضامرين في حربهما ضد عبد الناصر وثبّتت بذلك وضعهما الجديد المدجن والتابع، ومن جهة أخرى سعت لتبهيت صورة الاتحاد السوفياتي كنصير منقذ للعرب، وسعت كذلك لمحاولة إعادة احتوائهم بأساليب أخرى غير الغزو.

من هنا جاء مبدأ أيزنهاور ليدشن محاولة جديدة لإعادة رسم اتجاهات

المنطقة بترويض حركة القومية العربية، وصولاً إلى تفكيك مرتكزاتها وحرمان أشرعتها من الرياح. ولنا أن نتذكر أن ذلك المبدأ تزاوج مع أول محاولة فاشلة لإنشاء حلف إسلامي تضرب فيه الإسلام بالعروبة، وتزامن مع تصفية النهوض الوطني العارم في الأردن، ومع الحشود التركية ضد سوريا، ومع محاولة ستون الانقلابية في سوريا، ناهيك عن محاولات العراق الهاشمي لغزوها مقترناً بانقلاب يرتبه رجالاتها فيها أمثال ميخائيل اليان وعمر قباني وأضرابهما، وأخيراً وليس آخراً عبر تعضيد نظام شمعون في لبنان ليجهض تقريبه من المد العربي العام.

ماذا حصل حينها؟ خلط الأوراق كلها قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق بتضافر عناصر قومية وعراقوية وشيوعية معاً في إنجاحها. ردت الولايات المتحدة بإنزال قواتها في لبنان نصرة لشمعون ضد معارضيه القوميي الهوى، وبابتعاث مظليي ولدها الأنغلو سكسوني المشاكس أحياناً لإنقاذ العرش الهاشمي الثاني. سبق ذلك كله تجسد أمل الوحدة العربية مادياً - لأول مرة في تاريخهم ما بعد العثماني - عبر وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ بقيادة جمال عبد الناصر وبتعاون حلفائه العسكريين والبعثيين في سوريا. هذا التعقيد الذي نشأ بالتغيير العراقي تسبب في صراع مستجد في ساحته، وعبرها بين الشيوعية العربية مستندة إلى راعيها السوفياتي ومتحالفة مع العراقويين وبين حركة القومية العربية.

استفادت الولايات المتحدة كثيراً من هذا الصراع عبر نسجها لوشائج جديدة وإن ملتبسة مع قيادة عبد الناصر لتقاطع المصالح حينها في التصدي لما بدا - خصوصاً عام ١٩٥٩ - من خطر الاستيلاء الشيوعي على العراق. كانت هذه فترة هدنة ساهمت في تهدئة الصراع المفتوح، لكنها لم تثن الولايات المتحدة بوسائل مباشرة عبر وكالة المخابرات المركزية مع إسهام ألماني غربي، وغير مباشرة عبر تمويل عربي في تدبير انقلاب الانفصال السوري عام ١٩٦١. كانت تلك أولى الصفعات المؤلمة لحركة القومية العربية ومن أدماها على الإطلاق. لكن الصراع الذي تسببت فيه تلك الحركة ما كان له أن يهدأ إلا بإزالة موجباته. وسرعان ما أتت محرضات العمل الدائب على ذلك برد عبد الناصر على الانفصال، وذلك باسناده قيام الثورة الجمهورية في اليمن عام ١٩٦٢.

لكن سرعان ما رتبت الولايات المتحدة أوراقها الإقليمية لقيادة حملة

استنزاف عسكرية للوجود المصري في اليمن، مسنودة بآلاف المرتزقة الأوروبيين، ينسقها روبرت كومر من مجلس الأمن القومي، ومن جهة أخرى ليقود إنشاء منظومة معادية، ومن داخل المنطقة، لحركة القومية العربية عبر تبني الشعار الإسلامي كمنظومة فكرية تسحب البساط من تحت أرجلها بسرقة مؤيديها، أو هكذا الأمل.

في الوقت ذاته، كانت بشائر تمكين الوجود الصهيوني في فلسطين عبر مشروع تحويل مجرى نهر الأردن بائنة في الأفق مع دخول عام ١٩٦٤، مما أوجب على عبد الناصر تنظيم محاولة لاحتوائه بمشروع تحويل الروافد وتخفيف لهيب الحرب الباردة العربية ـ العربية، علّ ذلك يضع سقفاً للصراع المسلح المفتوح في اليمن والذي تحول كما أرادته الولايات المتحدة إلى حقل استنزاف للجيش المصري، الذي طالما كان طرده غير ممكن بالقسر.

أدخل عبد الناصر حينها في معادلته الناظمة إعادة فتح الملف الفلسطيني بإحياء ورقته وإنشاء منظمة التحرير، مما يسهم في الحين ذاته في سحب البساط من كل تيار التشدد: الفلسطيني منه والعربي واضعاً في الاعتبار أنه عزوف عن صدام عسكري مباشر مع إسرائيل لعدم جاهزيته لذلك في المستقبل المنظور. كان قيام الحلف الإسلامي حينها يعبر في جانب منه عن استثمار الولايات المتحدة لخصومة تيار الإسلام السياسي ممثلاً في الإخوان المسلمين مع حركة القومية العربية، مما سنجد له تعبيرات شتى في عقود تالية.

ماذا فعلت الولايات المتحدة مع منتصف الستينيات؟ عادت إلى الضغط الاقتصادي على مصر، ونظرت بعين العطف إلى محاولات النظام فيها عبر حلفائها الإسلاميين، ودبرت العديد من محاولات الاغتيال الفاشلة، وضغطت لفرض شروطها بوقف التسلح المصري عند حدوده ـ التقليدي منه وغير التقليدي ـ واستغلت الخصومة البعثية ـ الناصرية لآخر الحدود.

عندما استنفدت كل تلك المحاولات، وصلت الولايات المتحدة في عهد جونسون، وبالتحديد في نهايات عام ١٩٦٦، إلى قرارها بشطب جمال عبد الناصر، ومن خلاله حركة القومية العربية عبر الأداة الإقليمية الأخطر والأكثر وثوقاً، إسرائيل، وذلك بالتخطيط للحرب القادمة عام ١٩٦٧.

كان ريتشارد هيلمز مدير وكالة الاستخبارات المركزية حينها هو ضابط الاتصال الأهم في التدبير لتلك الحرب متعاوناً مع مئير عميت مدير وكالة

الموساد، ثم مع هيئة أركان حرب تساحال. لم يكن في صلب الخطة حينها إلا هدف أوحد وهو تدمير نظام جمال عبد الناصر عبر إيقاع هزيمة مذلة بجيشه في سيناء. وكان اسم الخطة الكودي «اصطياد الطاووس». كان الفخ المنصوب هو تهديد سوريا بالغزو لتسارع مصر إلى نجدتها، وحينها تأتي الضربة قاصمة باترة. وربما يستغرب البعض أن ما كان مراداً بحسابات الجغرافيا هو فقط احتلال ثلث سيناء الشمالي مع شرم الشيخ، وإن سنحت الفرصة فاحتلال حائط المبكى، وإن توسعت فالقدس الشرقية فقط لا غير. طبعاً ليس هناك مجال نقاش كيف انتهت القصة على ختام مغاير، فتلك حكاية لها مجال آخر.

حالما وضعت الحرب أوزارها، بدت المنطقة وكأنها تدخل في بيت الطاعة الأمريكي كدخول الدجاج في الحظيرة، لكن الأمور جرت على غير المتوقع. فمن تماسك عبد الناصر ليعيد بناء جيشه المهزوم، إلى ظهور حركة المقاومة الفلسطينية، إلى استفاقة شعوب الأمة العربية على رفض الهزيمة، وضح أن الأمر الواقع الجديد لم ولن يستتب على الوجهة المرجوة. لكن ذلك لم يثن الولايات المتحدة عن سعيها لفرضه وبالقوة نفسها، أي إسرائيل المدججة بالسلاح الأمريكي الحديث الذي خاضت به مواجهاتها مع حرب الاستنزاف المصرية وعمليات المقاومة الفلسطينية، خصوصاً مع تصاعد الدور السوفياتي في إسناد قدرات دول المواجهة بسخاء ملحوظ، ثم في الإسهام المباشر مع مطلع عام ١٩٧٠ في تأمين دفاع مصر الجوي والذي كان قبلها شبه مستباح.

كان عاما ١٩٦٩ و١٩٧٠ من أصعب الأعوام في وجه صانع القرار الأمريكي لما شهداه من نهوض عربي عارم ومقاتل، لكن ذلك كله لم يكن إلا ليزيد الولايات المتحدة تصميماً على قهره وإحباطه.

تجلى إرهاص هذا التصميم بإقفال ساحة الأردن. وكذلك كانت وفاة عبد الناصر في أعقابه مباشرة تأشيرة النجاح غير المتوقعة.

كانت سنوات الانتقال ما بين عصر الاستقلال النسبي لمحور المنطقة هي السنوات الثلاث ما بين ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ و٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣. وليس هنا مجال التفصيل فيما جرى، وكيف، لكن الظاهر جلياً للناظر أن الصفقة الكبرى بين أنور السادات والولايات المتحدة ومع وزير خارجيتها هنري كيسنجر عقدت يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في مصر ، وأما الباقي فتفصيل.

قد يقول قائل إن المسائل صورت حتى الآن في صيغة أن الولايات المتحدة فعلت وقامت وقررت مع تجاهل نسبي للدور الإسرائيلي اليهودي في ذلك كله، وإننا بذلك نغمط حق مقولة النفوذ الصهيوني في القيام بذلك كله. إن كان لنا من إسهام في شيء، فهو أن أكبر الأوهام التي تعيشها شرائح مهمة من النخب العربية هو وهم السيّد اليهودي في الولايات المتحدة.

لا شك في أن مقولة كهذه تنفع صانع القرار الأمريكي تماماً، إذ هي توفر له هامشاً من البراءة المغلوبة على أمرها، كما توفر لحلفائه تعلة يتشدقون بها في إرساء حاجز بين الحقيقة العارية وأذهان شعوبهم. لكن المصيبة الكارثية هي في اعتناق الكثير من نخبنا هنا وهناك أن صانع القرار الأمريكي هو صانع ثانوي، وأن الصانع الأساسي هو المؤسسة اليهودية في أمريكا، ذلك أنه ليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة والواقع من هذا الوهم الشائع.

- ٣ -

تعرفون أن الولايات المتحدة هي في الأساس مجتمع أعراق متعددة، لكنه ممسوك من المركز إلى الأعصاب من أغلبية أوروبية ذات الرجحان الأنغلوسكسوني والتي تمكنت لتاريخه، عبر تكنيك الإمزاج، من ضبط إيقاعه وبإسهام مميز لمؤسسة إعلامية تقولب ذهن ومزاج وسلوك الإنسان وفق معاييرها ونواميسها. كان اللوبي اليهودي جزءاً حيوياً من هذه المنظومة التي تتربع فوقها المؤسسة «الواسبية» يمارس دوراً متصاعد النفوذ، ولكن بينه وبين الهيمنة مسافات ضوئية. هذا اللوبي اليهودي الذي تنسج حوله الأساطير هو واحد من لوبيات إثنية عديدة، وهو أحد أغناها وأكثرها حراكاً، سواء في مجال الأعمال أو المهن الحرة أو الوظيفة العامة. لكن أياً من هذه اللوبيات - ومن ضمنها اليهودي - لا يستطيع أن يحرك ساعة المؤسسة عن عقاربها مهما فعل. فها هو الأرمني، وهو أحد الأشداء، لا يقدر بالمرة على ثني مؤسسة القرار عن رعايتها الحميمة لتركيا الأطلسية. وها هو اليوناني لا يملك من أمر هذا الموقف شيئاً، بل ها هو اليهودي يفشل في التأثير - على رغم صخبه - عندما أمر جيمي كارتر إسرائيل مناحيم بيغن بالانسحاب من جنوب الليطاني في ربيع ١٩٧٨. هذا دون ذكر ما فعله أيزنهاور ببن غوريون عام ١٩٥٧، أو ما فعله نيكسون بغولدا مائير في الأيام الخمسة الأولى في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، أو ما فعله بوش الأب باسحق شامير أيام الصواريخ العراقية في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، وغيره وغيره من الشواهد والدلائل.

وحقيقة الأمر أن تساوق الموقف الأيديولوجي لليهودية الأمريكية مع السياسات الأمريكية في المنطقة يضع اليهود في موقع الترس الفاعل في جهاز المؤسسة الأمريكية الحاكمة والمهيأ لأداء أفضل أدوار المنفذ الأمين ليس فقط لأنها سياسات المؤسسة، ولكن لأنه مؤمن بها من الرأس وحتى أخمص القدم.

كان ذلك صحيحاً منذ أيام كلارك كليفورد مع ترومان، مروراً بإيب فورتاس ووالت روستو ويوجين روستو وآرثر غولدبرغ مع جونسون، وبكيسنجر مع نيكسون وفورد، ووصولاً إلى أولبرايت ـ روس ـ دويتش مع كلينتون.

لاحظوا أن هناك منحنى بيانياً بين اشتداد السياسات نحو المنطقة ووجود تنام في عدد اليهود من الصدارة في الطاقم المخطط والمنفذ. والعلاقة خطية وذات اتجاه واحد، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن تناقص أعدادهم يعني العكس. أبداً، إذ إن إدارة ريغان لم تحفل بالكثيرين منهم في الصف الأول، ولكنها كانت واحدة من أسوأ الإدارات في تناولها لشؤون المنطقة. فخلالها جرت حرب لبنان، ونصب الفخ العراقي ـ الإيراني، وسمح لإسرائيل بضرب الانتفاضة الأولى بقسوة تكسير العظام.

نريد القول إن اليهود في أمريكا متنفذون ومنفذون، لكنهم ليسوا مهيمنين بحال من الأحوال. قد يقول قائل، ولكنهم يسيطرون على الكونغرس والإعلام. وقد يبدو ذلك قريباً من الواقع للوهلة الأولى، لكن المؤكد أن الاثنين معاً لم يقفا في وجه مركز القرار ـ وهو الرئاسة ومجلسها للأمن القومي ـ ولا مرة، لا في حرب فييتنام وامتداداتها الكمبودية واللاوسية (إلا متأخراً جداً ومن بؤر قليلة، وإن كانت عالية النبرة أمثال فولبرايت وفقط بعد تصاعد الخسائر)، ولا في كل حقبة الحرب الباردة، ولا في لجم الرئاسة لإسرائيل في محطات عدة سبقت الإشارة إليها، ولا في المساعدات المقدمة للحلفاء العرب على رغم بعض الضجيج هنا وهناك، وحتى عشية حرب الخليج. وعندما هابت شريحة واسعة من النخبة الحاكمة الانغماس في مخاطرة عسكرية واسعة، استطاعت الرئاسة أن تلوي ذراع المعترضين ولو بأغلبية بسيطة برهنت على أنها عندما تقرر تنفذ مهما عارض المعارضون.

متى يكون للكونغرس بعض التأثير في السياسة الخارجية؟ عندما تصاب سياسة ما نحو منطقة ما بخسائر تفوق الاحتمال. والشيء ذاته ينطبق على الإعلام. حينها فقط تتزايد الاحتجاجات، وتعلو، وربما تتمكن من تقصير الخطوط والانكفاء عن هذه السياسة المتبعة.

من أين تأتي كوادر المؤسسة؟ هي تتوالد من مراكز البحوث والدراسات ومن الجامعات العالية المستوى، ومن الخارجين من المؤسسة العسكرية، ومن كوادر الشركات المهمة، ديدن هذه المؤسسة هو بسط الهيمنة الكونية الشاملة، وفي سعيها لذلك تتثبت من إدامة الصمغ الماسك للبوتقة في الداخل عبر استدامة وجود العدو الخارجي والذي من دون وجوده أو ابتداعه تتنامى دواعي التخلخل الداخلي، خصوصاً مع تصاعد وزن الأقليات غير الأوروبية الديمغرافي على رغم ما يبدو من نجاح نسبي في تدجين شرائح واسعة منها، وإدماجها النسبي في معادلة النظام، وتحت لواء الوطنية الأمريكية الفضفاض.

لا بد هنا من الذكر بأنه يشهد لهذه المؤسسة في كل تلاوينها بمقدرتها الفائقة على التكيف مع المتغيرات الداخلية واستيعابها لقوى الحراك الاجتماعي والثقافي في إطار الكعكة الكبيرة: الحلم الأمريكي مؤيدة بإعلام يعرف عن التسويق وإذكاء الرغبات الاستهلاكية والتلاعب بجهاز القيم وبمرونة في التخلي عن سياسات عنصرية فاقعة وتعديل سياسات طبقية مستفزة إن دعا الحال.

هل المؤسسة الحاكمة كتلة صماء متجانسة؟ بالقطع لا. فهناك اليمين المتعدد الأطياف والذي يغلب عليه وضوح الأساليب مقرونة بوضوح الأهداف. وهناك اليسار المتنوع المشارب، ويغلب عليه نعومة الأساليب (وأسطع مثال على ذلك كينيدي وكارتر)، على رغم اتفاقه في السياسات الخارجية مع من عن يمينه لجهة الرؤى والأهداف..

الافتراق أوضح في السياسات الداخلية، ولو أن ما يجمعهما بالمطلق هو الولاء بمفهوم الـ Temocracy، أي ديمقراطية رأس المال والتي تتراوح في مقاربتها للطبقتين الوسطى والدنيا بين صارم يميني ومنفتح إلى اليسار منه.

ما يهمنا هنا هو علاقة هذه المؤسسة بمنطقتنا، أخذاً في الاعتبار ناظمها الفكري وليس تطبيقات هذا الناظم لسياسات الداخل إلا فيما خص العرب والمسلمين من قاطني العالم الجديد. هل في هذه المؤسسة من ينزع إلى إرساء علاقة متوازنة ودودة مع وطن عربي مستقل الإرادة؟ ليس فيهم إلا من رحم ربي. من هم هؤلاء؟ بعض من اشتغل في خدمة السياسة الخارجية في مواقع عبر الوطن العربي، واكتشفوا عقمها وعدائيتها المضرة بضرورات الأمن القومي الأمريكي الحقيقية، وبعض من تبوأ مراكز قريبة من صنع القرار، وخرجوا بالاستنتاج نفسه، وبعض من درس أو درس واشتغل وعاش بين العرب

وتعلق بطرائق حياتهم وتفهم همومهم وعدالة قضاياهم. ثم هناك في السنين الأخيرة عدد متنام من أساتذة الجامعات وطلابها ممن يتفهمون قضايا العالم الثالث بمجملها، ومن ضمنها ما يخصنا في الوطن العربي، ويشعرون أن أمريكا عادلة ومشاركة مع الآخرين أنجع وأفضل بمثقال من أمريكا مهيمنة ومشتبكة مع طوب الأرض.

هل من أمل يعلق على هذه الشريحة الضيقة من المستنيرين والمتعافين من غيبوبة الهيمنة؟ الجواب القاطع هو بنعم مشروطة بشرط واحد هو أن يجد الوطن العربي نفسه في العودة إلى امتلاك زمام نفسه ومقدراته والوقوف على قدميه، قوة تشارك في صنع القرار العالمي. عندها ستعلو الأصوات هناك تحبيذاً لتعامل عقلاني مغاير لما ساد حتى الآن.

ما قصة المؤسسة الحاكمة مع الإسلام؟ يجدر أن نبدأ بتقرير أن الإسلام بما له من إسقاط استراتيجي عومل كاحتمال إضافة إلى الرصيد على رغم كل المخاوف الدفينة من احتمال انبعاث حركة تقارب إسلامي قاري الطابع. دعونا لا ننسى أن أمريكا هي التجدد الإمبريالي لأوروبا المتراجعة بشكل أو بآخر، وبالتالي فهناك في مخزونها الديني والذهني والقيمي كل ما زخرت به المؤسسات الأوروبية من عداوة دفينة وتربص مقيم بعالم الإسلام الذي أذاقها ذات يوم الويلات سواء أكان ذلك في حياضه أم في عقر دارها.

هذا أكيد، لكن ذكاء المؤسسة الأمريكية الحاكمة كان في تجيير خصومة الإسلام اليقينية مع الشيوعية فكراً ومنهجاً وطريقة حكم لصالح توظيفه في حربها مع عدوها الأخطر ـ لقوته يومها ـ أي الاتحاد السوفياتي. بدأ ذلك مع مطالع الخمسينيات، ثم لما اشتد عود حركة القومية العربية وارتطمت بمصالح أنظمة عربية رفعت ناصية الإسلام ستاراً لتمكينها من الدوام، وكذلك بتيار الإسلام السياسي الأهم (الإخوان المسلمون) أصبحت منفعة التحالف مع هذه الأنظمة وهذا التيار مضاعفة. هذا يفسر لنا قصص الحلف الإسلامي والمؤتمر الإسلامي، ثم تحالف الجميع في حرب أفغانستان الأولى. في تلك الأوقات، لم يكن الإسلام خطراً تكتيكياً بادياً أو كامناً، بل كان ـ ممثلاً بقواه الحاكمة منها وغير الحاكمة ولكن النافذة ـ حليفاً تكتيكياً يقارب درجة الاستراتيجي من الطراز الأول. ألم يكن واضحاً الرضا الأمريكي عن دور الإخوان في تجييش الجحافل في جهاد الكفرة في أفغانستان، وفي رعاية مؤتمراتهم بلا انقطاع في الديار الأمريكية العامرة، وفي نشاطهم غير المحدود عبر البحار في سبيل

القضية المشتركة وهي تدمير الاتحاد السوفياتي والراديكالية القومية العربية؟

متى ولماذا حصل الفراق والخصومة؟ عندما شعرت جماعات الإسلام السياسي أنها استُعملت بلا حدود ثم لفظت بلا حدود أيضاً، وعندما انخرطت بعض فصائلها في قتال إسرائيل، ثم ـ وهو الأهم ـ عندما هال بعضها أن تأتي الولايات المتحدة بقضها وقضيضها لتقبع في ديار الجزيرة. عندها تباعدت المصالح المتقاطعة، ودبت الفتنة بين حلفاء الأمس وأصبح الصدام المفتوح مسألة وقت. وقد لاحت تباشير ذلك عند المحاولة الأولى على الأرض الأمريكية للعنف المنظم في شباط/فبراير ١٩٩٣ وكانت نذيراً معبأ باحتمالات خطيرة لما في جعبة الزمان. في العام نفسه وقع صدام كان له دور الشرارة في إيقاد اللهيب على أرض الصومال، ثم أحبطت محاولة أخرى على الأرض الأمريكية عام ١٩٩٤، ثم تسارعت ميادين الصدام في الجزيرة عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، ثم في شرق أفريقيا عام ١٩٩٨، ثم كانت العاصفة الكبرى بالنار في نيويورك وواشنطن في عام ٢٠٠١. ماذا كان صاعق التفجير الأساسي في كل السياق؟ كان حرب الخليج والتي لم تنته فصولها بعد. كانت هذه الحرب في جملة واحدة حرب إرساء الهيمنة الأمريكية القاطعة على الوطن العربي، وإعادة رسم تضاريسه السياسية بما يكفل للولايات المتحدة قرناً أمريكياً جديداً يلي ما سبقه من قرن أمريكي بامتياز.

كان ذلك يتطلب ما هو أكثر من النفوذ، ولو كان جامحاً. كان يتطلب الهيمنة على هذه البقعة من العالم التي أضحت الأهم بلا منازع لما فيها من مقدرات تستطيع بها الولايات المتحدة أن تمتلك وسائل التفوق على ما عداها. هنا منابع النفط ومعابر النفط ومصبات النفط والحوض الجغرافي الذي يتوسط الدنيا ما بين غرب أوروبي وشرق آسيوي وامتداد أفريقي، والكتلة البشرية الواسعة التي وإن عانت الفقر والتخلف إلا أنها معبأة بحلم الوحدة والعودة للصدارة بين الأمم وبالكوادر المتنامية في كل مجالات الحياة على رغم ما تعانيه من تخلف تقني وما يتوافر حولها من أمّية. هنا عاد الإسلام بما هو من مخزون حضاري واحتمال جيواستراتيجي لينتصب عدواً لا بد من مقارعته بكل الأسلحة. وفي الوقت ذاته يوفر النسغ لمطلب العدو الصمغ.

ـ ٤ ـ

أين تقع إسرائيل من هذه المعادلة؟ هي باختصار قاعدة الخيار الأخير.

تصور الولايات المتحدة لشكل المنطقة هو ببساطة أن تغدو إسرائيل وكيلها الإقليمي بامتياز، الذي تتحلق حوله عناقيد عربية، والذي هو أحد مجرات الكواكب الأكبر. هذا يتطلب في الأساس تمكين إسرائيل من تطبيع وجودها وعلاقتها بالمحيط وتوفيرها من المطبات التي يمكن للولايات المتحدة مباشرة أن تعالجها وتحتوي آثارها. من هنا منع إسرائيل على رغم قصفها بصواريخ العراق من الرد بالمثل. ومن هنا لجمها عن التدخل لاحقاً في المسألة العراقية أو الإيرانية على رغم ما يعتورهما من تهديد كامن لإسرائيل في المدى المتوسط من الزمان. تطبيع حياة إسرائيل في المنطقة يتطلب قبل كل شيء حل المعضلة الفلسطينية وفق سقف المطامح الصهيونية بإنشاء دولة ملحق تلبي أبسط ما تيسر من مطامح شعب طال عذابه، وتشكل جسراً مباشراً لإسرائيل إلى الوطن العربي وبالأخص منه بلاد الشام والرافدين، وتكفل تصفية الحقوق الأساسية لهذا الشعب المنكوب، وبالأخص منها حق العودة. في القادم من الزمان، وبعد أن تستكمل المنطقة شروط التطبيع الإسرائيلي، تصبح المنطقة بأسرها مكفولة من قبل الوكيل الإقليمي دونما حاجة بين الفينة والأخرى لأن تنشغل الولايات المتحدة مباشرة بمعالجة همومها كما هو الحال الآن، طالما أن الموجّه الأساسي للمسار هو رئيس العالم من واشنطن. لنتذكر معاً أن قيمة إسرائيل تمتد حتى خارج الوطن العربي إلى أفريقيا وآسيا. واللافت للنظر على سبيل المثال أن جيمس بيكر في زيارته الأولى لآسيا الوسطى في خريف عام ١٩٩١ كان طلبه الأول من حكوماتها أن تفتح سفارات لإسرائيل وتعقد معها شتى أنواع الاتفاقات، وأن يكون الباب الإسرائيلي هو المدخل لنيل الرضا ومنح البركة.

ما الذي حصل في الولايات المتحدة بعد عاصفة النار على أرضها؟ إن تيار اليمين الذي يمسك الآن بمقاليد المؤسسة الحاكمة استفاد إلى أبعد الحدود مما حصل في أيلول/سبتمبر الماضي وأخرج من الأدراج كل ما في مخبآتها من خطط لإنفاذ مطلب الهيمنة الكونية الشاملة. وبشعار قل نظيره في تاريخ العالم الحديث، يريد هذا اليمين أن ينشر سلاحه في أربع زوايا المعمورة لإيقانه أن الأهم والأضمن من مقدراته هو القوة العسكرية بـ ١,٤ مليون تحت السلاح يمتلكون ناصية الأحدث والأخطر من تقنيات السلاح. ولم تكن سلوكيات اليمين منبعثة فقط من استفادته من فرصة الضربة الموجعة التي تلقاها، بل أيضاً من خشيته غير المحدودة من احتمال تعرضه لمثيلها وأكثر، وبالتالي فهي إما أن تبطش الآن ومرة واحدة وبالجميع، وإما أن تصبح

كالأسد الجريح الذي يجد نفسه في قفص عرضة للفرجة.

لمن يتساءلون عن: لماذا لم يغتنموها فرصة لمراجعة النفس والسياسات؟ نقول إن القوة الأعظم والوحيدة لن تتصرف وفق مفهوم العقل وملكاته المفترضة، بل وفق مفهوم توكيد وإعادة توكيد الهيمنة، وبالقوة السافرة أيضاً. متى إذن تستمع هكذا قوة لصوت العقل؟ عندما تنداح منفلشة في ديار المعمورة بما يترتب على ذلك من تكاليف باهظة ـ حتى ولو أمرت غيرها بتولي بعض الأعباء ـ ومن خسائر تتأتى من كعاب أخيلها في سياق فرط التمدد ومن ثم الانكشاف.

هل المجتمع الأمريكي على سوية مؤسسته الحاكمة؟ الجواب ملتبس لكن الأكيد أنه في جله الغلاب مسكون بالنزوع إلى الحريات المدنية والشخصية، وأنه قليل التحمل للخسائر البشرية مهما سمعتم عن عكس ذلك، ومغسول الدماغ بآلة إعلامية لا يعلو عليها كعب، وخائف مذعور من العنف الخارجي على أرضه، ومحشور في زاوية أن الوطن والدولة مهددتان، وهو مهدد في رخائه الاقتصادي غير المسبوق، ومجروح في عنفوانه وكرامته المهدورة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. الإنسان الأمريكي العادي لا ينشغل كثيراً بما يجري خارج دائرته الصغيرة إلا بما يمسه في رزقه وأمنه وحرياته ولهوه. ولم تبرز أمام بصيرته بعد فجوة تصديق لما يقال له صباح مساء، لكنه في العمق إنسان يمكن الفوز بصميمه إن عرف الحقيقة. المشكلة ليست في هذا الإنسان بذاته، إنما في قدرة المؤسسة المذهلة على ترويضه وتعليبه وصنع رأيه العام.

نعود إلى الدائرة الأولى: دعونا لا نعلق عليه كل الآمال إن لم يعرف الوطن العربي له طريقاً آخر غير ما هو عليه، وحينها سيكتشف هذا الإنسان أن نظيره العربي جدير باحترامه.

أين العرب والمسلمون في أمريكا من كل هذا الذي قيل؟ لا تطلبوا منهم أن يكونوا اللوبي الذي يحلم البعض به ليناظر منافسه اليهودي. ليست القصة قصة لوبيات، لا عربي ولا يهودي ولا موزامبيقي. هذه تنويعات على المقام. يكفي العرب والمسلمين همّ أن يحفظوا ويحافظوا على حقوقهم وحرياتهم، وحتى ذلك يعز عليهم الآن دون أدنى مبالغة. وهم إن تجاوزوا هذا بعض الشيء، مع نصرة جماعات الحقوق والحريات، ليس بمقدورهم إلا أن يكونوا رافعة لنهوض عربي من داخل المنطقة الأم. الأساس هو أنتم هنا. وأما نحن فسند يشتد ساعده إن وقفتم على أقدامكم وأوقفتم الانحدار الذي

يبدو بغير قرار. أما أن تنعكس الآية ويصرخ العاجزون: أين اللوبي؟ ولم هو قاصر عن عكس العد السافر هناك لنا، فهي صرخة في واد. وهنا لا أريد أن يريح البعض أعصابه بترديد مقولة إن أمريكا مع منتصف هذا القرن ستصبح مسكونة بأغلبية من العالم الثالث، إذ من يقاتل في كل العالم لتوكيد هيمنته وتأييدها لن يقصر عن اجتراح وسائل تأمين ذلك في داخل الديار مهما كان الثمن، ومهما غلت التكاليف.

الفصل الثاني

معطيات السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي:
دراسة حالات

(٣)

تصورات عن فلسطين: سياسة أمريكا الشرق أوسطية(*)

كاثلين كريستيسن(**)

- ١ -

ثمة حكمة قديمة تقول: «التفاحة لا تسقط أبداً بعيداً عن الشجرة»، وتعني طبعاً أن الابن لا يحيد أبداً عما تعلمه في حضن أبيه، وتعني - في الإطار الذي نتناوله اليوم - أن الرئيس الحالي جورج دبليو بوش يشبه كثيراً والده الرئيس الأسبق جورج بوش كرجل وكصانع سياسة. ويطرح هذا بعض المسائل المثيرة جداً للاهتمام، لأنك إذا حكمت قياساً إلى الرجال الذين أحاط نفسه بهم فإن هذه التفاحة سقطت في الواقع من شجرتين: شجرة أبيه وشجرة رونالد ريغان. إنهما شجرتان مختلفتان عندما نتحدث عن الحالة الفلسطينية - الإسرائيلية. وهذا الفرق يجعل من الصعب أن نميز من أين يأتي بوش وصناع سياساته، ولا إلى أين يتجهون من هنا.

لذا أود مناقشة كل مشكلة الاستمرارية في وضع السياسات الخارجية المتعلقة بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وتأثير الانطباعات والتصورات العامة في صياغة السياسة. وآمل الانتهاء برسم صورة متماسكة لكيفية وصولنا إلى ما وصلنا إليه حالياً، وكيف تطورت السياسة الأمريكية إلى النقطة التي هي عليها اليوم.

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٦ (شباط/فبراير ٢٠٠٢)، ص ٨٤ - ٩٢.

(**) خبيرة في التحليل السياسي - واشنطن.

أعود إلى النقطة المتعلقة بسقوط الرئيس بوش (الابن) من شجرتين مختلفتين. كما يعرف الجميع فإن كثيرين من صناع سياساته الرئيسيين احتفظوا بمناصبهم من زمن إدارة بوش الأب: نائب الرئيس تشيني ووزير الخارجية باول وكوندوليزا رايس. هؤلاء في الغالب عمليون (براغماتيون) ـ نسبياً على الأقل، مثل الرئيس بوش الأب نفسه ـ وهم ليسوا من أصدقاء الفلسطينيين على أية حال، غير أنهم لا يميلون صراحة إلى إسرائيل.

غير أن ما هو أقل قابلية للملاحظة من ذلك هو عدد من لهم نفوذ على السياسة العربية ـ الإسرائيلية لإدارة ريغان الذين عادوا إلى السلطة، إما بأدوار صنع السياسات أو يحومون قريباً منها: ريتشارد بيرل وجون بولتون في وزارة الخارجية ودوغلاس فيث في وزارة الدفاع واليوت أبرامز في طاقم موظفي مجلس الأمن القومي، وجين كيرباتريك وفرانك غافني. هؤلاء هم بعض الشخصيات الرئيسة من مجموعة تُدعى مجموعة المحافظين الجدد التي أدّت دوراً كبيراً وبارزاً في توجيه سياسة إدارة ريغان التي اتبعتها طوال أعوامها الثمانية على الخطوط المناصرة لإسرائيل والمناهضة للفلسطينيين بقوة.

أثناء الحرب الباردة اعتبر المحافظون الجدد ـ أطلقت عليهم هذه التسمية لأن كثيرين منهم كانوا ديمقراطيين سابقين اعتنقوا النزعة الجمهورية شأنهم شأن مفكرين آخرين لا يمكن وصفهم تحديداً بأنهم محافظون جدد ـ إسرائيل قلعة استراتيجية حيوية ضد تقدم الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، واعتبروا الفلسطينيين أدوات بيد الاتحاد السوفياتي. واعتبر ريغان نفسه أن المشكلة الفلسطينية «من قرحات التاريخ التي يسيل منها الصديد» والتي ينبغي الاكتفاء بترك الأمر لإسرائيل لحسمها. وتبنى المحافظون الجدد وأصدقاؤهم الموقف نفسه: كل شيء يقوي إسرائيل في الكفاح ضد السوفيات زيادة للمصلحة سواء أكان ذلك أسلحة ومعونة اقتصادية من الولايات المتحدة، أم تعزيزاً مستمراً لسيطرة إسرائيل وتوسيعاً للمستوطنات في الأراضي المحتلة. لم يكن المحافظون الجدد في حقبة ريغان مناهضين للسوفيات فحسب بل كانوا مناصرين بشدة لإسرائيل ومعادين نشطين لأية فكرة عن كيان قومي للفلسطينيين.

وثمة أسباب قوية للاعتقاد بأنهم لا يزالون حالياً مؤيدين لإسرائيل ومعادين للفلسطينيين على الرغم من اختفاء المرتكز السوفياتي. هل هم يؤثرون في السياسة؟ إن من الصعب تحديد مقدار التأثير بدقة، غير أن الجواب الواضح هو بالإيجاب. وأعتقد أن من المعروف جيداً أنهم يمارسون الضغط

الشديد وأنهم يفعلون ذلك منذ الأيام الأولى لإدارة بوش ـ قبل فترة طويلة من ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ـ من أجل اتخاذ إجراء ما ضد العراق. لم يربحوا حجتهم بعد غير أنهم رفعوا أصواتهم منذ ١١ أيلول/ سبتمبر، ولهم حتماً أثر في تخطيط السياسة. وكما أعتقد، فإننا جميعاً نعرف أن نائب وزير الدفاع بول ولفوفتز قد تحدث عن «إنهاء الدول» التي تساند الإرهاب، وأن مجموعة من المحافظين الجدد وغيرهم ممن تعرفهم الصحافة بكل مودة باسم «عصابة ولفوفتز» تحاول حشد موقف ضد العراق.

لهذه المجموعة أيضاً نفوذ واضح في أسلوب صياغة الإدارة حربها ضد الإرهاب. إن هذا في الواقع مثل مثير للاهتمام، لأسلوب استعمال النفوذ ضمن دوائر صنع السياسة وأسلوب صياغة المواقف. في الأسبوع الأول بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر كان فريق بوش يتصارع حول أفضل وسيلة لتركيز اهتمام الدولة وطاقتها في الصراع المقبل، وسيلة يمكن أن تبدو أنها تمنح الصراع أساساً أخلاقياً لا يهين المسلمين ولا يبدو أنه يثير حملة صليبية ضد الإسلام، ويجنب أي تحويل للانتباه نحو السياسات الأمريكية، ولا سيما المظالم الناشئة من السياسات الأمريكية، بوصفها «الأسباب الجذرية» للإرهاب. لذا تحول المحافظون الجدد إلى واحد منهم هو أستاذ في القانون اسمه ديفيد فورت كان قد عمل مستشاراً قانونياً لجين كيرباتريك حينما كانت سفيرة لدى الأمم المتحدة.

كان فورت قد كتب بعض المقالات عن أسامة بن لادن قال فيها أساساً إنه وشركاءه مجرمون وفاشيون، برنامجهم الوحيد نشر نسختهم المفرطة في النزعة المحافظة من الإسلام وإلحاق الهزيمة بكل من يعارضهم. وفي اليوم الذي أعقب الأحداث في نيويورك وواشنطن وزع موظف سابق في إدارة ريغان كتابات فورت بين شبكة المسؤولين المحافظين الجدد الموجودين حالياً في الإدارة. وصل المقال إلى جون بولتن ودوغلاس فيث وإليوت أبرامز وسرعان ما وجدت بعض عبارات فورت طريقها إلى خطاب الرئيس بوش أمام الكونغرس بعد أسبوع واحد.

كانت الرسالة في كتابات فورت مزدوجة: أولاً، أن بن لادن وأنصاره لا يمثلون الإسلام، بل انهم شوهوا في الواقع تعاليم الإسلام لدعم أهدافهم الشنيعة. هذا صحيح غير أن الاكتفاء بالاعتماد على هذا الرأي يقود إلى استنتاج آخر خاطئ جداً وخطر جداً. وهذا يغذي المفهوم القائل بأن بن لادن

وشركاءه يعارضوننا بسبب ما نحن عليه وليس بسبب ما نفعل. ولذا فإن الاستنتاج الطبيعي هو أنه ليس سوى شخص متعصب لا تُرجى منه الهداية، وليس أمام الولايات المتحدة ما تفعله سوى متابعة حربها، أي أنها لا تحتاج إلى تمحيص سياساتها لتحديد إن كان هناك أي شيء يتعلق بها يولّد ذلك النوع من الكراهية التي يمكن أن تؤدي إلى الإرهاب. بعبارة أخرى، فإن الاستنتاج هو أنه لا توجد أية أسباب جذرية للإرهاب، لا توجد مظالم مشروعة ضد إسرائيل بسبب معاملتها للفلسطينيين، ولا مظالم مشروعة ضد الولايات المتحدة لدعمها أعمال إسرائيل، أو لعقوباتها ضد العراق، أو لتأكيدها الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية في أرجاء العالم الإسلامي كافة. وإذا استطعت اعتبار بن لادن وأعضاء «القاعدة» متعصبين بلا قضية فإنك تتخلص من الالتزام بمعالجة الأسباب وتُخرج إسرائيل من المأزق.

من الواضح أن هذا هو الاستنتاج الذي توصل إليه المحافظون الجدد في الإدارة الأمريكية وحولها، فضلاً عن معظم أنصار إسرائيل الأمريكيين وإسرائيل نفسها: إن الولايات المتحدة لا تتحمل أية مسؤولية مهما كانت عن كل ما حدث، وأن إسرائيل لا تتحمل أية مسؤولية، وأنه لا ضرورة لإدخال أي تغييرات في السياسة. وأعتقد أنه لا يزال من غير المؤكد إن كانت الإدارة قد تبنت هذا الرأي تماماً، ولكن في اللحظة الراهنة يبدو أنها فعلت ذلك بالتأكيد.

- ٢ -

يوصلني هذا إلى مسألة الاستمرارية والاختلاف بين الإدارات الأمريكية. إنها في الواقع صورة مختلطة في ما يتعلق بالمسائل الفلسطينية ـ الإسرائيلية. ثمة فروق واضحة بين الإدارات، فروق ولا سيما في الشخصيات، وتأثير هذه الشخصيات في صياغة السياسات وتنفيذها. إن نفوذ المحافظين الجدد في إدارة ريغان، فضلاً عن نفوذ ريغان نفسه، ومشاعر شولتز(*) نفسه المعادية للفلسطينيين، جعلها إدارة مختلفة جداً ذات ميول سياسية مختلفة عن إدارة بوش الأب التي أعقبتها مباشرة.

كان بوش الأب نفسه براغماتياً بارعاً لا يدخل عواطفه في أية مسألة

(*) جورج شولتز ظل وزيراً للخارجية الأمريكية طوال فترتي رئاسة ريغان باستثناء الشهور الستة الأولى التي شغل فيها هذا المنصب الجنرال السابق الكسندر هيغ (المحرر).

سياسية خارجية أو أي بلد. وكان وزير خارجيته جيمس بيكر أقل عاطفة منه. ولم تكن لأي منهما عاطفة خاصة نحو إسرائيل وكان كلاهما يكره بشدة إسحاق شامير، الذي كان رئيس وزراء إسرائيل أثناء السنوات الثلاث الأولى من إدارة بوش الأب. لم يجعل ذلك بوش وبيكر صديقين للفلسطينيين، غير أنه جعلهما يميلان أكثر نحو الاستعداد لمواجهة عناد شامير حول البدء بمفاوضات السلام، ونحو التأكيد على نحو واضح حق الولايات المتحدة في تقديم المطالب إلى إسرائيل، على الرغم من معارضة شامير. هذا الاستعداد للوقوف بوجه إسرائيل، الذي كان أساساً دالة شخصيتيهما، جعل اتجاه سياسة بوش ـ بيكر مختلفاً جداً عن اتجاه المحافظين الجدد الذين سبقوهم، ومختلفاً جداً أيضاً عن صياغة السياسة في إدارة كلينتون لاحقاً، ومختلفاً حتى عن ميول سياسات إدارة جورج بوش الابن. وكما أشرت من قبل فإن الخط الذي تسلكه هذه التفاحة يمكن تتبعه إلى شجرة أبيه جزئياً فقط.

بعد أن قيل هذا كله أعتقد أنه يبقى صحيحاً أن الاستمرارية وليس الاختلاف هي الواقع المهيمن. إن الفروق في الشخصية يمكن أن تنتج بل وتنتج فعلاً فروقاً في السياسة، غير أنها فروق في الدرجة عادة، وهي زائلة لا تدوم إلاّ طالما كانت الشخصيات الفريدة في الحكم. وفي الحقيقة أعتقد أن موقف بوش ـ بيكر من إسرائيل واستعدادهما لمعارضة إسرائيل بفعالية بشأن مسألة المستوطنات ينبغي أن يعتبرا مجرد انحراف في التاريخ المستمر الطويل لتفاهم الولايات المتحدة مع إسرائيل. الواقع الجوهري هو أنه، ربما باستثناء إدارة جيمي كارتر ـ وحتى رجوعاً إلى فترة الحرب العالمية الأولى البعيدة ـ فإن كافة الإدارات تناولت الصراع على فلسطين من منظور موجه نحو إسرائيل ويكاد يغفل تماماً المشاغل الفلسطينية المنسية.

كتب الباحث مالكولم كير(*) في عام ١٩٨٠ أن الاعتقاد المقبول عموماً عن أصول الصراع العربي ـ الإسرائيلي أصبح متأصلاً في أنحاء الولايات المتحدة بحيث توقف الحوار الجاد بين الجمهور، وباستثناء حالات نادرة حتى بين صانعي السياسة، وأصبح الدبلوماسيون مقيدين بشدة في قدرتهم على صياغة سياسة مبتكرة. وقال إن صانعي السياسة ميالون كثيراً إلى تجنب الجدل، بحيث أصبح الميل منذ زمن طويل بين المسؤولين في الحكومة، الذين

(*) كان مديراً للجامعة الأميركية في بيروت (المحرر).

يتولون دراسة المسألة، إلى اللجوء إلى التحليل السائد في الكونغرس والصحافة وبين الناس. وأعتقد أن تحليله يبقى صحيحاً الآن كما كان قبل عقدين، على الرغم من التغيرات الكبيرة التي طرأت على الصراع.

لقد أدّت التصورات دائماً لا الوقائع الفعلية الدور المهيمن في صياغة المواقف العامة، وفي تفكير صانعي السياسة بشأن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وكان التصور العام دائماً، من إدارة إلى أخرى، أن الإسرائيليين ضحايا ومحبون للسلام غير أنهم متشددون في تصميمهم على البقاء، وأن الكراهية تملأ قلوب الفلسطينيين الذين تدفعهم مظالم غير مشروعة، وأنهم قبل كل شيء مصممون على إبادة إسرائيل. إن صناع السياسة في نهاية الأمر بشر عاديون مثل بقيتنا يستوعبون الأفكار والمعتقدات التي تهيمن على المجتمع وهم يبلغون نضجهم. ومن المهم أن نلاحظ أنه منذ أوائل القرن العشرين لم ينضج أي جيل من صانعي السياسة الأمريكيين دون تبني صورة سلبية للغاية عن العرب كافة، وصورة مؤاتية لأقصى درجة عن الإسرائيليين، وكلتاهما مستقاة من الصورة السائدة في أرجاء المجتمع.

إن هذا يخلق اختلافاً هائلاً في أسلوب تناول صانعي السياسة - وأتحدث هنا عن الرؤساء ووزراء الخارجية ومستشاريهم السياسيين وليس عن صانعي السياسة على المستوى المتوسط في وزارة الخارجية أو من طاقم مجلس الأمن القومي - والمشكلة هي عندما يشرعون في التوسط في الصراع، أو عندما يحاولون التفاوض للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، أو عندما يفحصون المسائل بقصد معرفتها. إن فهم دقائق المسائل ذات الصلة يتطلب قدراً كبيراً من المعرفة والكثير من الدراسة، ولا سيما للتغلب على التصورات الخاطئة والتحريفات في وجهات النظر السائدة.

ولكي أعطي مجرد مثال على ذلك، نشرت مجلة **الأيكونومست** قبل شهر واحد مقالة طويلة عن تاريخ علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل وعملية السلام حفلت بالخرافات والتحريف بحيث بدت كمنشور دعائي لحزب الليكود. وطلب مني صديق التعليق عليها وفعلت ذلك بأن أضفت تعقيبات بين قوسين على النص في ملف كومبيوتر. لم يستغرق الجهد ساعات عدة فحسب بل انني ضاعفت حجم المقالة بمحاولة توضيحها. وأبلغتني أمريكية - فلسطينية مرة معبرة عن إحباطها أن الأمر «يتطلب كثيراً من كتب التاريخ لتفسير سبب كون الفلافل غير إسرائيلية». ثم عندما بحثت في ذلك التاريخ ابتعد الناس

عنها مذعورين - إنها مهيّجة بل إنها إرهابية. وكتب ادوارد سعيد الشيء نفسه على نحو أكثر أناقة، قال «أشعر أن علي الاستعانة مرغماً بالمنطق والتاريخ والبلاغة على نحو مفصل إلى حد الملل. إننا نحتاج إلى إعادة رواية قصتنا من البداية في كل مرة». لقد أطلقت هذه الأقوال في عقد الثمانينيات، غير أنه لم يتغير شيء حقاً منذ ذلك الحين، كما أثبت ذلك بوضوح سوء الفهم الفاضح وخلق الخرافات المتعمد طوال أكثر من عام عما جرى في قمة كامب ديفيد(*) وسبب نشوب الانتفاضة.

- ٣ -

لا أعتقد أن لدى معظم الرؤساء ووزراء الخارجية معرفة حتى ولو سطحية بتلك الكتب وكتب التاريخ، أو حتى أياً من المعرفة الضرورية لفهم كلا جانبي الصراع الذي يحاولون التوسط فيه. كما أنهم لم يقضوا الوقت اللازم لاكتساب تلك المعرفة. ولنعد إلى ما قبل عشرين عاماً: لم يكن لدى رونالد ريغان وجورج شولتز وأعوانهما المحافظين الجدد أي فهم كان للمنظور الفلسطيني، وتجنبوا بشدة بذل أي جهد للتعلم. تفهّم جورج بوش الأب وجيمس بيكر على نحو جيد المستوطنات الإسرائيلية والدافع إلى تشييدها والعقبة الكأداء التي تمثلها في الطريق إلى تحقيق السلام على الأرض، غير أنه حتى ذلك لم يكن سوى جانب واحد من المشكلة.

تفاخر بيل كلينتون بأنه كان يستطيع رسم خارطة للضفة الغربية أثناء نومه، وربما كان يستطيع ذلك حقاً، غير أنه لم تكن لديه أو لدى مستشاريه المنحازين جداً لإسرائيل أية معرفة بما كان يعنيه الاحتلال الإسرائيلي المستمر والاستيطان المتواصل والاستعمار المستمر للحياة اليومية والتوقعات القومية للفلسطينيين. وفي وقت عقد قمة كامب ديفيد في العام الماضي كانت المصادر المحيطة بالرئيس بيل كلينتون تتحدث إلى الصحافة عن الصعوبة التي يجدونها في إقامة الصلات بالفلسطينيين. ولا بد من القول إنه يبدو أن جورج بوش لم يتعلم سوى القليل من تجربة أبيه مع الصراع. ويبدو أن معرفته بإسرائيل وفلسطين مستمدة مبدئياً على الأقل من رحلة بالهليكوبتر مع آرييل شارون قبل بضعة أعوام، وإنني لأتساءل إن كان لديه تقدير للمفارقة المحزنة وانعدام المساواة في الوضع التي تمثلت في واقع أن الفلسطينيين لا يمتلكون طائرة

(*) المقصود هنا - قمة كامب ديفيد بين الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود باراك في عام ٢٠٠٠ (المحرر).

هليكوبتر حتى يتمكنوا من البرهنة للشخصيات البارزة التي تزورهم على مدى صغر مساحة أراضيهم فحسب بل كذلك لا يسمح لهم بالتحليق في الفضاء الجوي فوق أرضهم حتى لو كانوا يملكون طائرة.

من الواضح أن الرئيس بوش قد تعلم أكثر واكتسب منظوراً أوسع منذ تلك الرحلة بالهليكوبتر. إنه يتحدث الآن عن الحاجة إلى دولة فلسطينية، غير أن من المهم أن يفهم الآن، ربما أكثر من أي وقت مضى، أن الثقافة السياسية في الولايات المتحدة تكاد تجعل من المستحيل تبني وجهة نظر متوازنة نحو الصراع. إن تشويشات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وعواقبها تقاوم أية عملية إعادة تقويم لموقع المسألة الفلسطينية ـ الإسرائيلية. وتكاد تطغى المخاطر السياسية الداخلية لمواجهة إسرائيل، ويكاد تقبل الجمهور لوجهة النظر الفلسطينية يكون منعدماً فعلياً في الوقت الحاضر، والتعاطف مع إسرائيل مرتفعاً، وهناك المحافظون الجدد المهمون والضاغطون في اليمين، أما الإعلام ـ الذي يخلق الجو الذي نحن فيه جميعاً وبيننا صانعو السياسة، والذي يشكل معظم انطباعاتنا الأساسية ـ فقد أظهر مدى بشاعة التحيز المعادي للفلسطينيين أكثر من أي وقت منذ عقد السبعينيات.

ـ ٤ ـ

لا بد أن بوش ومستشاريه قد استوعبوا حتماً قبل تولي السلطة الخطاب المسموم نفسه الذي نقرأه ونسمعه إلى حد الملل عن العرض الإسرائيلي «السخي إلى حد مذهل» في كامب ديفيد والذي رفضه عرفات من دون تقديم اقتراح مقابل، وعن رغبة الفلسطينيين المتأصلة في القضاء على إسرائيل، كما دل عليه اللجوء إلى العنف في الانتفاضة، وعن الخطر الذي يمثله «الإرهابي» عرفات على وجود إسرائيل، وعن عجز الفلسطينيين عن إعطاء إسرائيل قبولاً لا لبس فيه. هذه هي حقاً الطريقة التي تُصاغ بها سياسة واشنطن غالباً في الشرق الأوسط، عبر كتابات المعلقين الرئيسية الذين يوجهون الرأي العام أمثال توماس فريدمان وآخرين الذين يطلقون هذه التحريفات طوال الوقت، والذين يمكّنهم موقعهم في مركز الحوار العام من التأثير في تفكير الناس، وفي الوقت نفسه يعكسون ذلك التفكير نحو صانعي السياسة.

الموضوع برمته ـ التصورات عن فلسطين ـ هو أنه ليس ثمة مجال في الحوار السياسي الأمريكي، على أي مستوى، للمنظور الفلسطيني. وعلى الرغم من سنوات من جهود أمريكا في حفظ السلام لا تزال المسألة أنه في

أذهان معظم الأمريكيين ومنهم صانعو السياسة لا يعادل رهان الفلسطينيين في عملية السلام، ورهانهم في فلسطين، رهان إسرائيل بأي حال من الأحوال. ولعل الأكثر خطورة أن مستوى فهم الأهداف الفلسطينية يبقى في القاع. ليست جديدة صورة الفلسطينيين التي تظهرهم وكأن دافعهم الوحيد هو كراهية اليهود وليس وجود مظالم حقيقية، غير أنه بعد سنوات بدأ فيها الرأي العام يقبل الفلسطينيين كمشاركين مشروعين في عملية السلام فإن مدى الجو المسموم الحالي وشدته مذهلان.

ما هو مثير جداً للإزعاج هو أن صانعي السياسة استوعبهم هذا المزاج. ولا يزال بيل كلينتون ودنيس روس يبهجان مجموعة المحاضرات ومجموعة حفلات الكوكتيل في مانهاتن بسرد حكايات عن تخبط الفلسطينيين في عرض مظالمهم وكراهيتهم وكيف أنهم عاجزون عن اتخاذ «قرار استراتيجي بتبني السلام». وعلى الرغم من «تصور» جورج بوش الأخير عن قيام دولة فلسطينية فإنه لا يزال يعامل عرفات بوصفه إرهابياً، ولذا يحرمه ويحرم الشعب الفلسطيني من أية شرعية، ويسمح لإسرائيل بإخضاع الفلسطينيين وقبول أعمال إسرائيل كافة ـ ومنها توسيع مستوطناتها ومصادرة الأراضي واغتيال الفلسطينيين وقتل الأطفال الفلسطينيين وإعادة احتلال مدن الضفة الغربية ـ بما لا يتجاوز شكاوى شفهية اعتذارية ومن دون اعتراض حسي. وليس هذا عمل إدارة مهتمة بالتوسط النزيه للتوصل إلى اتفاقية سلام متكافئة.

ـ ٥ ـ

الترتيلة الرئيسة لإدارتي كلينتون وجورج بوش الأب هي أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن ترغب في السلام أكثر مما ترغب فيه الأطراف المعنية ولذا ليس هناك الكثير مما نستطيع عمله لتحريك الأمور نحو السلام، أو بعيداً عن الحرب، حتى تصبح الأطراف مستعدة. إلا أن هذا النوع من نهج عدم التدخل وهذا الحياد المدروس هو حياد مزيف. والواقع أن هذه سياسة ترتكز على إسرائيل أساساً وليست سياسة محايدة.

لا يمكن أن تكون محايداً، كما حاول كلينتون وبوش أن يفعلا بعدم اتخاذ موقف بشأن المسائل الأساسية إذا كنت تضمن الجانب الأقوى في صراع على نحو واسع بتقديم مساعدة ضخمة له. وعندما يسيطر أحد الجانبين على كافة الأرض قيد التفاوض، ويتمتع بكل القوة العسكرية، فإن أية سياسة

يعرضها وسيط لإسناد الأمر الواقع وانتظار توصل الطرفين إلى اتفاق بينهما اعتماداً على نفسيهما، إنما تقرر مسبقاً حصيلة المفاوضات لمصلحة الجانب الأقوى. وفي الوقت نفسه تشجع إدارة بوش استمرار العنف بعدم اتخاذ أية خطوات لإنهائه. ولأن الولايات المتحدة تقدم مساعدات ضخمة إلى إسرائيل فإنها داعم متحيز وليست وسيطاً مفيداً. وحين تواصل الولايات المتحدة تزويد أحد طرفي الصراع بالأسلحة، وبالتالي تمكن إسرائيل من مقاومة تقديم تنازلات، وفي الوقت نفسه ترفض بحث المظالم الفلسطينية التي تكمن في أصل الانتفاضة، فإنها بذلك تديم القتال والعنف. وكما أنك لا تستطيع كوسيط انتظار توصل الطرفين إلى اتفاقية يتم التفاوض عليها اعتماداً على نفسيهما في حين يكون الجانبان غير متوازنين، فإنك لا تستطيع انتظار وقفهما إطلاق النار عندما تكون أنت من يسلح الطرف الأقوى. إنه لذروة السخرية ادعاء العجز عن فعل شيء في هذا الوضع.

لقد كان ضمان وجود إسرائيل دعامة في السياسة الأمريكية الشرق الأوسطية منذ عام ١٩٤٨، وكان ضمان أمن إسرائيل الهدف الأمريكي طوال عملية السلام. وهذا أمر مناسب غير أن المشكلة في عملية صنع السلام الأمريكية - والسبب الأساس لانهيار عملية السلام - هو أنه لا أحد يبحث ضرورة منح ضمانات متساوية للأمن الفلسطيني والوجود الفلسطيني كأمة. إن على الولايات المتحدة أن تبدأ بتناول الصراع من منظور الجانبين كليهما: ينبغي أن تسأل نفسها إن كانت إسرائيل ستعيش في نوع من الدولة المبتورة التي لا يمكن الدفاع عنها ولا يمكنها البقاء، وهو النوع الذي تحاول فرضه على وجود الفلسطينيين القومي كما هو لضمان أمن إسرائيل ووجودها. وحتى يحين ذلك الوقت لن تستطيع الولايات المتحدة إطلاقاً أحلال السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما لن تسنح لها فرصة قوية لكسب الحرب على الإرهاب.

(٤)

الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي(*)

عبد الإله بلقزيز(**)

ـ ١ ـ

منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، ستشهد السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي انعطافة كبيرة مثّلها تزايد الاهتمام بها، وتكثيف الصلات السياسية والاقتصادية بدولها بعد أن ظلت (المنطقة) طويلاً حكراً ـ أو تكاد ـ للسياسات والمصالح الأوروبية، وبخاصة الفرنسية التي استفادت من مواريث الحقبة الاستعمارية في المنطقة، وحرصت ـ باستمرار ـ على تنميتها وصيانتها بما يؤمّن لها ديمومة النفوذ والهيمنة..

أربعة عوامل لعبت لصالح انطلاق هذا الزخم في السياسة الأمريكية تجاه المغرب العربي: **أولها** زوال الحرب الباردة وانهيار «المعسكر الاشتراكي» والاتحاد السوفياتي، وبداية العدّ التنازلي للعمل بمبدأ احترام خرائط النفوذ الموروثة عن حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية.. **وثانيها** انفجار حرب الخليج الثانية، وتدمير العراق، ونجاح الولايات المتحدة في بسط الهيمنة السياسية على مجمل المنطقة العربية. **وثالثها** الانقلاب العسكري على الديمقراطية في الجزائر، وصعود الحركة الإسلامية المسلحة، وسوء العلاقة بين فرنسا والنظام العسكري الجديد. أما **رابعها**، فهو فرض الحصار الجوي على ليبيا، وما أتاحه

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٩ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠)، ص ٤١ ـ ٤٩.

(**) أستاذ الفلسفة، جامعة الحسن الثاني ـ المغرب.

من اختراق سياسي كبير للولايات المتحدة لشؤون المنطقة. ولقد أتقنت الإدارة الأمريكية استثمار مجمل هذه المتغيرات والعوامل في اتجاه حيازة المزيد من أسباب النفوذ، وهو ما تأتّى لها - في السنوات الأخيرة - إلى حد بعيد، على ما يشهد على ذلك نشاطها المكثف في عواصم دول المنطقة، وصيرورتها قوة ذات تأثير بليغ في صناعة القرار فيها!

والحقيقة التي لا مجال لتجاهلها أن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول المغرب العربي ليست وليدة مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولا هي كانت ضعيفة قبل السنوات العشر المنصرمة، بل ظلت قوية جدّاً حتى في عزّ النفوذ الفرنسي. يكفي أن سلاطين المغرب (الأقصى) كانوا أول من اعترف باستقلال الولايات المتحدة قبل أزيد من قرنين، وأول من بكّروا في إقامة علاقات دبلوماسية معها. ثم يكفي أن قيادات الحركة الوطنية في المغرب العربي راهنت على الدور الأمريكي - إبّان الاستعمار الفرنسي - في الدفاع عن استقلالها. ولم يكن صدفة - مثلاً - أن إعلان الحركة الوطنية المغربية عريضة المطالبة بالاستقلال - في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤ - ورفعها العريضة إلى الملك محمد الخامس وإلى سلطات «الحماية» الاستعمارية، جاء مباشرة عقب «لقاء الدار البيضاء» الذي جمع الملك محمد الخامس إلى روزفلت وتشرشل والجنرال ديغول...

ثم إن الولايات المتحدة حرصت - منذ استقلال دول المغرب العربي - على تفعيل دورها ونفوذها في المغرب العربي. ومع أنها لم تستطع أن تزحزح النفوذ الاقتصادي الفرنسي فيه - أو قُلْ لم ترغب في ذلك - إلا أن نفوذها السياسي كان قوياً على الدوام، وفرض - باستمرار - أن يؤخذ رأيها في حسبان السياسات المغاربية. وإذا أضفنا إلى ذلك الحرص الأمريكي على تنمية النشاط الثقافي في بلدان المغرب من خلال عشرات المراكز الثقافية المزروعة في مدن المغرب العربي: المتعاظمة انتشاراً وتأثيراً، والمزاحمة المستمرة للرساميل والاستثمارات الفرنسية والإسبانية والألمانية من قبل الاستثمارات الأمريكية، والمنافسة التجارية القوية لأوروبا على السوق المغاربية - وبخاصة في الصناعة الإلكترونية وفي صادرات القمح - اجتمعت لنا الأسباب كافة للاعتقاد بأن المغرب العربي لم يكن مجالاً مقفلاً على النفوذ الأمريكي في أية حقبة من الحقب المعاصرة.

غير أن الولايات المتحدة لم تكتفِ بالنظر إلى المغرب العربي بوصفه

مجرّد سوق من الأسواق الممكنة، ومجالاً قابلاً للاستثمار الثقافي الطويل الأمد، وعواصم قابلة للتطويع في القضايا التي تتصل بالمصالح الحيوية الأمريكية («الشرق الأوسط»، مثلاً)، بل تعاملت معه بوصفه موقعاً جيو - استراتيجياً حيوياً لها، من وجهة النظر العسكرية أيضاً. والحقيقة أن هذه النظرة إلى المغرب العربي - من الزاوية الاستراتيجية العسكرية - هي التي أسّست للاهتمام الأمريكي به منذ مطالع الأربعينيات من القرن العشرين، وهي الفترة التي تعود إليها جذور العلاقة الأمريكية بهذه المنطقة.

فحين حسمت الولايات المتحدة تردُّدها، وقررت دخول معترك الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء، اكتشفت الأهمية الجيو - استراتيجية لمنطقة المغرب العربي، وما يمكن أن يقدّمه لها وجودها في هذا الموقع من عناصر امتياز فائق في المواجهة مع دول المحور. فهو موقع يتحكم في المدخل الغربي للبحر الأبيض المتوسط، ويوجد على بعد ١٤ كيلومتراً من أوروبا (ساحة الحرب)، ويمكن أن يعوّض عن فقدان الحلفاء للموقع الجغرافي الإسباني (الذي كان بقوة أحكام الواقع في رصيد دول المحور نظراً لتحالف نظام الجنرال فرانكو مع النازية والفاشية)، وعن فقدانهم للموقع الجغرافي الإيطالي الذي كان مشاركاً في الحرب إلى جانب ألمانيا. وإذا أضيف إلى ذلك أن فرنسا كانت محتلة آنئذ من قبل القوات الألمانية، وأن الإنزال العسكري فيها في حكم المغامرة (قبل الإنزال الأمريكي في النورماندي)، وأن المعبر البري الوحيد للهجوم على ألمانيا كان سوفياتياً وشيوعياً، تبيّن إلى أيّ حدّ شكّل المغرب العربي ذلك الموقع الاستراتيجي المميّز الذي لا تستطيع الولايات المتحدة الاستغناء عنه في الحرب، لأنه نقطة انطلاقها الوحيدة في بداية الأربعينيات لمواجهة القوات النازية في الجبهة الجنوبية للحرب في أوروبا.

ولقد كان الإنزال العسكري لقوات الحلفاء - والقوات الأمريكية على وجه التحديد - في مدينة الدار البيضاء المغربية البداية الرسمية لوجود عسكري أمريكي في المنطقة، إذ اتّسع مداه بعد ذلك - وبخاصة في المغرب الأقصى - لتصبح في حوزة الولايات المتحدة قواعد عسكرية ومطارات خضعت لسلطتها المباشرة. وقد استمرت القواعد إياها حتى بعد نهاية الحرب، وحتى بعد حصول دول المنطقة على استقلالها السياسي، وبخاصة منها القواعد الأمريكية في مدن القنيطرة وبن سليمان، وبن جرير وسواها من مدن المغرب. وكان لاستمرارها علاقة بالانقسام العالمي الذي حصل - بعد الحرب - ووزّع العالم على معسكرين، ودفع بالولايات المتحدة إلى تطويق الاتحاد السوفياتي - في

سائر مناطق العالم ـ بالقواعد العسكرية. وهكذا كان على الوجود العسكري الأمريكي في المغرب العربي أن يؤدي وظيفة مراقبة النفوذ السوفياتي في افريقيا وفي قسم من أوروبا، وهو الدور الذي لم تكن تعترض عليه فرنسا وأوروبا كبير اعتراض لحاجتها ـ آنئذ ـ إلى الحماية الأمريكية من «الخطر الشيوعي».

تلك كانت جذور العلاقة السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة المغرب العربي؛ العلاقة التي فرضتها تطورات الحرب العالمية على الساحة الأوروبية، والقرار الأمريكي بالمشاركة فيها، مثلما فرضها قيام «المعسكر الاشتراكي» وتمدّد نفوذه إلى خارج الساحة الأوروبية. ومع أن هذه العلاقة كانت ضرورة حيوية في المنظور الاستراتيجي الأمريكي، إلا أنها لم تذهب ـ طوال حقبة الحرب الباردة ـ إلى إسقاط العلاقة الفرنسية ـ المغاربية أو إلى تقليص نفوذ فرنسا في المنطقة، بل ظلت تحترمه إلى حد، على قاعدة تقسيم النفوذ بين المنتصرين في الحرب العالمية الثانية.

ـ ٢ ـ

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً حاسماً في إرهاق النفوذ الفرنسي ـ والأوروبي إجمالاً ـ في المنطقة العربية، عقب الحرب العالمية الثانية، في سعيها إلى وراثة نفوذ الامبراطوريات الهرمة (بريطانيا وفرنسا) في المنطقة، وتحصيل عائدات مشاركتها في الحرب لتحرير فرنسا وأوروبا من النازية: أيّدت ـ ضمناً ـ حقّ أقطار المغرب العربي الثلاثة (المغرب، تونس، الجزائر) في الاستقلال السياسي، ثم ساهمت مساهمة فعّالة في إخراج فرنسا ـ وبريطانيا استطراداً ـ من «الشرق الأوسط» عقب تورّطهما في حرب السويس لعام ١٩٥٦. واليوم، لم يعد في وُسعنا أن نفهم أسباب الانكفاء الفرنسي إلى منطقة المغرب العربي ـ ولبنان ـ منذ حرب السويس، ولا قبول فرنسا الديغولية بمفاوضة الثورة الجزائرية في «إيفيان» وارتضاء الانسحاب من الجزائر والاعتراف لها بالاستقلال الوطني، ولا احتجاج ديغول على «إسرائيل» بعد عدوان ١٩٦٧ وحظره السلاح عليها، ولا جهر السياسة الفرنسية ـ في عهود ديغول وبومبيدو وديستان وميتران وشيراك ـ بتأييد الحقوق والمطالب العربية. . .، دون أن نأخذ في الاعتبار حاجة فرنسا إلى تعديل صورتها في المغرب العربي ـ وفي كل الوطن العربي ـ للتمايز من صورة العدوان الأمريكي على المنطقة والانحياز الأمريكي السافر لـ «إسرائيل»، بوصفه شكلاً من المقاومة من أجل الإبقاء على النفوذ الفرنسي فيها.

لا يعني ذلك ـ البتّة ـ أن الولايات المتحدة نازعت فرنسا نفوذها التقليدي في المغرب العربي، لكنها ـ بكل تأكيد ـ حرصت على إخراجها من منطقة «الشرق الأوسط»، وإن ظلت تعترف لها بالعلاقة الخاصة بلبنان، ضمن الحدود التي لا تؤثر ـ كبير تأثير ـ في السياسة الأمريكية حيال لبنان وحيال علاقة لبنان بالصراع العربي ـ الصهيوني. في المقابل، أطلقت يدها في منطقة المغرب العربي بوصفها منطقة نفوذ خاصة بها، وإن كانت قد احتفظت لها بمواقع نفوذ فيها، وبخاصة بعد أن أسفرت النزعة الاستقلالية الديغولية عن تجميد العضوية العسكرية لفرنسا في «منظمة حلف شمال الأطلسي»، مع ما يعنيه ذلك من إخراج لمنطقة المغرب العربي من فضاء النفوذ الاستراتيجي للأطلسي، وحصرها في فرنسا من دون سائر حلفائها الغربيين.

على كل حال، نهل الاعتراف الأمريكي لفرنسا بـ «حقها» في بسط النفوذ على منطقة المغرب العربي ـ طيلة الفترة الفاصلة بين نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية الحرب الباردة ـ من عوامل ثلاثة لم يكن الاعتراف بها قابلاً للتجاهل بيُسر: **أولها** أن هذا النفوذ لم يأت عفواً، أو هو لم يأت بعملية إسقاط مظلية، بل يضرب بجذوره في التاريخ (الاستعماري الفرنسي) إلى الثلث الأول من القرن التاسع عشر؛ ومن أقوى علاماته سيطرة اللسان الفرنسي في التعليم والإدارة والحياة العامة، ورصيد المصالح الفرنسية الضخم في المنطقة، ناهيك بثقافة النخب المغاربية الحاكمة ونوع ولاءاتها السياسية الخارجية! **وثانيها** أن الولايات المتحدة كانت مدفوعة إلى الحرص على احترام قسمة العمل الإمبريالية، وحصص توزيع النفوذ بين الامبرياليات المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وهي التي قضت بتفويت حصة النفوذ على منطقة المغرب العربي لفرنسا. أمّا **ثالثها**، فهو أن الولايات المتحدة كانت مجبرة على ضمان استمرار التماسك في جبهتها الرأسمالية العالمية ضد «الخطر الشيوعي» الزاحف؛ وهو أمرٌ كان يفرض عليها استسهال تقديم بعض التنازلات لحلفائها من أجل تأمين التزامهم بخيار الانتظام في حلف دولي ضد ذلك الخطر...

ـ ٣ ـ

على الرغم من أن أحكام الحرب الباردة، وفي مقدّمها صعود «خطر شيوعي» عالمي، فرض على السياسة الأمريكية أن تأخذ حاجاته وإكراهاته في الحسبان، ومن ذلك أن تقر بالاعتراف لحلفائها بحقّ حيازة مناطق نفوذ ـ في «العالم الثالث» ـ خاصة بها، إلا أنها مع ذلك لم تذهب بذلك الاعتراف إلى

حد الإحجام عن البحث عن أي موقع لها أو دور في مناطق النفوذ تلك، بل استمرت تلتمس لها ذينك الموقع والدور، حتى وإن هي احترمت أحكام التقسيم الامبريالي لمناطق النفوذ، أو لـم تتطلع إلى إعادة النظر فيه. وذلك ـ بالذات ـ ما ينطبق على موقفها من منطقة حساسة من الوجهة الجيو ـ استراتيجية، مثل منطقة المغرب العربي، الخاضعة تقليدياً للنفوذ الفرنسي. ذلك أنه ـ مع حرصها على احترام النفوذ الفرنسي فيها ـ وجدت الولايات المتحدة من الأسباب فائضاً يحملها على إيلاء انتباه وأهمية لهذا الموقع (المغاربي) في استراتيجيتها الكونية. ولعلنا نكتفي ـ في هذا المعرض ـ باستعراض أربعة عوامل أسّست لذلك الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي وبرّرته:

العامل الأول هو الاختراق السوفياتي لأفريقيا في سنوات الستينيات والسبعينيات، والذي سجّل نجاحات كبيرة في أنغولا، وغينيا بيساو، وإثيوبيا، والموزمبيق، فضلاً عن تنامي الحركة الثورية في بنين، وزائير (إقليم شابا)، واريتريا، وجنوب افريقيا... إلخ، ومعاداتها للمصالح الإمبريالية في القارة وللنظم العميلة للقوى الأجنبية. ومع أن افريقيا لم تكن مجالاً حيوياً واستراتيجياً للولايات المتحدة، إلا أن الإدارة الأمريكية كانت معنية كبير عناية بها لسببين على الأقل: لوجود مصالح كبرى لحليفها الأوروبي (الفرنسي والبريطاني والبلجيكي...) في بلدان القارة، ثم لرغبتها في وقف الزحف السوفياتي فيها، وبخاصة أنه لا يهدد مصالح حلفائها الغربيين فقط، بل يهدد مصالحها هي في مناطق أخرى على مشارف افريقيا: البحر المتوسط، والبحر الأحمر، وتحديداً: قناة السويس وباب المندب التي تعتبر مناطق مفصليّة في الطريق التجاري البحري للنفط. هكذا حرصت الولايات المتحدة على إيجاد نقط ارتكاز عسكرية وسياسية في القارة، وفي منطقة المغرب العربي بالذات، مثلما حرصت على دفع بعض دوله (المغرب) إلى تقديم المساهمة في إخماد الحركة الثورية في افريقيا (التدخل في زائير وفي بنين مثلاً).

و**العامل الثاني** يتعلق بقلق الولايات المتحدة الأمريكية من الدور السياسي الفعّال الذي قامت به الجزائر البومدينية: سواء على صعيد القارة ومنظمتها الإقليمية («منظمة الوحدة الافريقية») أو على صعيد «العالم الثالث» إجمالاً. وهو دور ضخ الحياة في فكرة عدم الانحياز ـ وفي الفكرة التحررية الجنوبية ـ على الصعيد الافريقي، ليمثل شكلاً ما من أشكال الاستئناف ـ في السبعينيات ـ للدور المصري الناصري؛ جنوبيّاً وافريقيّاً، في سنوات الخمسينيات والستينيات، مثلما مثّل مدخلاً كبيراً لإنتاج فكرة النظام

الاقتصادي العالمي الجديد بوصفها فكرة معارضة لنظام الهيمنة الرأسمالية للمتروبول على البلدان التابعة. والحقيقة أن الاهتمام الأمريكي بالجزائر لا ينصرف إلى دورها السياسي الإقليمي فحسب، بل هو مشدود ـ أيضاً ـ إلى قوتها الاقتصادية كبلد منتج للطاقة، وإلى سياساتها المزعجة ـ في المنظار الأمريكي ـ على صعيد «أوبك»، وبخاصة في ما يتعلق بأسعار الطاقة وسقف الإنتاج، ناهيك بأن واشنطن ـ المهووسة بمسألة التمدد السوفياتي ـ لم تكن تنظر بعين الارتياح إلى العلاقة السياسية والعسكرية، الجزائرية ـ السوفياتية، بل كانت ترى فيها بداية غير طيبة لاختراق سوفياتي جديد لضفة المتوسط بعد الخروج السوفياتي المدوي من مصر عقب قرار السادات طرد الخبراء السوفيات!

ويتصل **العامل الثالث** بما اعتبرته الولايات المتحدة دوراً تخريبيّاً ليبياً في المحيط الاقليمي العربي والافريقي، من خلال رعاية نظام العقيد معمّر القذافي لفصائل الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية واليسار العربي، بل وللحركة الثورية المسلحة في افريقيا وأمريكا اللاتينية وفي ايرلندا. وهو ما يفسّر العداء الأمريكي الهستيري للنظام الليبي، والذي انتقل من قصف ثكنة العزيزية ومحاولة اغتيال العقيد القذافي ـ خلال العهد الريغاني ـ إلى فرض الحصار على ليبيا ـ في عهد كلينتون ـ بتعلة ضلوعها في تفجير الطائرة الأمريكية (PANAM) فوق سماء قرية لوكربي الأسكتلندية، فضلاً عن استمرار وضع ليبيا في لائحة الدول المساندة لـ «الإرهاب»!

أما **العامل الرابع**، فيتعلق بصلة المغرب العربي بقضية الصراع العربي ـ الصهيوني، إذ حرصت الولايات المتحدة ـ منذ الستينيات ـ على تشجيع المغرب على لعب دورٍ سياسي في بناء الجسور بين السياسة العربية والفلسطينية وبين الدولة العبرية في اتجاه إثمار «سلام» ينهي حالة الحرب ضد «إسرائيل»، وينتزع لها اعترافاً عربياً بالحق في الوجود. وإذا كان نجاح المغرب بالمساهمة في تسهيل طريق السادات إلى الصلح مع «إسرائيل»، قد رفع من وتيرة الرهان الأمريكي على دوره في قضية الصراع تلك، فإن انتقال مقر جامعة الدول العربية إلى تونس ـ عقب «كامب ديفيد» ومقاطعة مصر عربياً ـ هو مّما زاد من جرعة الاهتمام الأمريكي بعلاقة المنطقة ككل بملف الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

تلك ـ بإجمال ـ هي العوامل الأساس التي ركّزت الانتباه والاهتمام الأمريكيين بمنطقة المغرب العربي خلال حقبة الحرب الباردة، نعني في ذروة

الاحترام الأمريكي للنفوذ الفرنسي فيها. غير أن زوال الحرب الباردة سيضع حداً لذلك الاحترام، وسيدفع الولايات المتحدة إلى الانتقال إلى مرحلة هجوم معاكس على نفوذ حلفائها في هذه المنطقة لإحراز موقع هيمنة أكبر لاتصال ذلك بمصالحها الجديدة.

ـ ٤ ـ

مع نهاية الحرب الباردة، وانفراط «المعسكر الاشتراكي» وانهيار الاتحاد السوفياتي، زالت الأسباب التي صنعت اللحمة والتحالف داخل المعسكر الرأسمالي الغربي، والتي كانت في أساس احترام مراكزه الكبرى لقسمة مناطق النفوذ بينها. فالصراع لم يعد صراعاً بين الشرق والغرب، بل أصبح صراعاً بين دول الغرب ذاتها؛ ثم إنه لم يعد صراعاً عسكرياً أو سباقاً على التسلح، بل تحوّل إلى صراع اقتصادي وإلى سباقٍ على النفوذ والهيمنة. ناهيك بأن الوحدة التي صنعها ـ داخل الغرب ـ وجود خطر شيوعي في أوروبا والعالم، لم تعد تجد لنفسها ما يبرر استمرارها على النحو الذي قامت عليه منذ النصف الثاني من الأربعينيات. وعليه، لم يكن انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة ـ على جبهة الصراع مع الشرق ـ قد تكرس حتى كانت تتطلع إلى تحصيل عائداته داخل معسكرها العالمي نفسه: الغرب! وكان في جملة ما تطلعت إليه إعادة النظر في خرائط النفوذ الموروثة عن حقبة الحرب العالمية الثانية، والمرعية طويلاً بقوة الضرورات والأحكام التي فرضتها الحرب الباردة..

ولقد كانت مناطق النفوذ التقليدي لأوروبا، في عداد المناطق التي سعت السياسة الأمريكية لما بعد ـ الحرب الباردة إلى إعادة النظر في علاقتها بالمتروبول الأوروبي. فالحرب الباردة انتهت، والخطر الشيوعي زال، وبالتالي، لم يعد ثمة ما يبرر الحرص على وحدة الغرب بأيّ ثمن من نوع التنازل لبعض دوله عن مناطق نفوذ يمثل احتكارها قيداً على المصالح الأمريكية. ثم إن الولايات المتحدة ذات مستحقات على حلفائها الغربيين، أو هكذا تصرَّفت على الأقل: فقد حمتهم بمظلة دفاعية من الخطر السوفياتي الذي وصل إلى قلب أوروبا، بل إلى قلب ألمانيا وعلى بعد مئات الأميال من فرنسا وإيطاليا؛ مثلما ساهمت في إعادة إعمار بلدانهم بعد تحريرها من القوات النازية؛ ثم ظلت تتحمل ـ وحدها تقريباً ـ كلفة بناء القدرة الاستراتيجية العسكرية لمواجهة الخطر الشيوعي، وبخاصة بعد تجريد ألمانيا واليابان من السلاح، وتجميد فرنسا

الديغولية لعضويتها في «منظمة حلف شمال الأطلسي». وهي - وغيرها - أسباب برَّرت لها الإقدام على سياسة جديدة تفرض على حلفائها فتح مناطق نفوذهم أمام شراكتها إياهم فيها.

ذلك ما ينطبق على السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المصالح الأوروبية - والفرنسية تحديداً - في منطقة المغرب العربي، إذ بدأت الولايات المتحدة تجهر بمواقف سياسية مزاحمة للسياسة الفرنسية أو مناوئة لها في المنطقة؛ مثلما بدأت فرنسا تعاين كيف أن النظم السياسية في المغرب العربي باتت حريصة أكثر على تمتين علاقاتها بالإدارة الأمريكية، وعلى أخذ مواقف واشنطن في اعتبار سياساتها الخارجية، وحتى دون أن تعير كبير انتباه إلى مصالح «الشريك» الفرنسي في الموضوع، على نحو ما رأينا في الأزمة البوسنية وفي أزمة كوسوفو، أو في الصراع على السلطة في زائير والبحيرات العظمى، والذي أخرج أوروبا وفرنسا من المنطقة...

لعلّ أزمة لوكربي وفرض الحصار الجوّي على ليبيا أول استعراض سياسي أمريكي رسمي للقوة في المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة. نعم، وقفت واشنطن موقف معاداة صريحة دائماً لنظام العقيد معمر القذافي، وظلت تضع ليبيا في قائمة الدول التي ترعى «الإرهاب»، بل وصلت إلى حد توجيه ضربة عسكرية لقواعد فيها، منها ثكنة العزيزية التي يقيم فيها العقيد في محاولة لاغتياله؛ غير أن ذلك كان فصلاً من فصول الحرب الباردة، ولم يكن ليستهدف - في أي شكل - مزاحمة النفوذ الاقتصادي الأوروبي (وبخاصة الإيطالي والفرنسي) في ليبيا، وفي مجال الطاقة بوجه خاص. أما حصارها في عام ١٩٩٣، فلم يكن يطلب أقل من تمكين الولايات المتحدة من أن تكون على مقربة من منابع النفط في ليبيا.

لكن التدخل الأمريكي في منطقة المغرب العربي لم يكتف ببوابة لوكربي الليبية، بل أوسع له الأبواب كافة للتغلغل فيها. ولعلَّه وجد لنفسه ثلاثة أسباب مثالية لتحقيق الاختراق هي: الأزمة الجزائرية، وقضية الصحراء المغربية، والوضع الاقتصادي الصعب لبعض بلدان المغرب العربي.

لم تكن فرنسا بعيدة عن الانقلاب العسكري وعن المسار الديمقراطي في الجزائر (كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)، بل هي أيَّدته ضمنياً باعتباره يحفظ لها مركزها ومصالحها في البلاد ضدّ قوة سياسية وثقافية معادية («الجبهة الإسلامية للإنقاذ»). وقد زادت فرنسا على دعمها للمؤسسة العسكرية الحاكمة (في عهد

«المجلس الأعلى للدولة» وفي عهد زروال)، بدعمها لقوى التيارين الفرنكوفوني والأمازيغي المعاديين لتيار العروبة والإسلام في الجزائر. ووضعتها سياستها تلك، في مواجهة مباشرة مع المعارضة الإسلامية التي نقلت معركتها معها إلى الداخل الفرنسي. ولقد كانت تلك هي الثغرة السياسية التي نفذت منها الإدارة الأمريكية إلى الجزائر! ففيما كانت باريس متحمّسة لسياسة استئصال «الإرهاب» الإسلامي، كانت واشنطن تفتح خط الاتصال مع المعارضة الإسلامية (عبر أنور هدَّام وقنوات أخرى)، وكانت تؤيد الحوار الوطني والتسوية؛ ثم إنها لعبت دوراً في إنجاب اتفاق الهدنة بين الجيش والمسلحين الإسلاميين في عام ١٩٩٧. وحين تنبّهت فرنسا ـ متأخرة ـ للاختراق الأمريكي للجزائر عبر العلاقة بالمعارضة الإسلامية وعبر الدعوة إلى التسوية، حاولت بناء مسافة مع النظام العسكري لاستدراك أخطائها، ثم نزلت بثقلها للدفاع عن انتخابات رئاسية نزيهة بعد قرار الرئيس زروال باختصار ولايته، فكان أن استنكرت تزوير الانتخابات وإقصاء المرشحين الستة للرئاسة، دون أن تنتبه إلى أن تولية الرئيس بوتفليقة لم تكن ـ في حساب الأشياء ـ إلاّ إخراجاً سياسياً لاتفاق الهدنة بين المؤسسة العسكرية الحاكمة و«جيش الإنقاذ الإسلامي» الذي ساهمت السياسة الأمريكية في إنجابه! وهو ما يبرّر لماذا أيّدت واشنطن نتائج الانتخابات، ولماذا فتح نظام بوتفليقة حربه الإعلامية على فرنسا التي نازعته في شرعية الاقتراع عليه!

وكما استثمرت السياسة الأمريكية مسألة «الأصولية الإسلامية» في الجزائر، استثمرت ملف النزاع المغربي ـ الجزائري حول مسألة الصحراء المغربية لإحراز تقدم جديد في عملية الاختراق. ظلت فرنسا ـ ولفترة طويلة ـ تلعب لعبة إدارة التناقض المغربي ـ الجزائري في هذا الموضوع. وكان يساعدها على ذلك أن مسألة النزاع ظلّت معروضة على «منظمة الوحدة الافريقية» التي ترتبط بسياسة فرنسا شديد الارتباط. غير أن نقل الملف إلى الأمم المتحدة ـ بعد اعتراف «منظمة الوحدة الافريقية» بـ «الجمهورية الصحراوية» المزعومة وانسحاب المغرب من المنظمة ـ عنى عملياً تحويله من دائرة «الاختصاص الفرنسي» إلى دائرة الإشراف الأمريكي المباشر. وهو إشراف تدرّج من مخطط التسوية الأممي العام، إلى إدارة عمليات قوات «المينورسو» في الصحراء، إلى «اتفاق هيوستن» وإمساك جيمس بيكر بالملف إمساكاً كاملاً. نعم، لم تعبّر الولايات المتحدة عن موقف انحياز صريح لأحد الطرفين، بل فعلت ما فعلته فرنسا قبلها موزعة ـ مثلها ـ بين إغراء الغاز الجزائري وإغراء الدور الإقليمي

المغربي في افريقيا و«الشرق الأوسط»، غير أنها نجحت نجاحاً هائلاً في احتكار التصرف في ملف الصحراء، و ـ بالتالي ـ في استدراج المغرب والجزائر إلى شدّ الانتباه إليها، والتنافس في تقديم التنازلات لها طمعاً في كسب انحيازها!

وترافقت سياسة الاستثمار الأمريكي للنزاعات الأهلية والنزاعات الإقليمية في المغرب العربي، مع سياسة استثمار للضائقة الاقتصادية لبعض بلدانه، وبخاصة الطرفية منها مثل موريتانيا. لقد استغلت الولايات المتحدة حال التهميش التي تعرضت لها موريتانيا بسبب التجاهل العربي والمغاربي لأوضاعها، كما بسبب الإهمال الفرنسي لها، فدفعت في اتجاه إقامة علاقات بينها وبين الكيان الصهيوني، أو ـ على الأقل ـ أوهمتها بأن تلك العلاقات هي المعبر إلى بناء الصلة بينها وبين الولايات المتحدة على الصعيد الاقتصادي. وليس من شك ـ اليوم ـ في أن موريتانيا باتت ساحة مفتوحة أمام الولايات المتحدة لتطويق النفوذ الفرنسي في شمال القارة وغربها، وتحقيق اختراقات تكتيكية فيها، وخصوصاً بالنظر إلى كونها تمثل الحلقة الأضعف في السلسلة المغاربية.

* * *

لم تكن هذه النزاعات والأوضاع هي المداخل الوحيدة التي نفذت منها السياسة الأمريكية إلى المنطقة (وإن كانت هي الأهم فيها)، بل وجدت هناك أسباب أخرى سهّلت ذينك النفاذ والاختراق الأمريكيين، ومنها الأوضاع الاقتصادية الصعبة لبلدان المغرب العربي عموماً، وعلاقات نخبها الحاكمة بالإدارة الأمريكية. ولعلنا نعجز ـ اليوم ـ عن فهم ظاهرة الهرولة المغاربية (التونسية، والمغربية، والموريتانية) نحو التطبيع ـ الجزئي أو الكلي ـ مع الكيان الصهيوني، إن لم نربطها بالضغوط الاقتصادية الخانقة التي دفعتها نحو الاقتراض من المؤسسات المالية العالمية، التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، وتقديم ثمن الحصول على القروض والمساعدات من سياساتها حيال قضية الصراع العربي ـ الصهيوني (تأييد عملية التسوية الأمريكية للصراع، والتطبيع مع «إسرائيل»). كما أننا نعجز عن فهم الاستدراج الأمريكي للسياسة المغربية وللسياسة التونسية إلى مجاراة الحل الأمريكي للصراع العربي ـ الصهيوني، إن لم نأخذ في الاعتبار الابتزاز الأمريكي للمغرب في قضية الصحراء، وحاجة تونس إلى تأييد الإدارة الأمريكية في نهجها الأمني المتشدد ضد المعارضة

الإسلامية. حتى الجزائر نفسها ركبت هذا المركب، باحثة لها عن مكان في «رحاب» السياسة الأمريكية! وليس من الممكن تفسير إقدام الرئيس بوتفليقة على مصافحة إيهود باراك في المغرب وتجاذبه الحديث معه - بمناسبة تشييع الملك الحسن الثاني - إلا في سياق السعي إلى استرضاء الولايات المتحدة، وخطب ودّها: الودّ الذي بات يطلق منافسة وتسابقاً محتدمين بين النظم السياسية في المغرب العربي!

من المؤسف أن دول المغرب العربي لا تملك استراتيجيا سياسية دفاعية ضد هذا الاختراق الأمريكي المتزايد للمنطقة، على الرغم مما فيه من آثار مدمرة لاستقلالية القرار الوطني فيها، وعلى الرغم من أنه يرفع من وتيرة التنافس الأوروبي - الأمريكي على أراضيها! بل الأدعى إلى الأسف أن النظم الحاكمة في المغرب العربي تراهن - بل قل تقامر - على ذلك التنافس، وتجد فيه سبيلها إلى استثمار أنجح لذلك التناقض قصد تحقيق مصالحها على مثال ما فعلته سابقاً إبان التنافس الغربي - السوفياتي عليها! والمتأمل في سياسات هذه النظم، إزاء التنافس ذاك، يلحظ أنها غالباً ما تكتفي بالتلويح بعلاقتها بالولايات المتحدة لاستدراج فرنسا إلى تصويب علاقاتها السياسية والاقتصادية بها! فعل ذلك النظام المغربي في عزّ خلافه مع فرنسا الميترانية حول حقوق الإنسان في المغرب، سنوات الثمانينيات، ومثله فعل النظام التونسي - في مطلع التسعينيات - حول المسألة إياها. ثم سار نظام الجزائر العسكري على النهج ذاته طيلة عقد التسعينيات. ولم ينتبه أي من تلك النظم إلى أنه لم يكن يلعب ببيدق أمريكي في رقعة شطرنج، بمقدار ما كان يلعب بمصيره أمام دول عظمى تعرف كيف تستأجر موقفها السياسي لجباية امتيازات لا يمكن دفعها إلا من القرار الوطني نفسه!

لعلّ فرنسا وحدها من أدرك مخاطر ذلك الاختراق لمنطقة نفوذها المغاربية، فجهزت له ردوداً سياسية واقتصادية تشل قدرته على التمدد، أو تسعى - أقلاً - إلى ممانعته. ولعلّ من أهمّ تلك الرُّدود على الاختراق الأمريكي ردَّان اثنان: **أولهما** تطوير الوشائج الاقتصادية بالمغرب العربي إلى المستوى الذي أثمر اتفاقات «شراكة» بينه وبين دول «الاتحاد الأوروبي». **وثانيهما** السعي إلى فك الارتباط السياسي بين الولايات المتحدة ودول المغرب العربي، من خلال محاولة إخراج المنظومة المغاربية من «نظام الشرق الأوسط» الأمريكي، وإدماجها في الشبكة الأوروبية عبر «النظام المتوسطي». وهي استراتيجيا أحرزت بعض النجاحات كان منها قبول الإدارة الأمريكية

الاضطراري بـ «الشراكة» بين النظامين الاقليميّين («الشرق أوسطي» والمتوسطي) على نحو ما جرى التعبير عنها رسمياً في مؤتمرات الدار البيضاء، وعمّان، والقاهرة، والدوحة!

لم تكن فرنسا ـ في هذه الاستراتيجيا الدفاعية ـ في موقع ضعف كما قد يتبادر للذهن. نعم، أجبرت على الدفاع عن مركزها في المغرب العربي، وعن مصالحها الحيوية فيه، في ظرفية دولية صعبة طبقها الميل الأمريكي المتعاظم إلى إعادة النظر في سائر خرائط النفوذ في عالم ما بعد الحرب الباردة، غير أنها لم تسلِّم بشرعية الحقائق التي فرضها الاختراق الأمريكي للمنطقة بالقوة. والواقع أن ذلك كان بسبب عوامل هيكلية ثلاثة ليس في وسع الاختراق الأمريكي إسقاط تأثيراتها ومفاعيلها: **أولها** المصالح الفرنسية القوية في المغرب العربي، والتي تمتد جذورها في الماضي إلى القرن التاسع عشر؛ وهي ما يفرض الاعتقاد بأن فرنسا ستظل «الشريك» الاقتصادي الأول للمغرب العربي خلال جيل قادم على الأقل، بل قل في أسوأ مشاهد دورها القادم! و**ثانيها**، أن النخب السياسية والاقتصادية، الماسكة بزمام السلطة والثروة في المغرب العربي، هي ـ اليوم ـ وحتى إشعار آخر ـ نخب فرانكوفونية ذات ولاء قوي لفرنسا. أما **ثالثها**، فهو أن لسلطة فرنسا في المغرب العربي قاعدة ارتكاز قويّة شيَّدتها منذ الحقبة الكولونيالية: التبعية الثقافية واللغوية! وهكذا، وبعد قرابة نصف قرن ـ إلا قليلاً ـ عن استقلال المغرب وتونس، وأربعة عقود ـ إلا قليلاً ـ عن استقلال الجزائر، ما زالت اللغة الفرنسية اللغة المهيمنة في التعليم والإدارة والبحث العلمي وسائر مرافق الإنتاج! الأمر الذي يصون الوشيجة بين السياسة والاقتصاد في المغرب العربي وبين المتروبول الفرنسي!

إجمالاً، إن الاختراق الأمريكي للمغرب العربي لا يمثل مشكلة عويصة للنفوذ الفرنسي فيه، على الرغم مما يحمله معه من عنصر إزعاج ومنافسة كبيرين، وذلك بسبب متانة وقوة ذلك النفوذ، فضلاً عن حرص فرنسا على صونه ورعايته باستراتيجية عمل دفاعية قوية. إنه مشكلة فقط ـ وفقط ـ لدول المغرب العربي التي تجد نفسها عاجزة تماماً عن التعاطي ـ بأي نوع من أنواع التعاطي ـ مع ذلك الاختراق! حتى الآن، ثمة سياسة أمريكية حيال المغرب العربي؛ ولكن، لا سياسة لدول المغرب العربي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية!

(٥)
السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان (١٩٨٩ ــ ١٩٩٥)(*)

عبد السلام ابراهيم بغدادي(**)

مدخل

إن السياسة الخارجية لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أية دولة في العالـم، لا بد من أن تكون نابعة أولاً من مصالحها وأهدافها الكونية من جهة، وأهمية الدولة المعنية بتلك السياسة من جهة ثانية.

من هنا، فإن أي تحليل علمي/واقعي لمثل هذه السياسة تجاه قطر عربي ـ افريقي مثل السودان، لا بد من أن يأخذ هذه المسألة بنظر الاعتبار. فالسياسة الأمريكية هنا تنطلق من اعتبارات عدة، منها ما هو ثابت ومنها ما هو متغير.

فالثوابت تشير إلى أهمية السودان كدولة تزيد مساحتها على ٢,٥ مليون كم^2، وبذلك فهي تتصدر قائمة الأقطار العربية وعموم بلدان القارة السمراء من حيث حجمها الجغرافي، فضلاً عن محاذاتها تسعة بلدان عربية وافريقية، علاوة على إطلالتها الواسعة على البحر الأحمر التي تمتد لمسافة ٣٩٠ ميلاً، قبالة الشواطئ السعودية، ناهيك عن جزرها التي تربو على الست والثلاثين جزيرة(١). وهذا الأمر جعل لها حضوراً وتأثيراً في أمن البحر الأحمر ودول

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٦ (نيسان/ابريل ١٩٩٦)، ص ٣٧ ـ ٥١.

(**) أستاذ مساعد في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

(١) عبد الله عبد المحسن السلطان، **البحر الأحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين** =

حوض النيل، فضلاً عن الوضع في القرن الافريقي. إن كل ذلك، فضلاً عن تنوع سكانها وثقافتها العربية والافريقية، يجعل من السودان دولة ذات تأثير كبير في مجرى العلاقات العربية ـ الافريقية. كما ان تحكمها في مجاري نهر النيل ـ كونها دولة الممر الأساسية ـ يضيف بعداً آخر إلى ثقلها في سياسات المنطقة، ولا سيما تجاه مصر.

أما المتغيرات في الاعتبار الأمريكي، فإنما تتمثل في طبيعة النظام السياسي السوداني، فيما إذا كان متوافقاً أو متعارضاً مع التوجهات الأمريكية في المنطقة العربية وشرقي القارة الافريقية ودول حوض النيل.

إن ما تطمح إليه الولايات المتحدة الأمريكية في السودان، هو قيام حكومة مستقرة/معتدلة! بمعنى وجود حكومة لا تتعارض في سياستها مع المصالح الأمريكية في المنطقة. وهي مصالح تتمثل بالحفاظ على الأنظمة الصديقة والمعتدلة، واستمرار تدفق النفط العربي من الخليج باتجاه الغرب عبر البحر الأحمر[٢].

وهذا ما أفصح عنه السفير الأمريكي في الخرطوم دونالد باترسون، وإن حاول تجاهل بعض الحقائق الأساسية في السياسة الأمريكية تجاه السودان، عندما قال: «إن مصالحنا الذاتية في السودان ليست جيوبوليتيكية، وليست جيواستراتيجية، وهي في كل الأحوال ليست مصالح آنية، وإنما مصالح على المدى البعيد. وما يهمنا في المدى البعيد هو أن يكون السودان كجزء من المنطقتين العربية والافريقية مكاناً مستقراً، لأنه باكتمال الاستقرار في العالم تزدهر التجارة الدولية. وهذا أمر في صميم مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. ولكي يتحقق الاستقرار في السودان لا بد من تحقيق الديمقراطية، وإنهاء حالة الحرب، والمحافظة على حقوق الإنسان وإطلاق الحريات»[٣]. هذه هي سمات لا تتوفر ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ في النظام السياسي الحالي في السودان، وهذا ما يشير إلى تقاطع حاد بين السياستين في المرحلة

= **استراتيجيتين،** سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٣١ و٣٦، وقارن مع: وحدة دراسات المنار، «الأمن القومي في حوض النيل والبحر الأحمر،» **المنار،** العددان ٣٩ ـ ٤٠ (آذار/مارس ـ نيسان/ابريل ١٩٨٨)، ص ٨٧.

(٢) منصور خالد، «العوامل الخارجية في الصراع السوداني،» ترجمة منار الشوربجي، **السياسة الدولية،** السنة ٢٤، العدد ٩١ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٨)، ص ١٠٨.

(٣) انظر محاضرة السفير الأمريكي في الخرطوم في مركز الدراسات الاستراتيجية، نقلاً عن: **المحرر** (٧ حزيران/يونيو ١٩٩٣)، ص ٤.

المعاصرة، وهذا ما سوف يتضح لاحقاً من سياق البحث.

أولاً: السياسة الأمريكية تجاه السودان: مرحلة ماقبل قيام الانقلاب العسكري الأخير (حزيران/يونيو ١٩٨٩)

يمكن القول إن حظ السوفيات في السودان كان أوفر في أواخر الستينيات من نظرائهم الأمريكان، إذ تمكنوا من إقامة نوع من العلاقة العسكرية مع حكومة محمد أحمد محجوب عام ١٩٦٨، عندما باع السوفيات أسلحة للحكومة المذكورة. ثم تدعَّم هذا النفوذ بعد نجاح اللواء جعفر محمد النميري بقيادة انقلاب ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٩. كما قدمت موسكو المستشارين والطيارين المختصين بمقاومة حركات التمرد (تحديداً في جنوبي السودان) إلى سلطات الخرطوم، في حين كان الأمريكان على الجهة الأخرى يقدمون العون إلى عناصر التمرد في الجنوب، وقد شجعوا كلًّا من إثيوبيا وإسرائيل على تقديم المساعدات إلى المتمردين، وظل هذا الدعم الأمريكي متواصلاً حتى أوائل السبعينيات(٤).

وعندما وقعت محاولة الانقلاب اليسارية الفاشلة في عام ١٩٧١ ضد نظام النميري، فإنها سجلت منعطفاً في تاريخ السياسة الخارجية السودانية، فقد قضت هذه المحاولة على مكانة السوفيات في الخرطوم. ثم ما لبث النميري بعد محاولة انقلابية أخرى فاشلة في عام ١٩٧٦، أن قرر طرد السوفيات من السودان في العام ١٩٧٧ (وهكذا أبعد تسعين مستشاراً عسكرياً وواحداً وثلاثين دبلوماسياً من السفارة السوفياتية في الخرطوم. وفي تلك الفترة، طُرحت الادعاءات بأن الاتحاد السوفياتي كان وراء محاولات الإطاحة بالنميري عامي ١٩٧١ و١٩٧٦، وأن ذلك كان وراء تحول السودان إلى التحالف السعودي ـ المصري المناهض للسوفيات الذي كان قائماً في ذلك الوقت. وعلى هذه الخطوة رد الاتحاد السوفياتي بأن أرسل إلى الخرطوم السودانيين الذين كانوا يتلقون تدريباً عسكرياً في الاتحاد السوفياتي، ومن ثم تقدمت الولايات المتحدة في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٧٧ بعرض إلى السودان من

(٤) السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين، ص ١٤٧ و٢١٤.

أجل مدّه بمعدات عسكرية)[٥].

وقد موّلت العربية السعودية جزءاً من مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى السودان، وهو بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، على أثر انهيار العلاقات السوفياتية ـ السودانية[٦]. كما وثّق الرئيس النميري علاقاته مع الولايات المتحدة إلى درجة قيام الحكومة السودانية بتقديم التسهيلات العسكرية التي يمكن أن تساعد واشنطن على تنفيذ سياستها في المنطقة[٧].

وقد طورت الولايات المتحدة الأمريكية من مواقفها تجاه السودان إلى درجة أن أصبح في عداد اثنتي عشرة دولة عربية كانت تتلقى مساعدات أمنية من الولايات المتحدة[٨]. كما أصبح السودان واحداً من بلدان عدة في المنطقة[٩] وقع عليها الاختيار من أجل استخدام أراضيها عند الحاجة لتسهيل مهمة وعمل قوات الانتشار السريع الأمريكية التي شُكلت ـ آنذاك ـ لحماية المصالح الأمريكية في الخليج[١٠].

وعندما بدأت عمليات ترحيل اليهود الإثيوبيين (الفالاشاه) إلى إسرائيل، ما بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥، وهي المسماة بعملية موسى[١١]، كان للحكومة السودانية دور في تسهيل ترحيل هؤلاء اليهود عبر الإقليم السوداني إلى أوروبا ومن ثم إلى إسرائيل، أو إلى إسرائيل مباشرة، بواسطة طائرات نقل أمريكية خصصت لهذه الغاية[١٢]. وهذا يشير إلى أن أوجه التعاون كانت تتسع، كما

(٥) المصدر نفسه، ص ١٤٧ ـ ١٤٨، وقارن مع: لطفي جعفر فرج، **دراسة عن جعفر محمد نميري**، سلسلة شخصيات وتراجم؛ ٣ (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٨٥)، ص ٢٨.

(٦) السلطان، المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(٧) ثامر كامل محمد، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه** (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٥)، ص ٢٥٨.

(٨) طلعت أحمد مسلم، **الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ٨٤، وقارن مع: علي الدين هلال، **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**، سلسلة الحوارات العربية (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦)، ص ٣٨.

(٩) من بينها مصر، الصومال، كينيا وعُمان.

(١٠) محمد، المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

(١١) للمزيد من التفاصيل حول عملية تهجير هؤلاء اليهود، انظر: عبد السلام ابراهيم بغدادي، **اليهود في اثيوبيا: «الفالاشاه» في ضوء عملية التهجير الأخيرة**، سلسلة الدراسات الإثيوبية؛ ١ (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٨٥)، ص ٣ ـ ١٩.

(١٢) انظر: **الطليعة** (باريس)، العدد ٨، **والأسبوع العربي** (بيروت) (١٤ كانون الثاني/ يناير =

يشير إلى أن الإدارة الأمريكية كانت منغمسة في هذا الموضوع مبكراً.

وقد قدمت الولايات المتحدة معونة مالية إلى حكومة السودان نظير خدماتها في هذه العملية، قدرها بعضهم بـ ١٥ مليون دولار[١٣]، في حين قدرها مصدر آخر بـ ٥٦ مليون دولار لم توضع في خزينة الدولة السودانية أو أية حسابات معلنة[١٤]. ويذكر شمعون بيريس أن إسرائيل أعربت في حينها عن امتنانها الشديد للمساعدة الحاسمة التي قدمتها إدارة ريغان في الفترة بين نهاية عام ١٩٨٤ وبداية عام ١٩٨٥ من أجل تأمين هجرة يهود الحبشة واللاجئين إلى السودان[١٥].

وقد ظلت العلاقات وثيقة بين حكومة النميري وواشنطن حتى عام ١٩٨٣، وهو العام الذي اتهمت فيه الأخيرة النميري بأنه دكتاتور ويضطهد شعبه! وفي الحقيقة، فقد كمن عنصر الخلاف في إلغاء النميري قانون الحكم الذاتي الخاص بالجنوب السوداني، وإعلانه تطبيق الشريعة الإسلامية عبر تحالفه مع الجبهة القومية الاسلامية، وهذا ما يتعارض وتوجهات السياسة الأمريكية في المنطقة[١٦]. فالنميري منذ استلامه السلطة، وحتى رحيله عنها بعد الانتفاضة الشعبية في عام ١٩٨٥، لم يكن إلا دكتاتوراً منفرداً بالسلطة. ومع ذلك، تعاملت واشنطن معه ودعمت حكمه. ولكن عندما اختط في العام ١٩٨٣ سياسة جديدة لا تتوافق في الإطار العام مع التوجهات الأمريكية، ابتعدت واشنطن عنه وتركته يسقط من دون أن تشفع له خدماته السابقة.

وخلال عهد الحكومات المنتخبة، أثناء المرحلة التي استمرت من عام

= ١٩٨٥)، وقارن مع: عبد السلام ابراهيم بغدادي، **العلاقات الإثيوبية ـ الصهيونية** (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، ١٩٨٧)، ص ١٦. انظر أيضاً مراجعة محمد الأطرش لكتاب: شيمون بيريز، «المعركة من أجل السلام: مذكرات،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥)، ص ١٣٦.

(١٣) محسن عوض، **الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

(١٤) صلاح عبد اللطيف، «الفالاشا.. الخيانة والمحاكمة،» **اليوم السابع** (٢٨ تموز/ يوليو ١٩٨٦)، ص ١١، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(١٥) Shimon Peres, *Battling for Peace: Memoirs*, edited by David Landau (London: Weidenfeld and Nicolson, 1995), pp. 256 - 257.

(١٦) انظر المداخلات حول محاضرة السفير الأمريكي في الخرطوم في مركز الدراسات الاستراتيجية، في: **المحرر** (٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٣)، ص ٤.

١٩٨٦ وحتى انقلاب حزيران/يونيو عام ١٩٨٩، وهي المرحلة التي برزت فيها للعيان شخصية الصادق المهدي الذي تولى رئاسة الحكومة لأكثر من مرة، تحسنت العلاقات مع واشنطن بعض الشيء، لانسجام سياسة الحكومة الجديدة مع توجهات واشنطن التي تزعم أنها تدعم الحكومات التي تقوم على الانتخاب والشرعية الدستورية.

وعليه، فإن حكومة الصادق المهدي حصلت على دعم مادي وعسكري، وفق بيان صادر عن السفارة الأمريكية في الخرطوم يشير إلى منح مساعدة مالية بقيمة ١٠ ملايين دولار، فضلاً عن مساعدة غذائية (قمح) بلغت ٣٠ مليوناً[١٧]. كما حصلت الحكومة السودانية خلال العام نفسه ـ وفق أحد المصادر ـ على مبلغ ٢٩ مليون دولار تحت شعار «توسيع الدفاع والأمن المتبادل» من أصل مبلغ قيمته ١٧٧,١٣٥ مليون دولار كان قد خصص لخمس دول عربية، جاء ترتيب السودان بينها ثالثاً بعد كل من المغرب والصومال[١٨]. وقد سمحت الحكومة السودانية بالمقابل، بوجود عسكري أمريكي محدود، فضلاً عن أن معظم واردات السلاح السوداني كان يأتي عبر أمريكا، وبعضها الآخر من بريطانيا[١٩].

وعلى رغم ذلك، فإن الولايات المتحدة صنفت علاقاتها مع السودان خلال عام ١٩٨٩، على أنها علاقات «ضعيفة». وهي تعني بذلك المرحلة التي سبقت قيام الانقلاب العسكري الذي تزعمه عمر البشير. وعندما سئل السفير الأمريكي في الخرطوم دونالد باترسون عام ١٩٩٣، عن مستوى العلاقات الأمريكية مع السودان، قال إنها ما تزال «بحسب تقديرات الإدارة في نفس المستوى الذي كان في العام ١٩٨٩»[٢٠].

إن ذلك يعني أن العلاقات الأمريكية ـ السودانية خلال مرحلة الصادق المهدي (١٩٨٦ ـ ١٩٨٩) لم تكن على مستوى الطموح الأمريكي، بمعنى أنها كانت علاقات اعتيادية لم ترقَ إلى مستوى التحالف أو التعاون. وهذا يعني

(١٧) من بيان صحافي للسفارة الأمريكية في السودان، في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٨٩، نقلاً عن: **الدستور** (لندن) (٧ آب/اغسطس ١٩٨٩)، ص ١٨.

(١٨) مسلّم، **الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي**، ص ٨٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٨٤ و١١٢.

(٢٠) محاضرة السفير الأمريكي في الخرطوم في مركز الدراسات الاستراتيجية، في: **المحرر** (٧ حزيران/يونيو ١٩٩٣)، ص ٤.

أنها لم تصل إلى مستوى علاقة واشنطن مع حليفاتها في الخليج أو مصر.

ثانياً: سياسة الولايات المتحدة تجاه الحكومة العسكرية الجديدة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٥)

إن أول مؤشر سلبي اعتبرته واشنطن مأخذاً على الحكومة السودانية الجديدة التي جاءت إلى السلطة في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٩، هو أنها كانت ثمرة انقلاب عسكري على حكومة منتخبة! وجاء في بيان صحفي للسفارة الأمريكية في الخرطوم صدر في خلال أقل من شهر عقب الانقلاب «أن القوانين الأمريكية توقف المساعدات الاقتصادية والأمنية في ظروف معينة»، مشيراً إلى تصريح هيرمان كوهين، مساعد وزير الخارجية الأمريكية آنذاك للشؤون الافريقية، الذي قال: «نحن لم نتوصل إلى قرار نهائي حول كيفية تطبيق هذا القانون على السودان». وأشار البيان إلى أن قوانين الولايات المتحدة الأمريكية لمخصصات المساعدات الأجنبية لعام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨ تنص في البند (٥١٣) على وقف المساعدات عند إسقاط أية حكومة منتخبة. وأضاف البيان أنه «حتى الآن لم يتضح ردّ فعل هذا القانون الأمريكي على المساعدات للسودان»[٢١].

وبعد قراءة أمريكية متأنية لوقائع الأحداث في السودان، ولمضامين الخطاب السياسي لحكومة الإنقاذ العسكرية الجديدة، وهي مضامين تنطوي على تبنّي أحكام الشريعة الاسلامية كمحور رئيسي للعمل السياسي، بمعنى انطلاق النظام السوداني في سياسته من رؤية إسلامية[٢٢]، حددت الإدارة الأمريكية موقفها من الحكم الجديد، وهو موقف معارض وناقد وضاغط. وهذا ما يدفع قادة النظام الجديد في السودان إلى التأكيد، وبشكل مستمر، على الخيارات المتبناة، على رغم كل الضغوط. فالرئيس البشير، مثلاً، يكرر دائماً أن بلاده «لن تتخلى عن مشروعها الإسلامي مهما كانت الضغوط والتهديدات»، و«ان أحكام الشريعة الإسلامية مطبقة في السودان، وأن الحكومة لن تتخلى عن مشروعها الحضاري الاسلامي مهما كانت الضغوط

---

(٢١) من بيان صحافي للسفارة الأمريكية في السودان، في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٨٩، في: **الدستور** (٧ آب/اغسطس ١٩٨٩)، ص ١٨.

(٢٢) عبد السلام ابراهيم بغدادي، «الاشكالية السياسية المعاصرة في العلاقات المصرية ـ السودانية،» في: **العلاقات العربية ـ العربية في التسعينات** (بغداد: كلية العلوم السياسية، ١٩٩٣)، ص ١١١.

والتهديدات السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها من قبل قوى دولية وإقليمية»[٢٣].

وحمّل الرئيس السوداني الولايات المتحدة ودولاً أخرى وبعض العناصر المحلية مسؤولية ما يعانيه السودان من مشكلات، ولا سيما على صعيد مشكلة جنوبي البلاد، لأن هناك، في رأي الرئيس السوداني، «قوى لا ترغب في تحقيق السلام، منها أمريكا وبريطانيا والكيان الصهيوني، إضافة إلى قوى إقليمية أخرى وعناصر عميلة في الداخل». وأضاف: «ان كل مشاكل السودان تأتي من الدول التي تسير في الفلك الأمريكي»[٢٤].

وإن أردنا فهم حقيقة الموقف الأمريكي من الحكومة السودانية الحالية، علينا أن نراجع ما تعلنه الإدارة الأمريكية من مآخذ على حكومة الخرطوم، وهي مآخذ تضع الحكومة السودانية في خانة الحكومات المعادية للسياسة الأمريكية، وهي حكومات مصنفة، أمريكياً، ضمن قائمة الحكومات «الإرهابية» التي ينبغي التعامل معها بحزم وقوة، تمهيداً لتقويضها وإسقاطها!

١ ـ المأخذ الأول

لقد توجهت الإدارة الأمريكية بالمأخذ الأول رسمياً إلى الحكومة السودانية يوم ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٣ تتهمها بالإرهاب، وهو ما يعني ضم السودان، وفق هذا الاتهام، إلى قائمة الدول التي ترعى الإرهاب. وهذا ما أكده تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩٥ عن الإرهاب في العالم[٢٥]. وقد استندت واشنطن في اتهامها هذا إلى حيثيات ضعيفة وغير مقنعة، مثل اتهام السودان بإيواء فصائل فلسطينية مسلحة، وإقامة معسكرات لتدريب مقاتلين من جنسيات مختلفة، ودعم العمليات المسلحة ضد الدول المجاورة وغير المجاورة[٢٦].

---

(٢٣) من حديث للرئيس السوداني عمر البشير، أثناء لقائه أفراد الجالية السودانية في الدوحة، في: **الجمهورية** (بغداد)، ٣/ ١٠/ ١٩٩٥.

(٢٤) من مقابلة لجريدة **القدس العربي** مع الرئيس السوداني عمر البشير، نقلاً عن: **الجمهورية**، ٢٧/ ٩/ ١٩٩٥.

(٢٥) نقلاً عن إذاعة مونتي كارلو (بالعربية) في ٢٨/ ٤/ ١٩٩٥.

(٢٦) عبد السلام ابراهيم بغدادي، «الحملة الامبريالية الكبرى على السودان: الأهداف والدلالات،» **الف باء** (بغداد) (٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣)، ص ١٢.

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تحميل السودان وزر عملية الانفجار الكبرى التي تعرض لها مبنى التجارة الدولية في نيويورك في مستهل عام ١٩٩٣. وقد علّق على ذلك عثمان نافع، مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية السودانية، قائلاً: إذا كان «لدى الخارجية الأمريكية أي دليل يؤيد هذا الزعم فعليها أن تبرزه للرأي العام»[٢٧]. وكذلك نفى الرئيس السوداني الأنباء التي تتحدث عن «وجود معسكرات لتدريب وإيواء جماعات متطرفة»، وأضاف أن هذه التقارير كاذبة، وهي جزء من حملة تمارسها دوائر أجنبية لتشويه صورة السودان، وتحدى «أن تُثبت أية جهة وجود أجنبي واحد في معسكرات الدفاع الشعبي الخاصة بأبناء السودان»[٢٨].

وحول هذا الاتهام، دافع مسؤول سوداني آخر، وهو مهدي ابراهيم محمد، مدير في الخارجية، عن وجهة النظر السودانية قائلاً: «إن التدريب الذي يجري في السودان هو تدريب للمواطنين السودانيين المتطوعين والراغبين في حماية وحدة البلاد ومساعدة القوات المسلحة على حفظ الثغور الواسعة لبلد مساحته ٢,٥ مليون كيلومتر مربع. أما أي حديث عن معسكرات تدريب لمواطنين غير سودانيين من أي بلد في العالم، فإن هذا غير صحيح. وقد عرضنا على الجهات التي توجه لنا مثل هذا الاتهام بأن تكون معها لجان مشتركة لتجوب مناطق السودان المختلفة حيثما ظنوا أن هناك معسكراً لتدريب الأجانب. لكنهم لن يقوموا بذلك لأنهم يعلمون كذب هذه الادعاءات»[٢٩].

كما نفى حسن الترابي، زعيم الجبهة القومية الاسلامية في السودان، «أن تكون السودان قد قامت بتدريب إرهابيين دوليين». وأكد في حديث مع شبكة سي. إن. إن. (C.N.N.) الاخبارية الأمريكية «أن الأمريكان أنفسهم هم الذين قاموا بتدريب هؤلاء الإرهابيين في باكستان وأفغانستان ضد الروس»، وأشار إلى أن السودان «ليس لديها الوسائل لتدريب أي كان، ولن تسمح لأي أجنبي بأن يقوم بتدريباته فيها»[٣٠].

وأخيراً، يستنتج غازي صلاح الدين، وزير الدولة السوداني، أن قرار

---

(٢٧) بابل (العراق)، ١٩٩٣/٨/٢٢.

(٢٨) بابل، ١٩٩٣/٧/١٣، نقلاً عن: العرب (لندن)، ١٩٩٣/٧/١٢.

(٢٩) بابل، ١٩٩٣/٣/١٣.

(٣٠) نقلاً عن: الجمهورية، ١٩٩٥/٧/١.

الولايات المتحدة بإدراج السودان ضمن قائمة الدول الإرهابية إنما هو «قرار سياسي أرادت به الولايات المتحدة أن يسهم في تشويه صورة السودان». وأضاف: «إن الولايات المتحدة هي التي تدعم الإرهاب لأنها تدعم الكيان الصهيوني، وهو أكبر جهة إرهابية في العالم». وقرار الولايات المتحدة، بنظر صلاح الدين، سيكون مدخلاً لـ «فتح أبواب الصراع الحضاري والثقافي بينها وبين السودان»[٣١]، ذلك لأنها، كما يُجمل ذلك الرئيس السوداني، استهدفت الاسلام، فالولايات المتحدة، في رأيه، «تريد أن تربط بين الاسلام والإرهاب»، مؤكداً «أن أسباب استهداف أمريكا للسودان هو الإسلام»[٣٢].

٢ ـ المأخذ الثاني

إنه السلاح الذي تُشهِره واشنطن في وجه حكومة الإنقاذ السودانية، وذلك باتهامها بانتهاك حقوق المواطنين السودانيين من سكان الجنوب، ومن مسيحيي النوبة الذين يقطنون شمالي البلاد[٣٣].

ونشير هنا إلى ما جاء في محاضرة السفير الأمريكي في الخرطوم عن العلاقات الأمريكية ـ السودانية، والتي قال فيها: «هناك معوقات محددة تعترض تحسين العلاقات، أحددها بإيجاز في الآتي: **أولاً**، الديمقراطية، و**ثانياً**، حقوق الإنسان بمفهومها العريض، ثم **ثالثاً**، الحرب في الجنوب... أمريكا تريد حلاً فورياً لمشكلة حقوق الإنسان، وهي مربوطة في المدى البعيد بوضع ديمقراطي... وتدخل ضمن هذا الإطار حرية النقابات وحرية الصحافة وكل الحريات العامة وإجراء انتخابات حرة»[٣٤].

وقد وثّقت واشنطن اتهامها رسمياً من خلال استصدار قرار من الكونغرس الأمريكي، وهو القرار رقم (١٤٠) لسنة ١٩٩٣ الذي أدان في فقرته الأولى السودان لانتهاكه ـ وفق ما يدَّعي القرار ـ حقوق الإنسان في السودان[٣٥]. وكانت الولايات المتحدة قد نجحت في العام ١٩٩٢ بتمرير

---

(٣١) نقلاً عن: بابل، ٥/٩/١٩٩٣.

(٣٢) **الجمهورية**، ٢٣/٩/١٩٩٣.

(٣٣) بغدادي، «الاشكالية السياسية المعاصرة في العلاقات المصرية ـ السودانية،» ص ١١٨.

(٣٤) انظر محاضرة السفير الأمريكي في الخرطوم في مركز الدراسات الاستراتيجية، في: **المحرر** (٧ حزيران/يونيو ١٩٩٣)، ص ٤.

(٣٥) بغدادي، «الحملة الامبريالية الكبرى على السودان: الأهداف والدلالات،» ص ١٢، وقارن مع: **الجمهورية**، ١٥/٢/١٩٩٢.

مشروع قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة يدين ما أسمته بانتهاكات حقوق الإنسان في السودان. وقد أقر المشروع بأكثرية ١٠٣ أصوات مقابل ٧ أصوات وامتناع ٢٧ عضواً عن التصويت[٣٦].

ومن جانب آخر، فإن الولايات المتحدة تضغط على كثير من الهيئات والمنظمات الدولية لاستصدار قرارت أو توصيات أو تقارير تدين معاملة الحكومة السودانية الأقلياتِ غير المسلمة. وعلى سبيل المثال، فإن منظمة الراصد الافريقي ومقرها واشنطن، وهي منظمة أمريكية تعنى بحقوق الإنسان، أوردت في إحدى تقاريرها اتهاماً صريحاً للحكومة السودانية بشنّ حملة ضد النوبيين المسيحيين في شمالي البلاد[٣٧]. كما جاء في تقرير كاسبار بيرو، مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان في السودان، الذي قدمه إلى المنظمة الدولية، بعد زيارة قام بها إلى السودان مطلع العام ١٩٩٤، اتهام للحكومة السودانية بانتهاك حقوق الإنسان، وخصوصاً في جبال النوبة والجنوب، فضلاً عن سوء معاملة المحتجزين لدى الحكومة.

وتضمّن تقرير بيرو كذلك بنوداً عدة حول القانون الجنائي السوداني الذي ذهب إلى أنه يتضمن عناصر عدة تشكل خرقاً واضحاً للمعايير العالمية لحقوق الإنسان في ما يتعلق بالحدود الإسلامية التي تتضمن حدّ السرقة والزنى والقذف والردَّة وشرب الخمر[٣٨]. يقول تقرير بيرو صراحة: «ليس مهماً من الذي صاغ هذا القانون وما مصدر وحيه طالما أنه يخالف المعيار العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي، الذي يلزم السودان لأنه وقّع على المواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان»[٣٩]. وتردّ الحكومة السودانية على هذه الاتهامات بأنها تستهدف الشريعة الاسلامية التي يستمد السودان منها قوانينه الجنائية والمدنية. فقد وصف الرئيس السوداني تقرير بيرو بأنه «ضد الإسلام ويهدف إلى إعاقة بناء دولته وتعطيل مسيرة الشريعة الاسلامية»[٤٠]. وكان الرئيس السوداني قد أبلغ الحبر الأعظم (البابا) أثناء زيارة الثاني السودان عام

(٣٦) نقلاً عن: **القادسية** (بغداد)، ٦/١٢/١٩٩٢.

(٣٧) نقلاً عن متحدث باسم السفارة السودانية في واشنطن، انظر: **الثورة** (بغداد)، ١١/٩/١٩٩٢، وقارن مع: ابراهيم العبسي، «القلق الأمريكي على حقوق الإنسان في السودان،» **الرأي** (عمان)، ٢٣/٢/١٩٩٤، الصفحة الأخيرة.

(٣٨) **قضايا دولية** (باكستان) (٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤)، ص ١٤.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٤.

١٩٩٣ «أن حقوق المسيحيين السودانيين وحرياتهم تحظى باحترام تام»[٤١].

ولدى استقباله جورج كاري، رئيس أساقفة الكنيسة الأنغليكانية، نفى الرئيس السوداني «الادعاءات القائلة بإجبار غير المسلمين على اعتناق الإسلام»، وقال: «إن جميع السودانيين يتمتعون بحرية العبادة»[٤٢].

كما ذكرت وزارة الخارجية السودانية في بيان أصدرته في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، أن «الادعاءات الغربية التي تتحدث عن انتهاكات لحقوق الإنسان في السودان وإساءة معاملة المسيحيين لا تستند إلى الواقع وتفتقر إلى الدليل»[٤٣]. كما أن الغرب، من وجهة نظر غازي صلاح الدين، وزير الدولة، «ليست له سلطة أخلاقية للتحدث عن حقوق الإنسان»[٤٤]. وهو يقصد بذلك اختلاف الأطر المرجعية بين الغرب والبلدان العربية الاسلامية، بشأن المعايير المعتمدة في إطار حقوق الإنسان، وبالتالي فهو يرى أن ذلك ينبغي ألا يكون حجة على السودان، لأنه، أي السودان، يستند إلى الشريعة الإسلامية في أحكامه وسياسته، وهي أحكام تختلف عن الأحكام الغربية في قضايا كثيرة، مثل حدّ السرقة وشرب الخمر والزنى والردة وغيرها.

٣ ـ المأخذ الثالث

تلوّح به الولايات المتحدة الأمريكية بوجه الحكومة السودانية الحالية، ولا سيما في المحافل الدولية، ويتمحور حول اتهامها بسوء أوضاع الإغاثة في الجنوب، وهي التهمة التي طالما نفتها الحكومة السودانية من خلال أكثر من مسؤول. فاللواء محمد عبد عويضة، الناطق بلسان القوات المسلحة السودانية، يقول في رده على مثل هذا الاتهام: «إن السودان لا توجد فيه مجاعة، وإذا

---

(٤١) **بابل**، ١٩٩٣/٢/١٧، وقارن مع ما جاء في رسالة مندوب السودان إلى الأمم المتحدة، أحمد سحلول، إلى الأمم المتحدة، وهي الرسالة التي طلبت فيها الحكومة السودانية حذف مقطع من تقرير كاسبر بيرو اعتبرته مهيناً للاسلام، وانتهاكاً لسيادة السودان ولحرية شعبه في اختيار عقيدته. انظر: **الرأي**، ٢٣/ ١٩٩٤/٢.

(٤٢) من تصريح للرئيس السوداني، نقلاً عن: **الجمهورية**، ١٩٩٥/١٠/١١.

(٤٣) **الجمهورية**، ١٩٩٢/١٠/٢٤، وقارن مع ما جاء في تصريح للسيد مهدي ابراهيم، مدير عام في الخارجية السودانية في: **القادسية**، ١٩٩٣/٣/١٣.

(٤٤) نقلاً عن حديث للوزير السوداني في ندوة تلفازية في الخرطوم، في: **الجمهورية**، ٦/٢٦/ ١٩٩٣.

وجدت مثل هذه المجاعة فهي في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون». وأضاف معززاً وجهة نظر حكومته: «إن الحكومة السودانية قد وفرت الغذاء لثلاثة ملايين ونصف المليون من السكان وجهزت السفن ووفرت الممرات براً وجواً لنقل مواد الإغاثة»(٤٥). وإن السودان، كما يرى، «قادر على توصيل الغذاء للمتضررين بالجنوب وملتزم ببنود اتفاقية نيروبي التي وقّعت في تشرين الثاني الماضي بين الحكومة وأطراف حركة التمرد والأمم المتحدة»(٤٦).

وعليه، فإن الحكومة السودانية رفضت الفكرة الأمريكية المتمثلة بإنشاء ما يسمى **المناطق الآمنة في الجنوب السوداني**. وهذه الفكرة أوردها أصلاً السفير الأمريكي في الخرطوم الذي ذكر في إطار ردّه على المسؤول السوداني المعني بقضية الجنوب، وهو علي الحاج، أن فكرة المناطق الآمنة جاءت كمقترح منه كممثل للولايات المتحدة، وأنها «إنسانية بحتة في غرضها ولا صلة لها بالتدخل الأجنبي»(٤٧). وقد حظيت هذه الفكرة بتأييد مجلس الكنائس العالمي الجديد، وترحيب حركة قرنق(٤٨). لكن الحكومة السودانية تقول إن فكرة المناطق الآمنة طرحتها حركة التمرد في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٢ بعدما حاول جون قرنق الاستيلاء على مدينة جوبا في أقصى جنوب السودان في تموز/يوليو من العام نفسه، فقد اقترح قيام مناطق آمنة بعد فشل محاولة الاستيلاء المذكورة(٤٩).

ويذكر المسؤول السوداني علي الحاج أن آخر طلب لقيام المناطق الآمنة قدمه جون قرنق في زيارة قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٣ في ضوء اتصالاته مع الأمين العام للأمم المتحدة(٥٠)، وهي الزيارة التي حاول خلالها قرنق التنسيق مع الأمين العام للأمم المتحدة حول تعيين مراقب من الأمم المتحدة بشأن الوضع في الجنوب. وهذا ما حدا الحكومة السودانية، كما يقول المسؤول السوداني علي الحاج، على الرفض التام لهذه الفكرة (تعيين مراقب من الأمم المتحدة) وفكرة المناطق الآمنة، إذ ذكر أن هذا الأمر يخرج

---

(٤٥) **القادسية**، ٢٣/٣/١٩٩٣.

(٤٦) **القادسية**، ١٦/٣/١٩٩٣.

(٤٧) **المحرر**، العدد ٢٠٨.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) **الجمهورية**، ٦/٦/١٩٩٣.

(٥٠) المصدر نفسه.

القضية عن إطارها الانساني إلى مسائل سياسية تمس سيادة السودان[٥١]. وقد جاء الرفض السوداني عبر مذكرة رسمية بعثها السودان إلى الأمم المتحدة، جاء فيها أن تبني الإدارة الأمريكية الفكرة يعني انحيازاً واضحاً إلى طرف حركة قرنق على حساب طرف آخر هو الحكومة السودانية.

٤ ـ المأخذ الرابع

ترجع إليه الولايات المتحدة الأمريكية في حملتها على الحكومة السودانية، وذلك باتهامها بمصادقة النظم السياسية المعادية للولايات المتحدة، أو التي لا تتوافق في سياستها مع توجهات السياسة الأمريكية في المنطقة. فالولايات المتحدة، مثلاً، تأخذ على الحكومة السودانية موقفها السياسي أثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وهو موقف متضامن مع العراق في المحصلة العامة، وإن كان لا يؤيد دخول العراق إلى الكويت. وقد جاء تصريح الرئيس السوداني في أوج الأزمة في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٠ ليحدّد موقف السودان الواضح من هذه المسألة، وهو على أي حال موقف لا يتماشى مع الموقف الأمريكي، إذ قال الرئيس: «موقفنا مبدئي، فنحن مع احترام المواثيق الدولية وميثاق الجامعة العربية، ونؤمن بعدم حل المنازعات العربية عن طريق القوة. وعليه، قلنا إننا لا نؤيد العراق في اجتياحه للكويت. لكن في نفس الوقت نحن ضد الوجود الأجنبي في الخليج لأنه... أمريكا على الأقل هي حليفة عدونا الصهيوني، فلا يعقل أن نستعين بعدونا لحل مشاكلنا. وإذا كان اجتياح العراق للكويت خطأ فلا يمكن معالجة هذا الخطأ بخطأ أكبر منه...»[٥٢].

وعندما حدث العدوان على العراق، كان الموقف الرسمي السوداني واضحاً من ذلك، إذ جاء في رسالة وزير الخارجية السودانية إلى نظيره العراقي: «إن هذا العدوان يجسّد الطبيعة الشريرة للاستعمار الدولي الجديد والفقر الأخلاقي الذي يعاني منه من يقفون خلفه... إن الشعب السوداني إذ يشجب هذا العدوان الغادر إنما يؤكد وقوفه الصادق مع إخوته في العراق ضد المؤامرات التي تستهدف في بلدكم روح الأمة...»[٥٣]. ويعترف

(٥١) نقلاً عن نشرة وزارة الخارجية السودانية في: **الجمهورية**، ١٤/٦/١٩٩٣.

(٥٢) **اليوم السابع** (١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠)، ص ١٤.

(٥٣) انظر نص رسالة حسين سلمان أبو صالح، وزير خارجية السودان إلى وزير خارجية العراق، محمد سعيد الصحاف، في ٢٨/٦/١٩٩١. نقلاً عن: **الجمهورية**، ٢٩/٦/١٩٩١.

الرئيس السوداني بأن «الأزمة التي أعقبت العدوان على العراق وموقف السودان من هذا العدوان أدت إلى محاولة لعزل السودان»[٥٤].

ومن جانب آخر، تأخذ الإدارة الأمريكية على الحكومة السودانية علاقاتها الوثيقة مع النظام السياسي في إيران، وترى أن مثل هذه العلاقة تضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة، على اعتبار أن مثل هذه العلاقة تدعم الإرهاب الدولي وتشجع حركات المعارضة الأصولية في المنطقة. كما أن واشنطن تتهم الحكومة السودانية بإقامة معسكرات تدريب على أراضيها بإشراف إيراني، وتستهدف منها إعداد معارضين مسلحين يسعون لزعزعة الأنظمة السياسية الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة[٥٥].

وتأخذ الإدارة الأمريكية على حكومة الخرطوم أيضاً مساندتها محمد فارح عيديد، رئيس التحالف الوطني الصومالي، الذي قاوم التدخل الأمريكي في الصومال[٥٦]. في حين تنفي الحكومة السودانية هذه الادعاءات وتصفها بأنها «جزء من حملة دعائية ضد السودان، وأن حركة التمرد في جنوبي البلاد هي التي أشاعت مثل هذه التهم»[٥٧].

٥ ـ المأخذ الخامس

تبدي من خلاله واشنطن امتعاضها من الحكم القائم في السودان، ويتمثل في اتهام الأخير بقيامه بالتحرش بالأنظمة الصديقة للولايات المتحدة في المنطقة العربية. ويمكن أن نشير هنا إلى حالتين:

الحالة الأولى، اتهام السودان بتحريض عناصر المعارضة الاسلامية المسلحة ضد النظام السياسي في مصر[٥٨] عبر التعاون والتنسيق مع إيران.

---

(٥٤) نقلاً عن الرئيس السوداني، في: **القادسية**، ١٣/٣/١٩٩٣.

(٥٥) بغدادي، «الاشكالية السياسية المعاصرة في العلاقات المصرية ـ السودانية،» ص ١١٤ ـ ١١٧، وقارن مع: **المحرر** (٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٢). وحول التدخل الأمريكي في الصومال، انظر: عبد السلام ابراهيم بغدادي، «التدخل الدولي في الصومال،» **مجلة كلبة العلوم السياسية** (جامعة بغداد)، العدد ١٣ (١٩٩٥)، ص ٩٣ ـ ١١٨.

(٥٦) **السفير**، ٢٤/٨/١٩٩٣، وقارن مع: **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٦ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣)، ص ١٦٤.

(٥٧) **الثورة**، ٥/٧/١٩٩٣.

(٥٨) يرى السفير الأمريكي في الخرطوم أن مصر والسعودية هما من أهم حلفاء أمريكا في المنطقة، إذ يقول: «وبهذه الصفة فنحن نهتم بالاستماع لما يقوله زعماؤهما عن السودان وغير السودان». انظر =

ويتطابق هذا الاتهام مع تصريحات لكبار المسؤولين المصريين، ومنهم الرئيس مبارك الذي يقول إن «هناك ١٧ معسكراً في السودان لتدريب الإرهابيين الذين يشكلون تهديداً لمصر»[٥٩]، متهماً السودان بتدريب هؤلاء الأصوليين بالاشتراك مع الإيرانيين الذين يعملون معهم في هذا الأمر، وهذا يعني «أن إيران والسودان تدعمان الحركات المتطرفة في مصر»[٦٠]، بل إن المسؤولين في مصر اتهموا النظام السوداني صراحة بأنه وراء محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الرئيس مبارك في أديس أبابا في حزيران/ يونيو ١٩٩٥ أثناء حضوره مؤتمر القمة الافريقية الذي انعقد هناك[٦١]، وهي التهم التي طالما نفتها الحكومة السودانية من خلال رئيسها عمر البشير الذي يقول عن تهم التنسيق مع إيران: «لا يوجد حتى مستشار عسكري إيراني في السفارة الايرانية في الخرطوم»[٦٢]، و«لا جنود إيرانيين ولا حراس ثورة في السودان»[٦٣].

وعن محاولة الاغتيال الأخيرة التي تعرّض لها الرئيس مبارك، فقد أعلن السودان أكثر من مرة أن ليس له علاقة بالمحاولة الأخيرة، على رغم اتهامات مصر وإثيوبيا السودان، بأن هناك دوراً له في المحاولة[٦٤].

الحالة الثانية: تأخذ الإدارة الأمريكية في الوقت عينه على الحكومة السودانية سعيها الحثيث لتقويض دعائم الحكومة الاريترية الحالية برئاسة أسياس أفورقي من خلال دعمها حركة المعارضة المسلحة الاسلامية (حركة الجهاد الاسلامي الاريترية) التي يقودها الشيخ محمد عرفة، إذ تدَّعي الولايات المتحدة أن السودان غير مرتاح لوجود الحكومة الحالية في أسمرة، كونها حكومة ذات نهج غير إسلامي، ولا سيما أن أفورقي غير مسلم.

= محاضرة السفير الأمريكي في الخرطوم في مركز الدراسات الاستراتيجية، في: **المحرر** (٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٣).

(٥٩) بغدادي، «الاشكالية السياسية المعاصرة في العلاقات المصرية ـ السودانية،» ص ١١٤.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٦١) رائد مصالحة، «خفايا محاولة اغتيال مبارك،» **البلاد** (عمّان)، ١٢/٧/١٩٩٥، ص ٩.

(٦٢) بغدادي، المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٦٤) انظر مثلاً تصريحات وزير الخارجية السودانية، علي عثمان أحمد طه، أثناء جولته الخليجية، في: **الجمهورية**، ١٧/٧/١٩٩٥، وقارن مع: **الجمهورية**، ٢/٧/١٩٩٥.

ومن هنا، فإن الولايات المتحدة ترى أنها تدرس إمكانية الحدّ من «الدور السوداني في اريتريا وإغلاق الحدود في وجه المعارضة الاريترية التي تنامى نشاطها أخيراً بصورة قادت إلى اعتراف الرئيس الاريتري علناً بنشاطها العسكري واتهامه السودان بدعمها»[٦٥].

ومن الجدير بالذكر، أن العلاقات الدبلوماسية الاريترية مع السودان قد قُطعت على أثر اتهام اريتريا السودان بدعم المعارضة الإسلامية الاريترية، واتهام الخرطوم حكومة أسمرة بدعم المعارضين السياسيين للحكومة السودانية[٦٦].

٦ ـ المأخذ السادس

المأخذ الأمريكي الأخير في هذا المجال، هو اتهام الحكومة السودانية الحالية بأنها حكومة غير منتخَبة، بمعنى أنها حكومة عسكرية انقلابية جاءت على أثر انقلاب عسكري على حكومة منتخَبة (حكومة الصادق المهدي عام ١٩٨٩)[٦٧]. وهذا برأي الإدارة الأمريكية يتناقض مع أسس النظام الدولي الحالي الذي لا يحبذ قيام حكومات من هذا النوع! بيد أن مثل هذه التهمة لا تصمد طويلاً، لسبب بسيط وهو أن الولايات المتحدة ذاتها تقيم علاقات وثيقة مع نظم محلية في المنطقة ليس لها أية علاقة بالانتخاب أو الديمقراطية أو المثل الليبرالية. وهذا يعني أن هذا المأخذ نابع أساساً من وجود تناقض سياسي بين الطرفين، وليس من المبادئ والقيم السياسية الديمقراطية.

ثالثاً: مخرجات الفعل الأمريكي

لم تكتفِ الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه الاتهامات أو تسجيل المآخذ على الحكومة السودانية، أو استصدار القرارات من الكونغرس أو الجمعية العامة، أو التلويح بفكرة المناطق الآمنة، أو تعيين مراقب دولي لشؤون الإغاثة

---

(٦٥) فتحي علي حسين، «أزمة العلاقات السودانية الاريترية،» **السياسة الدولية**، العدد ١١٦ (نيسان/ابريل ١٩٩٤)، ص ١٩٢.

(٦٦) **النهار**، ٢١/٦/١٩٩٥، وقارن مع: **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٨ (آب/اغسطس ١٩٩٥)، ص ١٥٤.

(٦٧) انظر مثلاً محاضرة السفير الأمريكي في الخرطوم في مركز الدراسات الاستراتيجية، في: **المحرر** (٧ حزيران/يونيو ١٩٩٣)، وتصريح هيرمان كوهين، المساعد السابق لوزير الخارجية الأمريكية لشؤون أفريقيا في: **الدستور** (آب/اغسطس ١٩٨٩)، ص ١٨.

فقط، وإنما شرعت فعلاً في تنفيذ بعض الإجراءات التي يُستشف منها اتخاذ موقف معادٍ واضح ضد حكومة الإنقاذ الوطني، كخطوة على طريق تقويض دعائمها. ومن هذه الأفعال نذكر:

ـ فرض عقوبات اقتصادية بهدف الضغط على حكومة الإنقاذ الحالية. وقد فرضت واشنطن حظراً على صادراتها من القمح إلى السودان منذ عام ١٩٩٠، ولا يزال هذا الحظر قائماً[٦٨]. كما تلوح الولايات المتحدة بفرض حظر اقتصادي أوسع، فضلاً عن فرض حظر على الأسلحة[٦٩]، بل إن أهم ما قامت به على الصعيد الاقتصادي، هو الضغط على شركة شيفرون الأمريكية الجنسية للتوقف عن أعمال التنقيب النفطي في السودان. وفعلاً، أوقفت الشركة نشاطها، بعد أن كانت قد بدأت به عام ١٩٧٥. وقد تذرّعت الشركة عند توقف عملها بالتمرد في الجنوب الذي ادّعت أنه حال دون إتمام مهامها[٧٠].

ويذكر وزير الدولة لشؤون الطاقة السوداني حسن محمد ضحوي «ان شيفرون تخلت عن التزاماتها في العقد، بينما كان مقرَّراً أن تقوم بعمليات الاستكشاف وتطوير الحقول وإيصال النفط إلى المستهلك». وأضاف: «إن البنود الجزائية في العقد المبرم بين الحكومة والشركة كانت ضعيفة ومطاطة، بحيث لم يستطع السودان بموجبها وقف تلاعب تلك الشركة». وقال: «إن شركة شيفرون تعمدت إهمال ٦٠ بالمئة من المساحة الكلية الممنوحة لها للاستكشاف، والبالغة ٥٨٦ ألف كيلومتر مربع غرب السودان»، مُبيناً «أن الخبرات السودانية أخذت مكان شيفرون في تلك المساحة»[٧١].

ـ التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية السودانية، لا سيما قضية الجنوب. والتدخل الأمريكي يكمن هنا في مساندة حركة التمرد التي يتزعمها جون قرنق، سواء بشكل مباشر أو عبر دول الجوار الاقليمي. ومن ذلك، مثلاً، قيام «السفير الأمريكي في الخرطوم بزيارة مناطق العمليات العسكرية في الجنوب عن طريق كينيا، الأمر الذي اعتبره السودان انحيازاً

---

(٦٨) **صوت الطلبة** (بغداد)، العدد ٤١٢ (أيار/مايو ١٩٩٣)، ص ٢.

(٦٩) **القادسية**، ٣٠/٩/١٩٩٣، وقارن مع محمود الريماوي، «هل السودان هدف أمريكي؟»، **الرأي**، ٢٤/١٢/١٩٩٢.

(٧٠) **القادسية**، ٢٣/٦/١٩٩٢.

(٧١) انظر حديث الوزير السوداني، في: **الجمهورية**، ١٢/١٠/١٩٩١.

لحركة التمرد ومحاولة لمدها بالأسلحة والمعدات الحربية»[٧٢]، أو قيام واشنطن بتحريض حركة التمرد ضد أية صيغة أو اتفاق لتحقيق السلام مع الحكومة. ومن ذلك ما أشار إليه الرئيس البشير من أن حركة التمرد بقيادة قرنق رفضت التوقيع على اتفاق «ابوجا» للسلام بعد عودة قرنق مباشرة من واشنطن صيف عام ١٩٩٣[٧٣].

ـ وعليه، فإن الحكومة السودانية ترفض رعاية الولايات المتحدة مفاوضات السلام مع حركة التمرد، ذلك أن الولايات المتحدة ـ بنظرها ـ طرف غير محايد في الصراع الداخلي، ولا سيما أنها تسم السودان بالإرهاب[٧٤].

ـ إثارة موضوع حق تقرير المصير بالنسبة إلى الجنوب، وحيال النوبة وما تسميه بالمناطق المهمشة في السودان. وهو الموضوع الذي يتضمن، تلميحاً أو تصريحاً، إثارة موضوع انفصال الجنوب. وقد بدا ذلك واضحاً خلال الندوة التي احتضنتها واشنطن خلال المدة ما بين ٢٠ ـ ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ تحت عنوان «السودان... المأساة المنسية». ومما يدل على الدعم الأمريكي الرسمي لهذه الندوة، هو أنها تمت تحت رعاية هاري جونسون، رئيس اللجنة الخاصة للشؤون الافريقية التابعة للجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي، وجورج موس، مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الافريقية، وبتنظيم من المعهد الأمريكي للسلام.

ـ إن الندوة كانت معَدّة سلفاً للضغط على الحكومة السودانية من خلال إثارة موضوع من أكثر القضايا حساسية للسودان، ألا وهو موضوع السيادة والوحدة الوطنية، ذلك أن الإدارة الأمريكية قد «ضغطت على الجنوبيين بأن يركزوا على حق تقرير المصير، وهذا تحول، ولأول مرة يبرز في الإدارة الأمريكية، ووجه جديد تظهر به للعالم الخارجي، ويعتبر بمثابة تطور جديد للسياسة الأمريكية ودعوة صريحة لانفصال جنوبه عن شماله»[٧٥].

---

(٧٢) **قضايا دولية** (٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤)، ص ١٤.

(٧٣) انظر أجزاء مما نشر عن لقاء الرئيس عمر البشير مع السفير الأمريكي في الخرطوم، في: **المحرر** (٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، ص ٣.

(٧٤) **بابل**، ٢٠/٩/١٩٩٣.

(٧٥) وفقاً لما جاء في حديث كمال عثمان صالح، أحد السودانيين الأكاديميين المشاركين في الندوة المذكورة. لمزيد من التفاصيل، انظر التقرير الخاص بندوة واشنطن: «السودان.. المأساة المنسية،» **الجمهورية**، ١٢/١١/١٩٩٣.

وقد امتنعت الحكومة السودانية عن حضور الندوة لأنها، كما ذكر علي الحاج، مسؤول ملف الجنوب في الحكومة السودانية، «تبنَّت شعارات مستفِزة، وأن منظميها انحازوا لحركة قرنق والفصيل المنبثق عنه. ولم تكن ندوة علمية تهدف لوضع مقترحات، وإنما عملاً سياسياً موجهاً ضد السودان»[٧٦].

ـ الضغط على بعض المنظمات والمؤسسات الدولية بقصد التضييق على فرص المشاركة السودانية في نشاطاتها الوظيفية. ومن ذلك مثلاً: قرار صندوق النقد الدولي في السادس من شهر آب/أغسطس ١٩٩٣ القاضي بتعليق عضوية السودان فيه. وقد علق الرئيس السوداني قائلاً: إن هذا «القرار ذو خلفية سياسية»، وأضاف في لقائه الدوري مع رؤساء الأجهزة الاعلامية السودانية على أثر القرار أنه «حدثت ضغوط على بعض الدول لتصوّت ضد السودان»، موضحاً أن «عدد الدول التي صوّتت مع السودان ٨٣ دولة من أصل مائة وستين دولة»[٧٧].

خاتمة

إن مضامين السياسة الخارجية الأمريكية تجاه النظام السياسي الحالي مع السودان تنطوي على مستوى كبير من الضغط يتمثل في التحرك باتجاه تضييق الفرص أمام فعالياته ونشاطاته الرسمية، سواء على النطاق الإقليمي أو الدولي، بل حتى على الصعيد المحلي من خلال التدخل في قضايا هي من صميم السيادة الوطنية، مثل قضية الجنوب وحقوق الإنسان، وكثير من سلوكيات النظام السياسي السوداني، إلى درجة تصنيف النظام، أمريكياً، ضمن قائمة الأنظمة التي تدعم الإرهاب الدولي.

إن استشراف المستقبل لا يبشر بتحسن ملحوظ في توجهات السياسة الأمريكية تجاه السودان، ولا سيما أن النظام يتمسك بخياراته ومبادئه السياسية والفكرية المعلنة، وهي خيارات تستند إلى الشريعة الاسلامية ومكونات التراث الوطني القومي السوداني. وبالتالي، فإن أطره المرجعية تتعارض مع أسس السياسة الأمريكية القائمة على مجموعة من المنظومات الفكرية والسياسية

---

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) من اللقاء الصحفي للرئيس عمر البشير، نقلاً عن: **الثورة**، ١٣/٨/١٩٩٣.

الغربية، مثل الليبرالية، واقتصاد السوق، وحرية التجارة. . .

إن فرص التضييق الأمريكي ستستمر على الرغم من ترحيب الرئيس السوداني شخصياً ورغبته «في معالجة الاختلافات والتباينات الأمريكية ـ السودانية بروح الحوار والتعاون، لا بأساليب الضغط والتحريض والابتزاز. ولذلك ـ وفقاً للرئيس السوداني ـ فإن الخرطوم تنتظر مبادرات أمريكية تعكس مصداقية واشنطن مع هذا السياق»[٧٨].

أخيراً، نقول: بما أن الولايات المتحدة ترى في الحكم القائم في الخرطوم، نظاماً سياسياً مغايراً لأهدافها وتطلعاتها في المنطقة من جهة، ومتبايناً مع مضامينها الفكرية والعقائدية من جهة أخرى، فإن فرص الالتقاء بين الطرفين تبقى بعيدة المنال في المستقبل المنظور، وإن كان ذلك لا يمنع من قيام اتصال مباشر أو نوع من العلاقة السياسية التي لا بد منها، وبما يُعَدّ من الضرورات التي تبيح المحظورات لمصلحة قد تكون مشتركة، وإن لبعض الوقت.

---

(٧٨) انظر حديث الرئيس السوداني مع السفير الأمريكي في الخرطوم، في: **المحرر** (٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، ص ٣.

(٦)
العلاقات الخليجية ـ الأمريكية
(حلقة نقاش)(*)

تركي الحمد
أستاذ العلوم السياسية في
جامعة الملك سعود سابقاً.

خلدون النقيب
أستاذ علم الاجتماع
في جامعة الكويت.

خليل جهشان
رئيس جمعية العرب
الأمريكان ـ واشنطن.

عبد الله عمران
نائب رئيس مجلس إدارة دار الخليج
ووزير العدل الأسبق في دولة الإمارات.

علي الغفلي
قسم العلوم السياسية،
جامعة الإمارات.

فؤاد شهاب
عضو مجلس الشورى، وأستاذ العلوم
السياسية في جامعة البحرين.

محمد السعيد إدريس
باحث في وحدة الدراسات
في جريدة **الخليج** ـ الشارقة.

يوسف الحسن
مفكر وباحث.

أدار الحوار: عبد الخالق عبد الله
قسم العلوم السياسية، جامعة الإمارات.

(*) عقدت هذه الحلقة النقاشية في جريدة **الخليج** في الشارقة بتاريخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٩ وقد شارك فيها السادة الواردة أسماؤهم أعلاه، وقد نشرت في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)، ص ٩٦ ـ ١٣٨.

ورقة الحوار

عبد الخالق عبد الله(*)

للولايات المتحدة الأمريكية علاقات واسعة ومتشعبة مع دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى رغم أن النفط كان هو محور الارتكاز في اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بدول الخليج العربي، إلا أن العلاقات الأمريكية الخليجية تجاوزت حالياً الاعتبارات النفطية، وتطورت في كل الاتجاهات: الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والسياسية والعسكرية وحتى الثقافية والتعليمية. لقد بلغت العلاقات الخليجية ـ الأمريكية درجات عالية من التداخل والتشابك في المصالح، وأصبحت تستند إلى الثقة المتبادلة والتفاهم والتنسيق في السياسات والمواقف تجاه القضايا والتطورات الإقليمية والعالمية.

ولا شك في أن التفاهم والانسجام في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية قد بلغ درجات عالية خلال عقد السبعينيات بشكل خاص. فقد شهدت الفترة منذ انتهاء أزمة الخليج الثانية ازدهاراً ملحوظاً في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية. ودخلت هذه العلاقات مرحلة جديدة خلال هذه الفترة تحمل سمات مختلفة كل الاختلاف عن السمات التي ميزت هذه العلاقات خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. فخلال عقد التسعينيات ازداد الحضور الأمريكي في الخليج العربي، كما أصبح الوجود الأمريكي، بشقيه السياسي والعسكري، أكثر وضوحاً من أي وقت آخر. وتحولت الولايات المتحدة إلى قوة من القوى الرئيسية في المنطقة، والتي تتولى مباشرة حماية مصالحها الحيوية المرتبطة أشد الارتباط بالنفط وبتصديره وبسلامة وصوله بالكميات والأسعار المقبولة لدى الأسواق العالمية. في مقابل هذا الحضور الأمريكي الواضح ازداد

(*) قسم العلوم السياسية، جامعة الإمارات.

اعتماد دول الخليج على الحماية الأمريكية المباشرة من أجل مواجهة المخاطر الاقليمية والتصدي للتهديدات الصادرة من كل من إيران والعراق، أكبر القوى الاقليمية في الخليج العربي. فإيران ما زالت مصرة على تطوير قدراتها العسكرية، وبخاصة الصاروخية منها والنووية، كما أنها ما زالت تحتل جزر الإمارات، وتغالي في انتهاكاتها للاتفاقية الخاصة بجزيرة أبو موسى. أما العراق، فإن نظامه السياسي الذي قام بغزو الكويت دون وجه حق عام ١٩٩٠ لم يتوقف بعد عن إطلاق التهديدات الموجهة ضد الكويت والمملكة العربية السعودية.

شكلت هذه المعطيات الأسس الموضوعية لتعميق العلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون والتي توصف أحياناً بأنها علاقات خاصة. لقد تمكنت هذه العلاقات من تجاوز الكثير من الأزمات خلال السنوات الثلاثين الأخيرة من خلال التزام كل طرف بالتزاماته ومسؤولياته. فالولايات المتحدة تبدو حريصة كل الحرص على القيام بدورها في الحفاظ على الأمن والاستقرار في الخليج العربي، وتوفير الحماية المطلوبة لدول مجلس التعاون، وردع التهديدات الاقليمية من خلال الاحتفاظ بقوة عسكرية مستعدة للتعامل مع كل الاحتمالات. أما دول الخليج، فإنها في المقابل تساهم من خلال سياساتها النفطية المعتدلة في تحقيق الاستقرار للأسواق النفطية العالمية، كما أنها تحتفظ بالجزء الأكبر والأهم من استثماراتها في الودائع الأمريكية. علاوة على ذلك، فإن هذه الدول تعطي الأفضلية للأسلحة الأمريكية لتلبية احتياجاتها الدفاعية المشروعة، الأمر الذي يساهم في تطوير الصناعات العسكرية الأمريكية، وبالتالي نمو الاقتصاد الأمريكي.

إلا أنه على رغم كل مظاهر الود والانسجام والتنسيق الواضح كل الوضوح، فإن العلاقات الخليجية ـ الأمريكية ليست خالية من المشكلات والخلافات التي أخذت تبرز في الآونة الأخيرة. فقد فقدت هذه العلاقات توازنها السابق. فالولايات المتحدة هي الآن الطرف الأقوى والأكثر تحكماً، والذي يحدد أولويات هذه العلاقات واتجاهاتها، بل تبدو الولايات المتحدة وكأنها الطرف الذي يقرر الاستراتيجيات ويمليها على الآخرين وبأقل قدر من الحوار أو التشاور حول القضايا المصيرية المتعلقة بمنطقة الخليج العربي. من ناحيتها بدأت دول مجلس التعاون تشعر بالأعباء المالية والسياسية لمثل هذه العلاقات غير المتوازنة، بل أصبح من الواضح الآن أن دول مجلس التعاون غير مستعدة لتبني الموقف الأمريكي تجاه استمرار الحصار اللاإنساني على

العراق، كما أنها غير متفقة مع السياسات الأمريكية الرامية لإسقاط النظام العراقي، وذلك من منطلق أن هذا الأمر هو شأن عراقي داخلي يقرره الشعب العربي في العراق وليس الولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على ذلك، فقد قررت دول مجلس التعاون، وبخاصة المملكة العربية السعودية عدم الالتزام بسياسة الاحتواء تجاه إيران، وحرصت على حضور مؤتمر طهران على رغم المعارضة الأمريكية الشديدة، بل إن الأهم من ذلك كله، أن دول مجلس التعاون لم تعد تثق في لجوء الولايات المتحدة المتكرر إلى تضخيم التهديدات الخارجية لأمن الخليج، والذي اتضح أن هدفه الأساسي هو الإبقاء على القوات الأمريكية في المنطقة، وزيادة مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الخليج العربي. أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تظهر عدم ارتياحها من الانتقادات الخليجية المتكررة للسياسات الأمريكية تجاه العراق وإيران، كما أنها تنتقد دول مجلس التعاون لعدم قدرتها على بناء قدراتها الدفاعية المشتركة وبخاصة على صعيد تأسيس الجيش الخليجي الموحد. وتظهر الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً انزعاجها الواضح من عدم قدرة دول مجلس التعاون على إدخال الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الضرورية، والتي تعتقد أنها ستساهم في زيادة الأمن والاستقرار في المنطقة. وأخيراً بدأت الولايات المتحدة تشعر بثقل الأعباء المالية الناجمة عن وجودها العسكري الدائم في الخليج العربي.

إن جميع هذه الخلافات وغيرها من النقاط الخلافية الأخرى القديمة والجديدة والمتعلقة بالنيات الأمريكية الحقيقية، وبكيفية التعامل مع كل من العراق وإيران، والقضايا الإقليمية والعربية، بالإضافة إلى الميول الأمريكية الواضحة للاستفراد بالشأن الخليجي، تؤثر في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية التي تمر حالياً بمرحلة دقيقة ومعقدة كل التعقيد. لذلك فإن العلاقات الخليجية ـ الأمريكية ليست دائماً علاقات ود وانسجام وثقة متبادلة، بل إنها تحتوي على الكثير من الخلافات في الأسس والمنطلقات والقناعات والسياسات. ويلاحظ أن هذه الخلافات بدأت تتزايد وتتراكم في الآونة الأخيرة، وربما أدت إلى تباعد تدريجي بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون، وبخاصة أنه قد اتضح أن العلاقات الخليجية ـ الأمريكية هي في جوهرها علاقات مصالح وليست بالضرورة علاقات مبادئ.

من هنا يبدو أن الوقت قد حان لمراجعة مجمل العلاقات الخارجية الأمريكية، والتأمل في طبيعتها، ورصد أسسها وتحليل معالمها في المرحلة الراهنة، والتعرف على اتجاهاتها المستقبلية. فما الذي تريده الولايات المتحدة

من دول مجلس التعاون؟ ما هي طبيعة وحقيقة المصالح الأمريكية في الخليج العربي، وهل هي أساساً مصالح نفطية؟ لماذا تحتل هذه المنطقة أولوية وبخاصة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي؟ ثم ما الذي تريده دول مجلس التعاون الخليجي من الولايات المتحدة الأمريكية؟ هل تحتاج هذه الدول فعلاً إلى الحماية الأمريكية ضد المخاطر الاقليمية أم أنه بالإمكان التعامل مع هذه التهديدات بدون الوجود والحضور الأمريكي المباشر في الخليج العربي؟ كيف تطورت العلاقات الخليجية ـ الأمريكية خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، وما هي أبرز سمات المرحلة الراهنة؟ هل العلاقات الخليجية ـ الأمريكية هي في الأساس علاقات مصالح أم علاقات مبادئ؟ وهل هي علاقات متوازنة أم منحازة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية؟ وأخيراً، إلى أين تتجه العلاقات الخليجية ـ الأمريكية؟ هل تتجه نحو المزيد من الثقة المتبادلة والانسجام والتفاهم، أم أنها تتجه نحو المزيد من الشك المتبادل والخلافات المتفاقمة حول القضايا السياسية الإقليمية والعربية؟

هذه التساؤلات ستكون موضوع حوار ندوة «وحدة البحوث والدراسات في الخليج»، وستحاول الندوة تشخيص طبيعة العلاقات الخليجية ـ الأمريكية، وتحديد أهم معالمها والبحث في نقاط القوة والضعف فيها، ووضع التصورات لكيفية إقامة علاقات خليجية أمريكية مستقبلية متوازنة. وسوف يتم توزيع الندوة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: يتناول هذا المحور تقييماً عاماً لتطور العلاقات الخليجية ـ الأمريكية، وتحديد معالم المرحلة الراهنة والمرتبطة بالفترة منذ انتهاء أزمة الخليج الثانية وذلك من خلال الإجابة عن السؤال حول ما هي أهم سمات هذه المرحلة، وما هو الجديد في هذه العلاقات، وهل ما زالت العلاقات الخليجية ـ الأمريكية علاقات خاصة واستثنائية؟

المحور الثاني: يستعرض أبرز المشكلات القديمة والجديدة، والتي تعترض العلاقات الخليجية ـ الأمريكية والبحث عن نقاط القوة والضعف في هذه العلاقات، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال حول ما هو الخلل في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية؟ هل يكمن الخلل في الاستفراد الأمريكي أم في عدم توازن هذه العلاقات أم في غياب سياسة خليجية واحدة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية؟

المحور الثالث: يركز هذا المحور على مستقبل العلاقات الخليجية ـ

الأمريكية، ويحاول طرح تصورات مختلفة لاتجاهات هذه العلاقات على المدى القصير والبعيد، فهل تتجه العلاقات الخليجية ـ الأمريكية نحو المزيد من الانسجام أو التوتر، وهل تتجه الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون نحو المزيد من التقارب أو التباعد؟ ثم هل حان الوقت لإعادة النظر في مجمل العلاقات الخليجية ـ الأمريكية؟ ما هي الجوانب التي تحتاج لإعادة النظر فيها؟ وهل يمكن التأسيس لعلاقات مستقبلية أكثر توازناً بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي؟

وتالياً تفاصيل الندوة التي عقدت بحضور رئيس مجلس إدارة دار الخليج الاستاذ تريم عمران(*)، وشارك فيها مفكرون وباحثون من دول مجلس التعاون.

(*) توفاه الله بتاريخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ (المحرر).

الحلقة النقاشية

المحور الأول:
معالم المرحلة الراهنة
للعلاقات الخليجية ـ الأمريكية (المداخلات)

خلدون النقيب

للعلاقات الخليجية ـ الأمريكية امتداد تاريخي، مرتبط بالعلاقات بين الدول الخليجية والدول العظمى، وفي فترة سابقة للنفط، وذلك بعكس ما يتحدث الإعلام العربي عن ارتباط العلاقات الخليجية بالدول الغربية بالنفط على اعتبار المنطقة تسبح فوق بحيرة من النفط. وقد بدأنا تقييماً معيناً في ميدان البحث يشير إلى القيمة الاستراتيجية للمنطقة، ونحن بحاجة لإعادة دراسة القيمة والموقع الاستراتيجي لمنطقة الخليج.

تأتي العلاقات الخليجية ـ الأمريكية في إطار واقعة تاريخية هي استفراد بريطانيا بمنطقة الخليج، ونجاحها بمنع الدول الغربية الأخرى من إيجاد مناطق نفوذ لها في منطقة الخليج. ومنذ منتصف القرن الماضي استطاعت بريطانيا فرض هيمنتها على المنطقة.

أما الآن فإننا نرى محاولات فرنسية ومن خلفها الاتحاد الأوروبي، لإيجاد موقع استراتيجي لها في المنطقة الخليجية، ولو أن هذا الموضوع غير واضح حتى الآن، على رغم زيارات وزير الخارجية فيدرين المتكررة للمنطقة، وأعتقد أن فرنسا لها وجهة نظر مختلفة في ما يتعلق بالعراق وقضية السلام في الشرق الأوسط.

إن الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في منطقة الخليج قد ظهر برؤية

وتصور جديدين، لكن هذا الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة امبريالية، وترغب في فرض هيمنتها والاستفادة من موقعها المتميز في منطقة الخليج لم يتغير. فعلاقات الهيمنة ما زالت موجودة على رغم عدم حديثنا عن التبعية، فالعلاقات الدولية ما زالت تقوم على الهيمنة والمساواة في ممارسة القوة على المستوى العالمي. وما زالت الولايات المتحدة دولة امبريالية لها مصالح تختلف عن مصالح دول الخليج، وتريد أن تستفيد من موقعها المتميز باعتبارها دولة وارثة للإدارة الاستعمارية البريطانية، وتريد أن تبقى في وضع الهيمنة.

إن التصور الجديد للرؤية الأمريكية للوضع في المنطقة الخليجية يأتي في وقت تعاني فيه المنطقة الخليجية والعربية الشلل والجمود، والسبب الرئيسي في ذلك أن حكوماتنا ما زالت لا تملك بديلاً حقيقياً للدور الاستثنائي الذي تقوم به الولايات المتحدة، في وضع تهيمن فيه على مقدرات العالم قوة عظمى واحدة. وكلما افتقدنا التخطيط الاستراتيجي على المستوى الاقليمي في منطقة الخليج، وعلى مستوى الدول العربية، وربما على مستوى دول إعلان دمشق، استمرت هيمنة الولايات المتحدة، واستمر دورها المتميز في المنطقة.

علي الغفلي

يمكن وصف العلاقات الخليجية ـ الأمريكية في وقتنا الراهن بأنها وضعية تحاول فيها الولايات المتحدة أن ترمي بوزنها وثقلها العسكري في هذه المنطقة. ويمكن إجمال الحديث في هذا المحور بخمس نقاط:

١ ـ على الرغم من الإجهاد الذي أصاب إيران في حربها مع العراق لمدة ثماني سنوات، وتحييد القوة العسكرية العراقية بعد حرب تحرير الكويت، وعلى الرغم من وقوع إيران والعراق تحت المراقبة الدولية، إلا أن دول الخليج الست في مجلس التعاون ما زالت في وضع أمني لا تحسد عليه، والبديل الذي نراه هو المظلة الأمنية الدولية، وهذا تعبير لطيف للمظلة الأمريكية. فمعظم الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج هي ترتيبات أمريكية.

٢ ـ تريد الولايات المتحدة أن تخلق قناعة لدى العواصم الخليجية بأن أفضل طريقة للتعامل مع التحديات الأمنية للمنطقة، والتي تواجهها هذه الدول سواء كل على حدة أو بشكل جماعي هي عن طريق الترتيبات العسكرية، فالوجود الأمريكي فكرة تريد أن تروجها الولايات المتحدة في

المنطقة، ولذلك تريد أن تعزز من وضعها كمركز للتسلح في الخليج، وتبدي استغرابها عندما تحاول دولة خليجية ما أن تستورد السلاح من دولة أخرى، ذلك لأن الأسلحة الأمريكية قد أثبتت جدواها من خلال حرب تحرير الكويت.

٣ ـ إن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة قد تزايد بعد حرب تحرير الكويت، ففي نهاية عام ١٩٩٦ اشتملت القوة العسكرية الأمريكية على وجود بحري ممثل في الأسطول الخامس، وحاملات الطائرات، وبطاريات باتريوت. وفي نهاية العقد الحالي من المفترض أن يصبح لدى الولايات المتحدة عتاد عسكري في المنطقة كافٍ لتسليح خمسة ألوية. معنى ذلك أن هناك وجوداً عسكرياً ضخماً للولايات المتحدة في المنطقة.

٤ ـ يحمل الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج عناصر القلق بالنسبة لدول الخليج، فهناك معضلة يعترف بها صناع سياسة الخارجية الأمريكية، ولا يبدو أنهم قادرون على حلها، وتتمثل المعضلة في أن العدوين المحتملين لتهديد الأمن في منطقة الخليج ـ العراق وإيران، هما من الضخامة والقوة على رغم الإجهاد الذي أصابهما، بحيث ان الردع المطلوب الحفاظ عليه من قبل الولايات المتحدة تجاه العراق وإيران يجب أن يكون ردعاً ضخماً، ومعنى ذلك أنه يجب أن يكون للولايات المتحدة وجود ضخم في المنطقة.

على أن هذا الوجود الأمريكي سوف يعرض الولايات المتحدة لما يسمى بالظهور الواضح، وبالتالي سيؤدي إلى تعرض هذه القوات للهجمات من قبل المعارضين وغير المتعاطفين مع الوجود الأمريكي في المنطقة، كما حدث في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، لذلك لا بد من إحداث توازن بين ما هو مطلوب من وجود عسكري أمريكي ضخم، وبين ما هو مطلوب من منع هذا الوجود الضخم، من التأثير في أسس الاستقرار في المنطقة.

٥ ـ تسعى الولايات المتحدة في مجمل سياستها الخارجية في المنطقة إلى تحييد القوة العسكرية العراقية عن طريق مراقبة برامج التسلح واحتواء كل من العراق وإيران باستخدام أدوات العقوبات الاقتصادية، وذلك بهدف سياسي هو التأثير في سلوك كلٍ من بغداد وطهران تجاه جيرانهما في دول المنطقة.

ويبدو أن سياسة الولايات المتحدة في تحييد القوات قد نجحت إلى مدى بعيد، وإن كانت تعاني أوجه قصور تجاه إيران، في حين أن هناك شبه إجماع

لضرورة تحييد القوات العسكرية العراقية، لأنها توصف بأنها دولة تكرر مخالفتها لقواعد القانون الدولي، وتهديدها لجيرانها، بينما لا يتوفر هذا الإجماع في حالة إيران، فدول الاتحاد الأوروبي غير متفقة مع الولايات المتحدة في أساليب احتواء إيران.

وعلى العموم، فإن الولايات المتحدة تحاول أن تقنع العواصم الخليجية بأن حالة السلم التي تتمتع فيها الآن يعود الفضل فيها إلى الوجود العسكري الضخم في المنطقة، وأن سياسة احتواء العراق وإيران قد نجحت، وأن العدوين المحتملين من وجهة النظر الأمريكية قد تم، على الأقل في المرحلة الحالية، إبعادهما كمصدر للخطر. وتبقى القناعة الأخرى التي تحاول الولايات المتحدة ترويجها وهي أنه على المدى البعيد لتحقيق الاستقرار في المنطقة لا بد من أن يستمر الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

فؤاد شهاب

أعتقد أن العلاقات الخليجية ـ الأمريكية ارتبطت بشكل رئيسي منذ القدم وما زالت ترتبط بالنفط. وقد لعبت دول الخليج دوراً كبيراً في جعل الولايات المتحدة قوة عظمى، وفي جعلها حتى القوة الأولى في العالم. فالولايات المتحدة الأمريكية دخلت إلى السياسة العالمية بعد الحرب العالمية الأولى عبر الامتيازات النفطية التي حصلت عليها من دول الخليج.

وهنا اختلف مع د. خلدون، حيث إن الاستفراد البريطاني كان برغبة أمريكية، إذ كان الهم الأمريكي محصوراً في الحصول على المصالح الاقتصادية النفطية، على أن يتركوا شأن أمن الخليج لبريطانيا، إلا إذا دعت الحاجة كما حدث خلال إسقاط مصدق في إيران عبر عملية أجاكس التي قامت بها المخابرات المركزية الأمريكية.

وقد بقي هذا الوضع على ما هو عليه حتى عام ١٩٧١، إذ عندما انسحبت بريطانيا من الخليج العربي كان هناك الشأن الأمني. ونظراً للمصالح الأمريكية الضخمة في المنطقة، وباعتبارها قائدة المعسكر الغربي، فكان لا بد من أن تأخذ بيد الخليج إلى بر الأمان. وكانت أمريكا في تلك الفترة متورطة في حرب فييتنام، فتبنت سياسة دعم الركيزتين، أو ما سمي بمبدأ نيكسون.

مبدأ نيكسون: كان هم أمريكا الوحيد عبر تبنيها لمبدأ نيكسون ضمان الوصول إلى المصادر النفطية وتأمينها بأسعار معتدلة لأطول فترة ممكنة،

وضمان الاستقرار. إلا أنه عندما نحلل هذه الاستراتيجيا نجد أنها أدت إلى سباق تسلح في منطقة الخليج العربي، وأدت إلى خلق توتر بسبب إبعاد العراق من التوليفة الأمنية التي وضعت، فأصبح الجو متاحاً لإيران التي تريد أن تتسيد المنطقة، وقد سمح لها بأن تستورد أي كمية من السلاح، وكان الهدف من هذا الاستيراد استلام ما يقدم لنا باليد اليمنى.

وأعتقد أن أحد أهم أسباب الثورة الإسلامية الإيرانية، وأهم أسباب الحرب العراقية ـ الإيرانية هو سباق التسلح الذي حدث في تلك الفترة، حيث زاد التوتر في منطقة الخليج، وأدى بالتالي إلى هذه الثورة. وأعتقد بأن عدم معرفة الأمريكان للشعور القومي سواء العراقي أو الإيراني، دفع الدولتين إلى التسلح واستخدامه.

ونتيجة للتدخل السوفياتي في أفغانستان، ودخول العراق وإيران في حرب بينهما، تبنى الأمريكان ما عرف بمبدأ كارتر، وهو الاستعداد للتدخل العسكري إذا تدخلت دولة عظمى في المنطقة. ولكن لانشغال العراق وإيران في الحرب عملت أمريكا على وضع ترتيبات أمنية عن طريق مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي منذ إنشاء المجلس حتى عام ١٩٨٦ فقد زادت أيضاً المشتريات العسكرية، بينما انخفضت أسعار النفط.

بدأ الوجود العسكري عام ١٩٨٦ بشكل خفيف لحماية الناقلات البترولية. لكن بعد الغزو العراقي للكويت تكثف الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. وهذا يذكرنا بما حدث عام ١٩٧١ عندما استولى الشاه على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، فقد كان الشاه حليفاً قوياً للولايات المتحدة، ولم تشأ الولايات المتحدة كما يقولون في أدبياتهم أن تردعه أو أن تقول له: لا. وكذلك عندما سمح للعراق بأن يتزود بالأسلحة الأمريكية، وعندما دفعت دول مجلس التعاون لمساعدته في حربه مع إيران اعتقد العراق بأنه سوف يكون المسؤول عن أمن الخليج وأن تدخله في الكويت سوف يسكت عنه، لذلك تدخل في الكويت كما يقال.

لكن ما الذي حدث؟ الذي حدث في الخليج، ونتيجة لما أسميه التوتر الدائم دخلنا في حرب تعتبر الأطول في القرن العشرين، ودخلنا في حرب تعتبر الأغلى في تاريخ البشرية، مما أدى إلى تبني أمريكا سياسة الاحتواء المزدوج.

والآن هل بالإمكان أن نفكر في أمن خليجي بعيداً عن العراق وإيران؟

وهل بالإمكان وضع ترتيبات أمنية أم أن الذي سيحدث هو تشكيل حلف ثلاثي من الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون من ناحية والعراق من ناحية وإيران من ناحية أخرى؟ بمعنى أن المنطقة تكون قد دخلت منذ عام ١٩٩٣ ضمن سياسة التوتر الدائم. وقد استنزفت هذه السياسات معظم القدرات المالية لدول المنطقة، وخصوصاً أن أسعار النفط في تدهور مستمر. وأصبحت معظم الدول الخليجية تعاني العجز المالي، والسؤال هو: هل نستطيع مواصلة هذه الاستراتيجيا؟ وخصوصاً أن الأمريكان قد حققوا ما يريدونه وهو الوصول إلى منابع النفط؟

يوسف الحسن

يمكن القول إن هناك عدة محطات رئيسية للعلاقات الأمريكية مع إقليم الخليج ككل، وليس مع دول مجلس التعاون بالذات، نرجعها إلى النصف الثاني من القرن العشرين. ولعل أبرزها المحطة **الأولى** عبر البيان الثلاثي الأمريكي ـ الفرنسي ـ البريطاني الذي صدر عام ١٩٥٠ حيث شمل منطقة الخليج للحيلولة دون تسليح الدول في المنطقة وضبط عملية التسلح بشكل رئيسي، وبدأ العمل لإنشاء تكتلات إقليمية متحالفة مع الغرب.

وفي هذه المحطة كان أبرز هذه التدخلات من أجل إنشاء منظمات إقليمية عسكرية للدفاع عن المنطقة، وكانت البدايات الأمريكية ـ على استحياء ـ في المشاركة في هذه التكتلات. وفي أواخر الخمسينيات تضاعفت الجهود وأدخلت فيها عناصر أخرى غير الدول الثلاث الرئيسية.

ولعل أبرز هذه الملامح كانت قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط بشكل واسع، بحيث لا تتورط مباشرة عسكرياً، وللحيلولة دون تآكل الموقف البريطاني في منطقة الخليج، وضمان استمرار إمدادات النفط في وقت السلم بأسعار رخيصة، وبشكل مؤكد في أوقات الحرب.

لم تكن منطقة الخليج في أولويات الولايات المتحدة الأمريكية حتى منتصف الستينيات، فالأولويات كانت لليابان ولكوريا والهند الصينية وحلف شمال الأطلسي. وكانت الرغبة الأمريكية تتمثل في مشاركة رمزية لاحتواء السوفيات، وكانت الرؤية لمنطقة الخليج ضمن السياسات والتوازنات الدولية.

أما المحطة **الثانية** فهي التي ذكرها الأخوة بدءاً من مبدأ نيكسون، والاعتماد على تسليح إسرائيل وإيران حتى الأسنان لتكونا ركيزتيها في المنطقة.

وقد حدد وزير الدفاع الأمريكي السياسة الأمريكية عام ١٩٧٣، واعتبر منطقة الخليج منطقة مصالح سياسية اقتصادية استراتيجية مهمة جداً أهدافها: احتواء القوة السوفياتية، واستمرار الوصول إلى النفط وضمان خطوطه وأسعاره، وضمان الأسواق التجارية المهمة، وبعد ارتفاع أسعار النفط أصبحت المداخيل النفطية هدفاً خاصاً.

وبقي هذا المبدأ قائماً حتى عام ١٩٧٩ حيث شهد سقوط الشاه - وهو عماد رئيسي للسياسة الأمريكية في المنطقة - وكذلك الغزو السوفياتي لأفغانستان. وهنا بدأت المحطة **الثالثة** عبر «مبدأ كارتر» والذي ينص على أن أي محاولة من أي دولة خارجية للسيطرة على الخليج ستعتبر هجوماً مباشراً على أمريكا. وقد تغيرت هذه الخطوة مع دخول إيران والعراق في حرب استمرت ثماني سنوات، لتبدأ سياسة جديدة للولايات المتحدة الأمريكية عنوانها الرئيسي المحافظة على لعبة توازن القوى بين العراق وإيران التي كانت تسمح ببناء قوة إحداهما لموازنة قوة الأخرى. وهذه السياسة كانت لها آثار سلبية مدمرة في البشر في المنطقة، وفي الموارد، وفي مستقبل العلاقات في الإقليم، وفتحت الأبواب لغرور القوة، كما حدث في غزو العراق للكويت فيما بعد.

وعلى المستوى الخليجي خلال هذه المرحلة، كانت هناك مشاركة سخية ونشطة ضد السوفيات، في إطار السياسة الأمريكية في افريقيا وآسيا.

أما المرحلة **الراهنة** فيمكن القول إنها بدأت مع التورط المباشر في المنطقة، وهي التي صك إطارها مارتن انديك في عام ١٩٩٣، والتي تسمى مرحلة الاحتواء المزدوج لإيران والعراق بأهدافه المحدودة، وهي:

- تمكين أمريكا من دفع عملية السلام بين إسرائيل والعرب.

- محاصرة الطموحات العسكرية لإيران والعراق، وبخاصة أسلحة الدمار الشامل واستثناء إسرائيل من ذلك.

- تأمين تدفق النفط رخيصاً في أوقات السلم ومؤكداً في أوقات الحرب.

- دعم رؤية أكثر ديمقراطية ورخاء في منطقة الخليج.

- ترفض العديد من دول المنطقة لعب هذا الدور - الاحتواء المزدوج - إما بسبب عدم القدرة على المشاركة في هذه اللعبة أو بسبب عدم الرغبة.

والنتيجة أن هذه السياسة أخفقت في تحقيق الأهداف الأمريكية إلى حد كبير. ومقال بريجينسكي وميرفي وسكوكرفت المشترك في مجلة **فورين أفيرز** في حزيران/يونيو ١٩٩٧ يؤكد على ذلك. نتيجة لذلك، تقدم في المرحلة الأخيرة مارتن انديك بتطوير سياسة الاحتواء المزدوج هذه. وقد صاحب هذه المرحلة الحالية ـ الاحتواء المزدوج ـ تطورات ثلاثة:

١ ـ الاستعراض الكامل للقوة العسكرية التكنولوجية الأمريكية، وجوداً وفعلاً.

٢ ـ إكمال أضلاع المثلث هذا بالاحتواء المزدوج لتطويره إلى شكل من الاحتواء الشامل بتدعيم الاتفاقية الدفاعية والأمنية بين تركيا وإسرائيل بحيث تمثل هذه الاتفاقية تطوراً جديداً في سياسة الاحتواء الشامل، وبخاصة باتجاه إيران والعراق ودول أخرى.

٣ ـ النقلة النوعية في الخطاب السياسي الأمريكي تجاه العرب بعامة ومنطقة الخليج بخاصة، بما تحمله من لمسة التعالي الواضحة، فلا حديث عن ضرورة الموقف العربي، بل إصرار على عدم الربط بين أمن الخليج والأمن القومي العربي.

تركي الحمد

عند الحديث عن العلاقات الخليجية ـ الأمريكية، فالسؤال هو هل نتحدث عن كتلة خليجية واحدة ومحددة علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، فنحن نفترض وجود سياسة واضحة ومحددة خلال الثلاثين سنة الأخيرة. أما إذا كان السؤال عن الهيمنة الأمريكية فهذه نقطة مفروغ منها، فالولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى، بل ومنفردة في كونها دولة عظمى، وبالتالي فنحن بحاجة إليها أكثر مما هي بحاجة إلينا، وبخاصة في عقد التسعينيات. لكن هل نستطيع الحديث عن علاقات خليجية ـ أمريكية، أم أن هناك علاقات سعودية ـ أمريكية، وعلاقات كويتية ـ أمريكية وهكذا؟

فإذا نظرنا إلى الدول الخليجية، فسوف نلاحظ فروقات في السياسة الخارجية، وفي المصالح والنظرة الاستراتيجية المعنية، فمثلاً لو أخذنا دولة الإمارات العربية المتحدة نجد أن في سلم أولوياتها تحجيم الدور الإيراني في المنطقة، ولو نظرنا إلى السعودية لوجدنا همها حالياً هو تطبيع العلاقات مع إيران وليس توتيرها بشكل أو بآخر.

لأجل ذلك استمر الوجود الأمريكي في المنطقة، لتناقض المصالح، وتناقض الرؤى وتناقض الدول الخليجية نفسها، فنحن لا نستطيع أن نتكلم عن كتلة خليجية واحدة.

وعندما نتكلم عن العلاقات الخليجية ـ الأمريكية، فإنما نتكلم عن وضع هذه المنطقة في السياسة الخارجية الأمريكية، لأننا لا نستطيع التكلم عن العلاقة لأن العلاقة تفترض التوازن. ولو نظرنا إلى وضع منطقة الخليج في السياسة الأمريكية، فيمكن التفريق بين ثلاث مراحل أساسية:

ـ المرحلة **الأولى** (قبل عام ١٩٧٣) ـ وهو تاريخ ارتفاع أسعار النفط ـ وكانت أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة ليست في النفط، فالنفط أسعاره رخيصة، ويضمن الوجود البريطاني أمن المنطقة، وبالتالي، فقد كانت أهمية المنطقة مرتبطة بالحرب الباردة الأمريكية ـ السوفياتية، فهذه المنطقة تعتبر جزءاً من الجناح الجنوبي للحزام الأمني الشمالي الذي كانت الولايات المتحدة تحاول أن تصنعه لاحتواء الاتحاد السوفياتي.

ـ المرحلة **الثانية** (١٩٧٣ ـ ١٩٩٠) حيث أصبح النفط هو العامل المهم، إذ ارتفعت أسعاره بشكل كبير، مما أصبح يهدد الاقتصاد القومي الأمريكي، بل واقتصاد الدول الغربية بشكل أو بآخر.

وأصبحت أموال كثيرة تتجه إلى هذه المناطق، ولذلك كان السؤال: كيف يمكن استعادة هذه الأموال، بشكل أو بآخر إلى الدورة الاقتصادية الأمريكية، وبالتالي المحافظة على الدولار كعملة يقاس بها النفط خلال هذه الفترة؟ فأصبحت أهمية المنطقة خلال هذه الفترة تنبع من الاقتصاد وليس من السياسة كما في المرحلة الأولى.

ـ المرحلة **الثالثة** (تمتد من عام ١٩٩٠ إلى الآن). وللأسف، فقد أصبحت منطقة الخليج ينظر إليها في السياسة الأمريكية على أنها مجرد ورقة في هذه السياسة. وهي ورقة مضمونة بشكل أو بآخر، لأن دول الخليج لا تستطيع الاستغناء عنها أمنياً، ولا تستطيع الاستغناء عن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، لأن كل دول الخليج لا تستطيع أن تجاري القوة الإيرانية أو القوة العراقية. ومع أن الوجود العسكري المباشر ضروري في المدى القصير إلا أنه خطر على المدى الطويل إذا أخذنا العوامل الداخلية.

وإذا أردنا أن نتحدث بشيء من التفصيل عن السياسة الأمريكية

الخارجية واختلافها منذ أيام كينيدي إلى أيام كلينتون، نرى أنها في أيام كينيدي كان ينظر لها فقط على أنها جزء من الاستراتيجيا الأمريكية ضد الاتحاد السوفياتي، بينما في عهد نيكسون ومبدأه المعروف باسمه، ثم عهد كارتر ومبدأ التدخل السريع وقوات الانتشار السريع، والاستعداد للتدخل العسكري المباشر (وقد استمرت سياسة التدخل المباشر في عهد ريغان، وفي عهد بوش)، فقد انتقلت هذه الاستراتيجيا إلى محاولة منع قيام قوى إقليمية عظمى في المنطقة، ومن هنا نفهم عاصفة الصحراء وقيام التحالف الدولي الذي قام على هذا الأساس.

أما في عهد كلينتون فقد كان الشعار المرفوع هو عودة أمريكا إلى العزلة، لكن سياسة منع ظهور قوى عظمى إقليمية استمرت، وذلك عن طريق سياسات أعتبرها قصيرة النظر مثل الاحتواء المزدوج وخلافه، ويمكن القول إن أضعف السياسات الخارجية كانت في عهد كلينتون لأنها معتمدة على سياسات قصيرة المدى، ولا تنظر إلى المدى البعيد.

عبد الله عمران

بالعودة إلى ما بدأ به د. خلدون النقيب، فإن الدول الكبرى ذات المصالح لو رجعنا إليها في بداية عصر الاستعمار في القرون السابقة نجد أن مصالحها ذات شقين: مصالح اقتصادية ومصالح استراتيجية معينة. وفي تصوري أن الولايات المتحدة الأمريكية بعدما وجدت نفسها قوة عظمى إثر المشاركة المباشرة والفعالة في الحرب العالمية الثانية حاولت بعد انتهاء الحرب خلق مراكز لها، وليس مركز قوة فقط أو أنظمة سياسية معينة، وإنما مراكز استراتيجية على شكل قواعد أو مناطق نفوذ وبالذات في جنوب شرق آسيا، وهي تلك المناطق التي شهدت معارك ما بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد بدأ الصراع بعد الحرب العالمية الثانية بين الأقطاب الرئيسية ممثلاً في الاتحاد السوفياتي وأمريكا ومعها الدول الأوروبية الغربية فيما عرف بالحرب الباردة، ومن خلال هذه الاستراتيجيا التي فرضت نفسها وجدت الولايات المتحدة أنه قد أصبح لها علاقات مباشرة بالخطوط التي تراها حمراء، وأنها يجب ألا يتخطاها الاتحاد السوفياتي، وأول هذه الخطوط كانت إيران.

نحن نعرف أن العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران كانت علاقات مباشرة، وأجهضت الثورة هناك، بغض النظر إذا ما نظرنا إليها في إطار

شركات البترول أو غير ذلك، ففي ذلك الوقت لم يكن البترول عاملاً رئيسياً في الاستراتيجيا الأمريكية، وإنما مناطق النفوذ والحد من التوسع السوفياتي كانا العامل الرئيسي.

إن التحالف قد بدأ منذ بداية الخمسينيات بين النظام في إيران والولايات المتحدة وتركيا، وبخاصة بعد قيام الثورة في العراق، حيث كانت المنطقة العربية تشهد حالة مد قومي، وقد حسب لهذا المد حسابه، في الاستراتيجيات السياسية كلها بدءاً من بريطانيا وفرنسا وانتهاءً بالولايات المتحدة. ولو أن بعض الدارسين يرون للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٦ موقفاً مختلفاً، إلا أن هذا يندرج في إطار الصراعات الدولية، وسعي أمريكا لوراثة الامبراطورية البريطانية وراثة كاملة وليس مبدأ أساسياً أمريكياً، فالولايات المتحدة كان لها دورها في قيام حلف بغداد، وقد تبنت سياسات هذا الحلف، وحاولت إجهاض الكثير من الثورات في المنطقة العربية وفي منطقة الشرق الأوسط.

أما التحول في العلاقات مع منطقة الخليج فكان بعد ثورة العراق حيث أصبحت علاقات مباشرة تقريباً، وقد اتضح ذلك بعد إعلان بريطانيا انسحابها من المنطقة. وفي هذا الوقت وصلت الأمور إلى إعداد الشاه إعداداً كاملاً ليكون الوريث أو البديل لملء الفراغ الذي يمكن أن ينتج من الانسحاب البريطاني من المنطقة.

وخلال مشاركتنا في مباحثات الاتحاد التساعي وجدنا الحضور الأمريكي مستمراً، سواء عن طريق سفراء الولايات المتحدة في السعودية أو الكويت أو عملائها في إيران، وكان لأمريكا علاقة مباشرة في إنهاء مشكلة البحرين ومطالبة إيران فيها، وكذلك الاتفاق الذي تم باحتلال إيران لجزر الإمارات، أو ما نعتبره التسليم من قبل السلطات البريطانية للشاه باحتلال الجزر. وحتى الاتفاقية التي وقعت مع الشارقة في نهاية عام ١٩٧١ فقد أبعدت عنها كل الأطراف الإقليمية والخارجية، بينما كان للولايات المتحدة اليد المباشرة في وضعها.

لقد تطورت العلاقات الخليجية ـ الأمريكية في عهد رؤساء عديدين، وقد أخذت صفة التدخل غير المباشر والمباشر في عهد نيكسون، وقد صارت هذه العلاقة أكثر عمقاً وأكثر مباشرة في عهد كارتر حيث شهد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وبداية الحرب العراقية ـ الإيرانية، ونظراً إلى

عدم قدرة الأمريكان على إسقاط الثورة في إيران بطريق مباشر، فقد كان العراق هو الإسفين الذي يمكن أن يتولى هذه المسؤولية، وبالتالي أغرقت البلدين في حرب لمدة ثماني سنوات، هذا بجانب ما تعرضت له دول الخليج الأخرى من نهب لمداخيلها النفطية.

والنقطة الأساسية التي أريد التوصل إليها هي مرحلة ما بعد حرب ١٩٩٠ حيث شهد عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ تحولاً في العلاقات، وبخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار حلف وارسو، وظهور الولايات المتحدة كقوة أحادية غير منافسة. وبعد أن حشدت أمريكا الحلف الكبير بالأمر لتحرير الكويت، وجدنا حالة الضعف التي تمر بها أوروبا، وكذلك اليابان لم يعد لها الدور الكبير كقوة اقتصادية، فبرزت القوة الأمريكية بطريقة مباشرة.

وبعد تدمير القوة العراقية، وخروج إيران منهكة من حرب السنوات الثماني، صارت دول الخليج بحاجة كبرى للترابط مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا دفع الولايات المتحدة لتقوم بالدور الأساسي بإشعار دول الخليج بالأمن والحماية، وتكثيف الوجود العسكري المباشر في الخليج، وما تبعه من سياسة التخويف والترهيب من إيران والعراق. كما دفعت دول الخليج إلى التسلح بكثافة، وهذا يعتبر مصدر دخل جيداً لأمريكا، ويمكن أن توزع حصة التسلح هذه وتتقاسمها مع الدول الأوروبية.

وفي هذه المرحلة ظهرت سياسة الاحتواء المزدوج الموجهة ضد العراق وإيران، وتم ربط أمن الخليج بقضية التسوية في الشرق الأوسط. نحن نتصور أن تدمير العراق في هذه الفترة هو تهيئة لإفراغ الوطن العربي من أي قوة إقليمية عربية للتهيئة لقضية التسوية. وبالتالي، دفعت الولايات المتحدة دول الخليج سواء بشكل مباشر أو غير مباشر للمشاركة في هذه التسوية عبر حضور مؤتمر مدريد كمراقب وفي المؤتمرات المتعددة الأطراف كمشارك، وتأييد بعض الدول لعملية التسوية والتطبيع وفتح مكاتب لـ «إسرائيل» لديها.

وفي النهاية، نصل إلى ظهور الولايات المتحدة كمحور أساسي لكل السياسات والعلاقات الخليجية ـ الخليجية نفسها، ويمكن القول إن العلاقات بين الكويت وأمريكا كما ذكر د. تركي الحمد قد تكون مختلفة عن العلاقات بين عُمان وأمريكا، حيث لم تصبح هذه العلاقات مع مجلس التعاون، والذي نشأ في أوائل الثمانينيات بعد الفراغ السياسي الذي أعقب الحرب بين العراق وإيران. أعتقد أن هناك خللاً في التوازن في تطور هذه العلاقة، حيث تظهر

الهيمنة الأمريكية، ودول الخليج تمثل الجانب الضعيف. أما كيف يمكن إيجاد التوازن في هذه العلاقات فسنتركه للمحور الثاني.

خليل جهشان

أود التركيز على هذا السؤال: هل ما زالت العلاقات الأمريكية ـ الخليجية علاقات خاصة، أم لا؟

أعتقد أن العلاقات بين الولايات المتحدة ودول الخليج علاقات خاصة ومميزة إلى حد ما، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وفرضها نظاماً دولياً جديداً على العالم، قد قامت بإعادة النظر في مواقفها تجاه أقاليم مختلفة في العالم ما عدا المنطقة العربية ككل ومنطقة الخليج بخاصة. فما زال الموقف كما هو عليه دون أخذ هذه المتغيرات الدولية بعين الاعتبار.

هناك بعض الأسباب لذلك، منها ما يعود إلى الوضع في الخليج، حيث لا يوجد موقف خليجي موحد، أو كما ذكر د. تركي الحمد لا يوجد حد أدنى مشترك في مطالبة الولايات المتحدة بالارتفاع إلى مستوى تعاملها مع المنطقة، ويبدو لي أن العلاقات العربية ـ الأمريكية ككل والعلاقات الخليجية ـ الأمريكية بالتحديد لم تصعد إلى مستوى علاقات استراتيجية تستحقها، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الأمني كما فعلت الولايات المتحدة في تعاملها مع مناطق أخرى.

بالنسبة لتعامل صانع القرار السياسي الأمريكي مع منطقة الخليج، وفيما لو سئل عن أهمية المنطقة، فإنه يعطي ثلاثة عوامل تهم صانع القرار الأمريكي منها: أهمية منطقة الخليج كأكبر احتياطي للنفط في العالم ـ وهذا له دور حيوي بالنسبة للاقتصاد الأمريكي والدولي حيث باعت الشركات الأمريكية عام ١٩٩٧ ما يزيد على ٢٦ مليار دولار من البضائع والخدمات في هذه المنطقة، ونحن نعلم أن كل مليار دولار يخلق ٢٠ ألف وظيفة عمل في الولايات المتحدة.

ويتحدث صانع القرار الأمريكي عن أمن واستقرار المنطقة لأن هذا مرتبط بأمن واستقرار الدول الصناعية المتقدمة، وبخاصة بالنسبة لتصدير النفط، ولذلك فقد تدخلت تاريخياً الولايات المتحدة عسكرياً في المنطقة خلال الثلاثين سنة الأخيرة أكثر من أي منطقة في العالم.

ومن بين أهداف صانع القرار السياسي الأمريكي القضاء على ظاهرة الإرهاب وظاهرة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهنا يذكر ما طرحته أمريكا من نظرية الاحتواء المزدوج، واحتواء الأنظمة العربية والأنظمة الإقليمية التي تعتبرها مهددة أو تشكل خطراً على مصالحها مثل إيران والعراق وليبيا وغيرها.

ونلاحظ من سرد هذه المصالح من وجهة نظر صانع القرار الأمريكي التناقض بين هذه المصالح المختلفة، وعدم نجاح صانع القرار تاريخياً بالمصالحة بين هذه الأهداف المتناقضة داخلياً في الولايات المتحدة، خصوصاً إذا أخذنا دور السياسة الداخلية وتأثيرها في السياسة الخارجية. فهناك ديناميكية داخلية وهي في حالة تغيير أو تأقلم مستمر مما يصعب التعامل معها، وخصوصاً بالنسبة لدول الخليج التي تدعي أنها مجموعة واحدة، ولكنها غير ذلك كما ذكر د. تركي الحمد.

أما بالنسبة إلى البديل، فأنا أختلف مع د. خلدون النقيب، فالمسألة ليست في وجود بديل أو عدمه، بل هي في: كيف نأخذ الموجود حالياً ونحدث فيه تغييراً نوعياً في السياسة الأمريكية خدمة لمصالح دول الخليج والدول العربية؟ وهذا ما هو غائب عن المعادلة حالياً، فربما ليس هناك من بديل، ولكن يجب ألا نقبل ما يفرض علينا من الخارج، وأن يكون موقفنا أكثر فاعلية.

هناك دائماً نزعة في الولايات المتحدة لتسخير مصالح وسياسة الولايات المتحدة حتى في الخليج، لمصالح ربما هي أقل أهمية، خصوصاً بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط، فلماذا تعرض الولايات المتحدة مصالحها في منطقة الخليج وتسخرها لعملية السلام في الشرق الأوسط بالتطبيع المفروض على دول المنطقة؟ وهي لها مصالح أهم بكثير من دول المنطقة. هذا تناقض جذري في الموقف الأمريكي.

محمد السعيد إدريس

سأحاول بلورة مسألة الخصوصية التي تحدثنا عنها، فما هي هذه الخصوصية في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية؟ وما هي أهم سمات هذه الخصوصية؟ الخصوصية أثيرت عند الحديث عن العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية، ولأول مرة نسمع عن علاقات لها صفة خاصة في العلاقات

الدولية، بمعنى أنها تخرج عن الإطار التقليدي للعلاقات بين الدول.

لأي درجة تتشابه أو تختلف عن ذلك العلاقات الخليجية ـ الأمريكية؟ وما هي الخصوصية الخليجية؟ في تصوري أن العلاقات الخليجية ـ الأمريكية مرتبطة باعتبار الخليج منطقة نفوذ أمريكي مطلق، وقد عبر الأمريكان عن ذلك بوضوح شديد أثناء الأزمة النفطية عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٠ والتهديد باحتلال منابع النفط والترويج لفكرة طمع الاتحاد السوفياتي بالنفط الخليجي، وقد صدرت تقارير عديدة عن المخابرات المركزية وإدارة البحوث تؤكد الهوس الأمريكي بعدم رغبتها في أن ينازعها أحد في السيطرة على إقليم الخليج.

أما العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية، فان خصوصيتها أمر آخر، فإسرائيل شريك في المصلحة الأمريكية وحليف أيضاً، بينما الدول الخليجية ليست حليفاً للولايات المتحدة، ولا ترقى إلى مستوى التحالف، فالحليف هو ند وقادر على التفاعل والاعتماد المتبادل، أما العلاقات الخليجية ـ الأمريكية فهي تعكس قدراً كبيراً من عدم التوازن.

ويمكن تقسيم العلاقات هذه إلى عدة مراحل:

ـ المرحلة الأولى: تبدأ قبل الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج.

ـ المرحلة الثانية: تمتد من الانسحاب البريطاني حتى نهاية الحرب الباردة.

ـ المرحلة الثالثة: تمتد من بعد انتهاء الحرب الباردة حتى الآن.

في المرحلة **الأولى** لم تكن الولايات المتحدة تنافس أحداً بشكل عنيف جداً، وبخاصة الاتحاد السوفياتي، فقد كان هناك اطمئنان لمشاركة بريطانيا، وهي السيد المطلق في إقليم الخليج، وكانت الولايات المتحدة من خلال التنسيق المشترك مع بريطانيا تحقق مصالحها.

أما في المرحلة **الثانية**، أي بعد الانسحاب البريطاني، فقد ظهرت مسألة ملء الفراغ، وقررت الولايات المتحدة أن تملأ هذا الفراغ، فكانت علاقاتها مع منطقة الخليج علاقة سيطرة ومنافسة كاملة مع الاتحاد السوفياتي.

وفي المرحلة **الثالثة** لم يعد هناك اتحاد سوفياتي، ولا منافس قوي، فأصبحت السيطرة مطلقة لأمريكا على إقليم الخليج.

وبالنسبة لمسار العلاقات والمصالح فنستطيع أن نقول إن المرحلة الأولى

كانت تسودها المصالح المتبادلة نوعاً ما، أما في المرحلة الثانية فقد كانت المصالح مختلفة، فقد حققت إيران مصالح كبيرة خلال علاقاتها مع أمريكا في السبعينيات، وكذلك العراق، فقد كان القوة المتحدية للنفوذ الأمريكي، ولهذا دخل في مواجهة مع أمريكا، أما دول مجلس التعاون فقد كانت السعودية صديقاً للولايات المتحدة، وقد كانت إحدى الركيزتين كما ذكر د. الحسن، بالإضافة لإيران التي اعتمدت عليهما أمريكا في المنطقة. أما الكويت فقد كانت تحاول أن تأخذ موقفاً مستقلاً، وكانت علاقتها مع العراق تفرض عليها ممارسة قدر من الاستقلالية السياسية عن باقي الدول، وأن تأخذ موقفاً رافضاً للسيطرة الإيرانية وللنفوذ الأمريكي في الخليج.

أما إيران، فقد دفعت الثمن غالياً خلال مرحلة الثمانينيات، بسبب مناوأتها للسياسة الأمريكية، وكذلك العراق، فنجدهما يدفعان ثمناً باهظاً، وقد فرض عليهما الاحتواء المزدوج. أما الدول الست الأخرى فهي التي حققت قدراً من الاستفادة فيما يتعلق باستقرارها السياسي، ولكنها ليست استفادة مطلقة، ولا شك في أنها تخسر كثيراً.

وإذا حاولنا تحديد مسار العلاقات، فلا شك في أن الولايات المتحدة في جميع المراحل هي المستفيد الرئيسي، وأن الدول الخليجية الثماني وليس الست فقط قد حققت بعض الفوائد بدرجة أو بأخرى، اختلفت من دولة لأخرى. وكانت السعودية هي الأكثر تمايزاً وكذلك عمان، بينما كانت هناك بعض الدول الرافضة لتكييف هذه العلاقات، ونقصد بها الكويت ثم الإمارات العربية المتحدة.

وباختصار فإن توصيف العلاقات الخليجية ـ الأمريكية يتسم بالخلل في التوازن، فهي تقوم على السيطرة الأمريكية، ولا ترتكز إلى موقف خليجي واحد، وإنما إلى مواقف خليجية متباينة، وكانت تعكس بدرجة أو بأخرى أنماط العلاقات بين الدول الثماني سواء في اتجاه التنافس أو الصراع.

التعقيبات

عبد الخالق عبد الله

إن موضوع الندوة هو العلاقات الخليجية ـ الأمريكية وليس السياسة الأمريكية في الخليج العربي، ونرجو التركيز على مرحلة ما بعد عام ١٩٩٠.

ومن الواضح من الحديث العام أن هذه المرحلة تعتبر محطة فاصلة جديدة. وإذا توقفنا عند هذه المرحلة نجد ثلاثة معالم أو ثلاث سمات تميزها من غيرها وهي:

١ ـ سمة عسكرة العلاقات الخليجية ـ الأمريكية، بمعنى أنه خلال التسعينيات بشكل خاص أصبح البعد والمحتوى وسمة عسكرة العلاقات أكثر بروزاً من السابق. ففي السابق كانت العلاقات ودية ودبلوماسية ونفطية، لكن البعد العسكري تضخم خلال التسعينيات ولظروف كثيرة، وقد أصبح العسكريون الأمريكيون هم الذين يتولون وضع هذه السياسة، وتخطيطها وتنظيمها، وأصبحت المؤسسة العسكرية الأمريكية هي التي تضع الخطط والرؤى والأولويات في هذه العلاقات. وتم استبعاد المدنيين والدبلوماسيين والمؤسسة السياسية، وهذه النقطة لها تأثيرها وتداعياتها في الطرف الآخر، فعليه أن يتعامل مع العسكر الأمريكيين أكثر من تعامله مع السياسيين، وأصبح علينا التعامل مع البنتاغون أكثر من تعاملنا مع وزارة الخارجية الأمريكية.

٢ ـ إن العلاقات خلال التسعينيات أصبحت رسمية أكثر من أي وقت آخر، فالعلاقات الخليجية ـ الأمريكية كانت قائمة على قدر كبير من العلاقات الشخصية بين الرؤساء، سواء أكان بوش أم ريغان أو كارتر، أما كلينتون، فقد كان حريصاً كل الحرص على عدم تنمية أي علاقات شخصية مع قادة دول المنطقة، لذلك فقدت العلاقات الخليجية ـ الأمريكية بعدها الشخصي، وأصبحت رسمية، والقيادة الأمريكية لا تود التعامل على الصعيد الشخصي.

٣ ـ السمة الثالثة، تكمن في طبيعة التفكير الأمريكي تجاه المنطقة، فأمريكا كانت تتعامل مع المنطقة حتى عام ١٩٩٠ وكأنها منطقة مصالح حيوية، وهكذا كان الخطاب السياسي الأمريكي تجاه المنطقة قبل عام ١٩٩٠ ولكن منذ حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت، بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى الخليج، كمنطقة حقوق سيادية. فلأمريكا ما للكويت، وما للسعودية، وما للامارات في هذه المنطقة، وانهم، أي الأمريكيون، قد دفعوا أبناءهم وجيشهم إلى المنطقة، وأن لهم حقوقاً سيادية كما لدول المنطقة، وهذا تفكير جديد لم يكن قائماً في السابق، وعليه مترتبات، فهي تتعامل مع الخليج ليس كطرف خارجي وإنما كطرف داخلي، وهي لا تتعامل مع الخليج من مبدأ التشاور، ولكن من منطلق أنها هي التي تقرر الحرب والسلام وتقرر المصير، بالعلن وليس بالسر.

خلدون النقيب

اتفق مع د. فؤاد شهاب حول أهمية النفط، ولكنني مصر على أن النفط ليس العامل الوحيد كما ذكر أيضاً د. عبد الخالق، فهناك اهتمام بالمنطقة في ما قبل النفط وسيبقى هذا الاهتمام حتى بعد افتراض انخفاض أهمية النفط خلال ربع القرن المقبل.

أما مسألة وجود البديل أو عدمه في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية، فالقصد من عدم وجود البديل أنه ليس نهاية الحديث، وأن لا نقبل سيناريو أسوأ الأحوال، فهذا الأمر يعود إلى شلل الوضع العربي والشلل في السياسات الخليجية وعدم وجود التنسيق والرؤية الموحدة كما ذكر د. تركي ود. عبد الخالق، ففي غياب روح المبادرة لدى راسمي السياسات والمفكرين عموماً عربياً وخليجياً، ليس هناك بديل إلا في الوجود الأمني الأمريكي، وحالة اليأس في المنطقة تظهر لعامة الناس وكأنه أسقط في أيديهم، وأنهم مضطرون لقبول وجهة النظر الأمريكية.

أما حول الطابع العسكري للوجود الأمريكي وأهميته، فصحيح أن للولايات المتحدة وجوداً عسكرياً فعلياً في المنطقة، لكنها الآن حريصة وحساسة بأن لا يكون هذا الوجود ظاهراً، وتسعى إلى تخزين السلاح قبل التعبئة العسكرية، وهناك اختلاف بين وجهة نظر الأمريكيين أنفسهم حول مدى توفر الاستقرار في المنطقة، والخوف من وقوع الأسلحة المخزنة في أيدي دول أو قوى أخرى عندما يتأزم الوضع في المنطقة. فالبعد العسكري يتفاعل مع الأبعاد الأخرى على رغم أنه حالياً هو الطاغي.

علي الغفلي

أوافق على ملاحظة د. تركي الحمد حول الكتلة الخليجية الموحدة واتفق معه في الرأي حول عدم وجود الكتلة الخليجية الموحدة، فهناك عدة آراء وعدة مواقف. وتعامل الولايات المتحدة مع الدول الخليجية مبني على استراتيجيات مختلفة، فهناك دول في الخليج ينبغي تحييد قوتها، وأخرى يجب أن تحتوى، ودول يجب أن تؤمن لها المظلة الأمنية.

أما ملاحظة د. تركي حول افتراض وجود التوازن عند الحديث عن العلاقات، فاتفق جزئياً مع هذا الكلام إذا كان المقصود بالعلاقات هو أن الأطراف الخليجية تمارس نفوذاً في واشنطن، وإذا كان المقصود بالعلاقات هو

التبادلية، بحيث يكون هناك ممارسة من قبل العواصم الخليجية لشيء من النفوذ في واشنطن، فأنا أتفق معه على أنه ما من علاقات بهذه الطريقة وإنما هي عملية هيمنة أمريكية على المنطقة.

اتفق مع الملاحظات القيمة التي أبداها د. عبد الخالق، وإذا ما تخلت المؤسسة السياسية عن دورها في الخليج لصالح المؤسسة العسكرية، فالتساؤل هنا هل كان هذا بسبب طبيعة أداء وزارة الخارجية الأمريكية؟ وهل الأمر يتعلق بوارن كريستوفر ومادلين أولبرايت كأشخاص، أم أن هناك فعلاً عملية تبادل أدوار في الولايات المتحدة ما بين المؤسسة العسكرية ووزارة الخارجية؟

وقبل عامين عندما نشرت أنباء عن تعيين مادلين أولبرايت وزيرة للخارجية، فقد احتجت فئات كثيرة من الشعب الأمريكي حول تولي امرأة منصب وزارة الخارجية لدولة لها اهتمامات في مناطق ساخنة من العالم، وشككوا في قدرتها على التعامل مع دول توصف بأنها دموية بخاصة في الشرق الأوسط، ومع قيادات صعبة في دول الخليج.

فؤاد شهاب

بالنسبة لمسألة أهمية النفط في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية، فالدكتور تركي قال إن العلاقة قبل عام ١٩٧١ كانت سابقة على النفط، ولكن لأن الشركات الأمريكية كانت هي المسيطرة وكان السعر ثابتاً من عام ١٩٢٨ إلى عام ١٩٧٠ تقريباً، فقد كان النفط عاملاً أساسياً في بناء أوروبا، بعد الحرب العالمية الثانية من خلال نفط رخيص ومشروع مارشال، وصحيح أن هذا كان جزءاً من الحرب الباردة لأن الشركات الأمريكية عملت مسحاً جيولوجياً مؤكداً للمنطقة ورأتها تسبح على بحيرة من النفط، فالمخزون النفطي في الخليج معروف لديهم بدقة.

وأرجع إلى ما ذكره د. عبد الخالق حول الحقوق السيادية، فمتى بدأ التفكير بذلك؟ من وجهة نظري أن فكرة الوصول إلى الحقوق السيادية بدأت بعد عام ١٩٧٣ لأنهم بنوا استراتيجيتهم، وفي محاضرة لروبرت ماكنمارا عام ١٩٦١ قال بما معناه أن الاتحاد السوفياتي يعد شعبه بمجتمع الرفاهية الذي تنتفي فيه الطبقات، وبالتالي علينا أن ندفع الاتحاد السوفياتي في سباق تسلح يقطع أنفاسه، وقد حدث ذلك فعلاً عام ١٩٩٠.

وبعد عام ١٩٧٣ وكما ذكر د. تركي حين ارتفعت أسعار البترول،

بدأت الهزة لدى الأمريكان، وخرجت فكرة لدى المسؤولين الأمريكيين وبخاصة ما كتبه روبرت تكار منذ عام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ في مجلة **كومنتري**، وما معناه: يجب علينا احتلال آبار النفط، ويجب أن نضرب منظمة الأوبك من الداخل بخلق عداء بين إيران والعراق.

وهذا يذكرنا بما قاله كيسنجر بأنه لن يسمح للدول الخليجية بأن تخنق الاقتصاد الغربي أو الدول الغربية، وقد تنبأ مستشار قضايا الدفاع في واشنطن في مقال له بأن كل المحاولات السلمية الهادفة لخفض أسعار النفط ما هي إلا محاولات عبثية مثل كل سلوك تهدئة بخصوص الأوبك. وهذا لن يؤدي إلا إلى فقر كامل للعالم الرأسمالي، وأمريكا ليس لها خيار إلا خيار التدخل، فخيار التدخل كان نظرياً منذ تلك الفترة، وقد سعت إلى ذلك حتى وصلت إلى ما وصلت إليه حالياً.

يوسف الحسن

يمكن تلخيص أبرز سمات المرحلة الحالية للعلاقات الخليجية ـ الأمريكية فيما يلي:

١ ـ سمة عسكرة العلاقات، فمجمل العلاقات حالياً قائم على الوجود العسكري، بسبب توفر القوة الأمريكية واستعمالها إلى درجة الغرور واعتبارها أفضل طريقة للتعامل مع التهديدات.

٢ ـ السمة الثانية المرتبطة بعسكرة العلاقات هي البحث عن انتصارات سهلة لاعتبارات داخلية وانتخابية.

٣ ـ إن فواتير حساب هذه العلاقات باهظة ومبالغ فيها، وتضغط على الموارد الخليجية أكثر من اللازم.

٤ ـ إن هناك عجزاً أمريكياً وخليجياً في إدارة العلاقات السياسية بينهما ومع الجيران أيضاً.

٥ ـ رسمية العلاقات، فعلى رغم وجودها فإنه يغيب عنها التشاور المشترك في القضايا التي تتعلق بالتأثير في هذه العلاقات.

٦ ـ إن هذه العلاقات كرست وضعاً خليجياً في العلاقات مع واشنطن قوامه تجاوب غير مشروط مع الدور الأمريكي على رغم أنه غير مستحب لدى معظم القادة وغالبية الرأي العام.

٧ ـ إن العلاقات الأمريكية ـ الخليجية تتسم بعجز واضح عن ضبط المستقبل في هذا الإقليم حول قضايا متفجرة مثل مستقبل العراق، ومعاناة الشعب العراقي الإنسانية التي ستشكل بعد عقد من الزمان تفجيراً في المنطقة.

٨ ـ إن هذه العلاقات لا تشكل قضية مرضياً عنها في مجمل الرأي العام في المنطقة، بل هي في عداد «مكره أخاك لا بطل».

تركي الحمد

حول ما ذكره د. عبد الخالق عن الحقوق السيادية الأمريكية في الخليج العربي، فلو نظرنا إلى الوضع بعيداً عن العاطفة والوجدان، ولو كنت أمريكياً فإنني أعتبر ذلك طبيعياً، فليس هناك منافس سوفياتي، وقد تبين من خلال حرب الخليج الثانية أن الدول الخليجية غير قادرة على حماية نفسها.

ونلاحظ عند الحديث عن العلاقات بين الدول الخليجية نفسها، فرغم وجود مجلس التعاون والحديث عن كتلة خليجية واحدة، نجد كل دولة تستعين بأمريكا ضد الأخرى، وكلها تستخدم الورقة الأمريكية، معتقدة بأن هذا نوع من الذكاء، لكن الخارجية الأمريكية هي التي تستخدم الآخرين ضد بعضهم.

أعتقد أن إدارة سياسة الخارجية الأمريكية الحالية هي الأقل مستوى من كل السياسات الأمريكية الماضية. فسياسة مادلين أولبرايت وصانعي السياسة الحالية قصيرة النظر ولا تنظر إلى ردات الفعل المقبلة، وهناك عدة مؤشرات تبين ردة الفعل الرسمي، مثل طلب كلينتون من الأمير عبد الله، ولي العهد السعودي، الاجتماع برئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو عندما كان في عمان مؤخراً. فنظرة كلينتون أن الأمير عبد الله سيوافق، وهو غير مدرك لحساسية العلاقة والظروف.

وكذلك فقد مارس الأمريكان ضغوطاً على السعودية لعدم الذهاب إلى المؤتمر الإسلامي في طهران، لكن السعوديين لم يستجيبوا لذلك.

وكذلك الأمر بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة وموقفها المختلف عن الآخرين بشأن الحصار على العراق، وهي تريد إدخال العراق إلى الساحة كنوع من التوازن مع إيران، وهذا مخالف للتوجه الأمريكي، ويعبر عن ردات فعل مختلفة، وإذا لم تؤخذ هذه المؤشرات من قبل صانع القرار الأمريكي

بعين الاعتبار فأعتقد أننا مقبلون على مرحلة تذكر بما كتبه مستشار الرئيس الأمريكي كلينتون بعد زيارة الأمير عبد الله الأخيرة لواشنطن حول العلاقات السعودية ـ الأمريكية حيث قال بأنها تميل إلى «البرودة» وعلينا أن نعمل على أن تبقى عند هذه الدرجة من الحرارة.

وأعتقد أن السياسة الأمريكية الحالية مركزة حالياً على الداخل، وهي سياسة قصيرة النظر، لذلك ستحدث ردة فعل معينة في المنطقة، ولن تكون في الصالح الأمريكي بأي شكل من الأشكال، وأنا لا أقول بأنه ستحدث مجابهة، ولكن لا بد من إعادة تقويم هذه العلاقات وتعديل ما عندنا.

عبد الله عمران

لي ثلاث ملاحظات حول تركيزنا على المصالح الأمريكية في قضية النفط. أتصور أن هذا الموضوع يتجه نحو أوروبا أكثر منه نحو أمريكا، فالولايات المتحدة خفضت اعتمادها على نفط الخليج بنسبة كبيرة. والسياسة الأمريكية تجاه الدول العربية ككل من خلال متابعتنا لها تاريخياً كانت سياسة آنية ووقتية، ولا نستطيع أن نقول عنها «عسكرة العلاقة»، فكل دول الهيمنة عبر تاريخنا عبارة عن عسكر ومخابرات، وهذا الوصف ينـدرج حتى على بريطانيا والبرتغال وغيرهما. لكن الأسوأ في السياسة الأمريكية أنها تخضع لضغط صهيوني كبير، وهذا الضغط جعلها تعمى عن أي نوع من العلاقة مع الوطن العربي. لذلك نجد أي حاكم «مشاغب» أو لا ترضى إسرائيل عن سياسته، يحارب، وتتخذ المبررات السياسية الأمريكية لمقاطعة هذه الدولة.

ويتضح هذا من الموقف الأمريكي من ليبيا أو السودان أو سوريا أو حتى مصر التي بدأت تدخل على الخط حيث النظام يحاول أن يخلق له شخصية معينة. السياسة الأمريكية صعبة وليس من السهل تليينها، وتخضع للوبي الصهيوني سواء على مستوى وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع. وعندما يأتي وزير خارجية مثل كيسنجر وله أبعاده الصهيونية يستطيع استغلال الظروف كما حدث في كامب ديفيد.

إن السياسات الأمريكية كلها آنية، وتفرض بواقع معين وتطبق بشكل أو بآخر، مثلما اتبع مع إيران بعد انتهاء الشاه، ومع العراق ومع الكويت بعد الغزو. ولا يمكنني أن أفصل السياسة الأمريكية في منطقة الخليج عن مثيلاتها في الوطن العربي، ولا أستطيع أن أفصلها عن التأثيرات الصهيونية، ونتذكر

كيف جرى تسويق معاهدة كامب ديفيد سواء من قبل الأمريكان أو إسرائيل، حيث جرى الضغط على الدول الخليجية، وانبرى السادات والأمريكان في فترة معينة ضد صحافة الكويت، ومحاولة حل البرلمان لأنه يعرقل هذه السياسة، وكذلك ضد صحافة لبنان.

وأذكر هنا في الخليج أنه عندما بدأت الحرب العراقية ـ الإيرانية، لم تتخذ الإمارات من خلال صحفها موقفاً من الحرب لأنها عبارة عن تدمير للمنطقة، في حين أن الأمريكان كانوا يروجون لأمور معينة. لذلك لا نستطيع أن نعتبر أن للأمريكان تراثاً في المنطقة كما لبريطانيا، وهم لا يمكن أن يفكروا بطريقة عقلانية، بل على العكس، ففي أية علاقة أمريكية مع أي دولة نجد جهاز المخابرات وجهاز العسكر موجودين.

خليل جهشان

تعقيباً على موضوع العسكرة، فلا شك في أن هناك تضخماً في دور العامل العسكري في صنع القرار الأمريكي فيما يتعلق بالخليج، ولكن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن العلاقات الدبلوماسية كالعلاقات الزوجية، فعند وجود أي خلل يمكن اتهام الطرفين بأي مشكلة من هذا النوع. فبما أن احتياجات الأنظمة العربية في الأساس هي احتياجات أمنية وعسكرية، فهذا يضغط على صانع القرار للتوجه نحو هذه النزعة.

وحول السؤال الذي طرحه د. علي الغفلي حول التراجع في دور المؤسسة السياسية، فلا شك في ذلك، وبخاصة في ظل إدارة ضعيفة ذات خبرة قليلة مما ترك فراغاً قيادياً. وقد ارتكب الرئيس كلينتون أخطاء كثيرة في اختياره لوزراء الخارجية. فكريستوفر كان في حالة غيبوبة، بينما لا خبرة لدى أولبرايت لتمثيل بلدها في إطار السياسة الخارجية. لذلك نجد هذا التخبط من قبل وزيرة الخارجية ليس لضعفها ولكن بسبب ضعف الرئيس كلينتون نفسه في توجيه دفة الحكم في اتجاه معين.

إضافة لذلك هناك فراغ سياسي في المنطقة يسمح للولايات المتحدة بأن تتجه نحو فرض ما يسمى بالحقوق السيادية في المنطقة، فالولايات المتحدة لم تطور هذا التصرف وإنما شعرت بوجود هذا الفراغ، وبحسب دراستنا للعلوم السياسية فإن الفراغ لا يبقى فراغاً وإنما يملأ.

وقد قامت الولايات المتحدة بملء هذا الفراغ السياسي الذي تركته دول

المنطقة وعرضت نفسها لمثل هذا التدخل، وأصبحت الولايات المتحدة أكثر عدوانية في مطالبة دول المنطقة بخدمة مصالحها مما كانت عليه في الماضي.

محمد السعيد إدريس

لقد ركزنا كثيراً على المصالح الأمريكية في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية، ولم نركز بالدرجة نفسها على المصالح الخليجية، فهناك عدة مصالح خليجية، فمصالح إيران مع الخليج سواء في عهد الشاه أو في عهد الجمهورية الإسلامية أن تخرج أي قوة أجنبية غير خليجية من المنطقة، لأن إيران عندها طموحات زعامة في عهد الشاه وطموحات قوامة في الجمهورية الإسلامية. وكذلك كان العراق في السبعينيات ضد الوجود الأمريكي ويدعم الحركة الراديكالية العربية. وخلال حربه مع إيران في الثمانينيات كان صاحب مصلحة بإنشاء صداقة مع الولايات المتحدة، وحدثت تحولات في السياسة الخارجية العراقية سواء فيما يتعلق بالموقف في الصراع العربي ـ الإسرائيلي أو الموقف العدائي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الدول الخليجية الست، فلها مصالح مختلفة، منها مصالح اقتصادية، فالغرب مستهلك للنفط وهي تريد المحافظة على أسواقها لضمان ترويج هذه السلعة الأساسية. ولها مصلحة تتمثل في الاستقرار السياسي، فالولايات المتحدة توفر دعماً أمنياً، كما أن للدول الخليجية مصلحة سياسية، فالولايات المتحدة تملك أوراقاً كثيرة مع إسرائيل وتستطيع الدول الخليجية وبخاصة السعودية أن تدفع الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل لإنجاز تسوية سياسية بشكل ما أو بآخر في المنطقة العربية.

وعلينا البحث عن مستقبل هذه المصالح الخليجية المتعددة، فهل بالإمكان تحقيق مصالح أفضل للدول الخليجية.. وهل هذه المصالح مهددة؟

وتعقيباً على السمات الثلاث التي ذكرها د. عبد الخالق، ففي تصوري أن المسألة ليست مسألة عسكرة فقط، فالولايات المتحدة فرضت نظاماً أمنياً جديداً على منطقة الخليج له عدة سمات، فهو **أولاً** يقوم على مفهوم الأمن الاستراتيجي ومفهوم الأمن العسكري وليس مفهوم الأمن التعاوني ولا الأمن الشامل. و**ثانياً** انه يعطي من خلال هذه الصفة دوراً محورياً وأساسياً للولايات المتحدة باعتبارها القوة الكبرى التي تستطيع تحقيق هذا الأمن العسكري. و**ثالثاً** فهو نظام استبعادي بحيث لا يشمل العراق وإيران في أي صيغة لمستقبل هذا

الأمن، والسمة **الرابعة** وهي الأخطر ربطه لأمن الخليج بأمن الشرق الأوسط وتحديداً بالدور الإسرائيلي، فهو يمثل إيجاد ثغرة مباشرة لإسرائيل لتقوم بدور ما في إقامة علاقات خليجية ـ إسرائيلية.

وما كتبه دوري غولد في دراسته لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط جاء فيه أن الصواريخ العراقية التي ضربت إسرائيل مهدت لعهد جديد لم يكن موجوداً. وذهب غولد إلى حد الزعم أن أمن إسرائيل وأمن الخليج مرتبطان منذ إطلاق تلك الصواريخ.

المحور الثاني:
مشكلات في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية
(المداخلات)

عبد الخالق عبد الله

ننتقل الآن إلى المحور الثاني، آملين أن نركز بشكل خاص على المشكلات التي تعترض العلاقات الخليجية ـ الأمريكية. من الواضح أن هذه العلاقات مرت في السابق، وتمر حالياً، بمجموعة من المشكلات القديمة إضافة إلى مشكلات جديدة برزت مؤخراً. ومتى تراكمت هذه المشكلات أثرت بشكل حاسم في مستقبل العلاقات.

والسؤال المطروح: ما هي مصادر الخلل في هذه العلاقات إذا كان هناك خلل.. وهل تعاني هذه العلاقات خللاً.. وما هو؟ على أمل التطرق إليه من أبعاده المختلفة.

علي الغفلي

أختار هنا في الحديث عن الخلل في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية ذلك الذي يتحدث عن عدم التوازن في هذه العلاقات مع عدم إغفال أهمية الأوجه الأخرى. ولتفصيل ذلك أرى أن هناك حالة من عدم التوازن الخطير بين الولايات المتحدة والدول الخليجية من ناحية القوة العسكرية المتوافرة لهما.. فصحيح أن الولايات المتحدة قادرة على توفير الشعور بالأمن على الأقل لدى دول الخليج، إلا أنها لا يمكن أن توصف بأنها دولة صديقة لدول الخليج.

إن للولايات المتحدة، كدولة عظمى، اتجاهات ورؤى عالمية، ولها التزامات تجاه أطراف أخرى نعتبرها نحن عدوة لنا، فالتزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل وعدم ترددها حتى في إغضاب وإحراج الحكومات العربية إذا استلزم الأمر ذلك، لتأمين المصالح الإسرائيلية، يقللان من إمكان وصف العلاقات الخليجية ـ الأمريكية بأنها علاقات صداقة.

وقد أسهمت الولايات المتحدة ـ أو على الأقل شجعت ـ في إنشاء محور أنقرة ـ تل أبيب، وهو محور غير عربي ذو عواقب وخيمة على المصالح العربية، وهذا يجعل من الصعب وصف الولايات المتحدة بأنها دولة صديقة لدول الخليج.

إن دخول الولايات المتحدة والدول الخليجية في علاقات شراكة أمنية نتج منه مثال كلاسيكي لتوزيع التزامات التحالف. فالولايات المتحدة هي الطرف القوي، ودول الخليج متواضعة من حيث القوة العسكرية، لكن الولايات المتحدة توفر شعوراً بالأمن وهذا هو المردود الذي يعود على الدول الخليجية.

وفي المقابل يجب أن تتوقع دول الخليج أن تدفع الثمن لهذا الشعور بالأمن، وهذا يتمثل في حريتها في اتخاذ قرارات سياسية قد تكون في بعض الأحيان سيادية، حول تحديد الجهات التي يجب شراء الأسلحة منها، وأي المواقف التي يجب اتخاذها حول المواقف الدولية الناشئة، حيث ستدفع مقابل شعورها بالأمن في صورة فقدانها لجزء من حريتها في اتخاذ قراراتها بنفسها.

وكذلك تدفع الولايات المتحدة ثمناً لهذه العلاقات، فهي تكتسب ذلك الجزء من حرية القرار الذي فقدته الدول الخليجية، ولكنها تدفع ثمن مخاطرتها في الدخول في صراعات أو اشتباكات عسكرية لا تصب بشكل مباشر في مصالحها. ولهذا يجب دائماً النظر إلى العلاقات الخليجية ـ الأمريكية على أنها تحتوي على مكاسب ومخاطر، لكن القوة العسكرية الضخمة للولايات المتحدة، وبصفتها دولة عظمى، تجعل لديها القدرة على تقليل مخاطر علاقاتها العسكرية المتميزة مع دول الخليج، وهي تستطيع الدخول في حربين في مكانين مختلفين في العالم في آن، والانتصار في كليهما، لذلك يمكن اختزال موقفها العسكري في الخليج إلى مجرد القيام بعمليات عسكرية سريعة وحاسمة يتوقع في أغلب الأحيان ألا تصيب الولايات المتحدة بخسائر بشرية غير محتملة أو كبيرة.

والأمز الآخر الذي يصب في الخلل في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية هو محاولة القادة الأمريكيين تحويل الانتباه عن المشاكل التي تنشأ في الداخل، وقلة التأييد للرئيس الأمريكي للقيام بعمل عسكري في الخارج ليس لأسباب أمنية وإنما لأسباب سياسية أو شخصية، لتعزيز موقف الرئيس في الداخل تجاه الشعب وتجاه الحزب الذي ينتمي إليه. وفي الخليج فرصة مؤاتية للولايات المتحدة لممارسة هذا النوع من السياسات، لأن عملها العسكري هذا لا يمثل أي مخاطر تذكر. ونظراً لوجود دول متهمة في الخليج مثل إيران والعراق، فإن هذا يمكن أن يصنع منها تهديداً يبرر من خلاله التدخل العسكري الأمريكي ودول الخليج لا تريد أن تجعل من منطقة الخليج مسرحاً للرئيس الأمريكي ليقوم بعمليات عسكرية لا تخدمها مباشرة، وإنما تخدم مصالحه السياسية.

تركي الحمد

أعتقد بأنه يمكن تلخيص المشكلات التي تواجه العلاقات الخليجية ـ الأمريكية في خمس نقاط:

١ ـ إن التفرد الأمريكي في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية جعل الإدارة الأمريكية تنظر إلى منطقة الخليج على أنها منطقة دومينو.

٢ ـ عدم تفهم المصالح الخاصة لدول المنطقة لأن الولايات المتحدة تفترض بالضرورة أن مصالحها متوائمة مع مصالح المنطقة. ولكن الاتفاق المصلحي في فترة من الفترات لا يعني الاتفاق على طول الخط، وأعتقد بأن الإدارة الأمريكية الحالية غير قادرة على استيعاب ذلك.

٣ ـ لا شك في أن الوجود العسكري ضروري نتيجة ضعف دول الخليج في الوقت الراهن، لكن هذا قد يكون خطراً في المستقبل، لأن الوجود العسكري يعني استنزاف اقتصاد المنطقة وظهور القوات له آثار اجتماعية وثقافية وتحديات قد تؤدي إلى عدم استتباب الأمن الداخلي في سبيل المحافظة على الأمن الخارجي.

٤ ـ غياب السياسة الخليجية الواحدة. . . فالمشكلة أن مجلس التعاون وجد في ظروف معينة، وهناك من ينظر إلى أنه كان من المفروض أن يختفي بعد اختفاء تلك الظروف مثل الغزو السوفياتي لأفغانستان والثورة الإيرانية.

على أنه يجب أن يتم تفعيل دور مجلس التعاون، فمنذ البداية ونحن

نسمع عن جيش خليجي واحد، وعن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، من دون أي تنفيذ، لأن هناك من يقف ضد تنفيذ هذه الاتفاقية وهذا لا يجوز. . . حتى الرؤية السياسية الواحدة غير موجودة.

٥ ـ في الحديث عن الأمن يركز دائماً على مفهوم الأمن الخارجي ومفهوم الأمن العسكري فيما تترك مسألة الأمن الداخلي، ويترك المفهوم الشامل للأمن الاقتصادي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ولذلك يجب التركيز على تحقيق الأمن الداخلي كما نسعى إلى تحقيق الأمن الخارجي.

فؤاد شهاب

إن عدم التوازن في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية هو أهم خلل، لأنه بين دولة كبيرة ودول صغيرة حجماً وسكاناً واقتصاداً، إضافة إلى عدم قدرة هذه الدول على حماية نفسها، وعدم قدرتها على بلورة رؤية للدفاع عن نفسها أمام جيرانها، وبخاصة العراق وإيران، وهذا أعطى أمريكا التفرد بالمنطقة.

وكما ذكر د. تركي الحمد، هذا التفرد، كما أن له جانبه في حماية الأمن الخارجي، إلا أن له انعكاسات سلبية كثيرة داخلياً.

النقطة الأخرى التي أعتقد أنها من أهم نقاط الاختلاف هي الموقف من إسرائيل، فدول الخليج ترى أن السياسة الخارجية الأمريكية مطبوعة دائماً بطابع إسرائيلي أو تطبق المفاهيم الإسرائيلية، في حين أن أمريكا تطالب دول الخليج العربي بالتطبيع مع إسرائيل، وهذا ما يرفضه العرب ودول الخليج. وتريد أمريكا من دول الخليج أن تقدم التسهيلات العسكرية كافة من دون أي تساؤل، وبعض المسؤولين الأمريكيين في نقاشاتي معهم يقولون إنهم لا يستطيعون حماية دول الخليج ما لم يتم فتح حدود هذه الدول على مصراعيها لنعمل فيها ما نشاء. وهذا له سلبيات كثيرة على الأمن الداخلي والوضع الاقتصادي.

الخلاف الآخر في الموقف من العراق، وقد طرح مؤخراً سيناريو لتقسيم العراق، فهل التقسيم مصلحة أمريكية وبالتالي مصلحة إسرائيلية لخلق كيان طائفي في الجنوب وعرقي في الشمال، معناه خلق كيانات أخرى في المنطقة، ورسم خارطة جديدة للمنطقة؟ فهل هذا التقسيم مصلحة أمريكية وإسرائيلية تطبق بأيد أمريكية؟ وهل إنهاء القوة العراقية كما حدث مصلحة أمريكية، وقد أسقطت الورقة العسكرية العربية في مواجهة التحدي الإسرائيلي؟

نحن نعرف أن العراق شارك في معظم الحروب العربية ـ الإسرائيلية في السابق، وإفراغ العراق من قوته يعطي الريادة لقوة غير عربية في المنطقة وهي إيران، وربما أن مصلحة أمريكا هي ذلك ومعها المصلحة الإسرائيلية، إلا أن المصلحة العربية هي غير ذلك.

فهل التوتر في المنطقة مصلحة أمريكية.. وهل التوتر سيبقى قائماً إلى ما لا نهاية.. وإلى أين سينتهي هذا الوضع الذي استنزف كل ما لدينا؟ أعتقد بأن المستقبل أسوأ مما هو عليه الآن.

عبد الله عمران

في تصوري أن أبرز المشكلات التي تواجه العلاقات الخليجية ـ الأمريكية هي عدم وجود مشكلة أصلاً! فمن خلال تتبعنا للعلاقات الأمريكية في هذا القرن لم نجد علاقاتها حتى مع أوروبا متوازنة! وخلال فترة العزلة وتوجه أمريكا نحو الجنوب، خلقت علاقات مع دول أمريكا الجنوبية، وكانت علاقات تابع ومتبوع، والذي حصل أن هذه الدول إما استسلمت أو تحولت إلى مجالات اقتصادية مستنزفة. أما بعض الدول فقد ثارت على نفسها ومنها من أحبط، وبعض الثورات ما زالت قائمة مثل كوبا.. هذه صورة من العلاقات الأمريكية مع دول العالم، وكذلك الأمر في علاقتها مع اليابان، وقد كانت علاقة هيمنة وسيطرة، ولكن الشعب الياباني يتمتع بالذكاء فحاول الاتجاه اتجاهاً آخر. وبالنسبة إلى كوريا فلم تكن لهم معها علاقات متميزة موجودة وإنما مصالح.

وقد يكون الأمريكيون في الداخل يناصرون الديمقراطية، ولكنهم في الخارج لهم استراتيجيا مختلفة، فعلاقتهم بالشاه وبماركوس وسوهارتو ليست إلا دليلاً على ذلك، وهو الحال نفسه مع كل الأنظمة الدكتاتورية والدموية الموجودة في العالم.

لم تخلق أمريكا أي علاقة متوازنة مع غيرها إلا علاقة الهيمنة والمصلحة، حتى مع دول حلف الأطلسي والدول الأوروبية، وتحاول حالياً أوروبا أن تثأر لنفسها وتجد لها طريقاً مغايراً. كما أن شعوب الاتحاد السوفياتي أدركت أنها كانت ضحية الوعود، ولم يجدوا غير التراجع الاقتصادي.

وأتصور أنه علينا أن نغير ما بأيدينا، وأن نحدد علاقاتنا سواء بأمريكا

أو بغيرها. . فمجلس التعاون منذ عام ١٩٨١ لم يحقق الهدف المنشود منه حتى على الجانب الاقتصادي، وكان من الممكن أن يكون مجلس التعاون هو البديل، وأن يحقق أهدافاً كبيرة، ويعتمد استراتيجيا معينة، ويخلق مطبخاً سياسياً معيناً يستطيع أن يتعامل مع الدول بكفاءة أعلى، لكن هذا المجلس، حتى هذا الوقت، عاجز عن تحقيق هذا التوجه، وفي الوقت نفسه لو كان المجلس قوياً وله رؤية واضحة لكان من الممكن أن تأخذ العلاقة مع إيران منحى آخر، وكذلك الأمر مع العراق، وهما العقبتان اللتان تدخل من خلالهما الولايات المتحدة إلى المنطقة.

إذن البديل يكمن في تقوية مجلس التعاون وحل المشاكل الإقليمية الموجودة. وبرغم أنه قد لا يحدث ذلك قريباً، نظراً لعدم وجود رؤية سياسية واضحة للنظام العراقي، فهو يخلق المشاكل ويلعب بعكس ما يجب أن يكون، وهذا مبرر واضح لأن تبقى هذه الدول الصغيرة في حالة رعب وحاجة إلى البحث عن الأمن بشكل دائم من خلال التدخل الخارجي.

وبالنسبة إلى إيران فالمشاكل التي حدثت أيام الشاه يمكن حلها بعلاقات متوازنة، بإعادة الحقوق للإمارات عبر إعادة جزرها وعدم التدخل في شؤون دول المجلس، وربما تتغير التوجهات الإيرانية الحالية، وهذا مرهون بما يحصل في الداخل الإيراني.

واتفق مع د. تركي الحمد بالنسبة إلى استبعاد أن تكون العلاقة مع أمريكا غير ما هي عليه حالياً. ولكن بالنسبة إلى مسؤولية الدول الخليجية، فلو أخذ مجلس التعاون وضعاً معيناً وحاولنا فهم مصالحنا بطريقة أفضل، وتعاونا في عملية إنشاء قوة واحدة تدافع عن هذا الإقليم، وأصبح لنا سياسة موحدة في الأوبك وفي الخارج، فأتصور أنه يمكن على المدى البعيد أن نفرض أنفسنا ونحدد علاقاتنا مع هذه الدول كيف تكون.

يوسف الحسن

أعتقد بأن حديثنا السابق عن سمات العلاقات يحمل في حد ذاته هذه السمات للمشكلات. وباختصار فإن مشكلة هذه العلاقات أنها غير متوازنة وغير ودية وتفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية المشتركة.

والسؤال هنا هو: ما هي المدركات الخليجية والأمريكية لهذه المشكلات؟ كيف ينظر الأمريكيون إلى إشكالية هذه العلاقات أيضاً؟ المدركات

الخليجية يمكن تلخيصها في الآتي:

١ ـ الشعور بالقلق تجاه تزايد الأعباء المالية لهذه العلاقات من جراء سياسات أمريكية معينة في استخدام القوة وفي مبيعات الأسلحة.

٢ ـ معارضة استمرار الحصار على العراق وعلى إيران ومعارضة سياسة الاحتواء.

٣ ـ معارضة إشاعة وتضخيم التهديدات الخارجية لمنطقة الخليج.

٤ ـ نقد الدعم غير المشروط والمواقف الأمريكية المنحازة للسياسات الإسرائيلية.. وبخاصة تجاه رفض إعادة حقوق الفلسطينيين وازدواجية المعايير في موضوع أسلحة الدمار الشامل.

٥ ـ مظاهر التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية الخليجية وبخاصة تجاه قضايا هي في الإدراك الخليجي قضايا مرتبطة بالخصوصيات الخليجية، ولعل ما صدر منذ أيام قليلة عن وزارة الخارجية الأمريكية حول تقرير حقوق الإنسان فيه الكثير من ازدواجية المعايير وعدم تفهم الكثير من خصوصيات المنطقة، ما قد يسهم في إبراز مشكلات جديدة في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية.

٦ ـ الشعور بالضغوط الأمريكية للحيلولة دون بلورة موقف خليجي موحد تجاه العراق، وممارسات هذه الضغوط كثيرة ومتنوعة بعضها معلن والآخر غير معلن.

٧ ـ عدم التشاور في شأن تعديل حتى السياسات الأمريكية الأخيرة والتي يعتبر الكثير أن استمرارها يزيد التوتر ولا يقوم بحله.

أما المدركات الأمريكية، فهناك إشكاليات ومشكلات لهذه العلاقات أبرزها:

١ ـ عدم الارتياح للانتقادات المتكررة رسمياً وشعبياً وإعلامياً، سواء في ما يتعلق بحالة العراق أو تلك التي ذكرها د. عبد الله عمران في شأن ليبيا وإيران وفلسطين.

٢ ـ نقد استمرار عدم القدرة على بناء القوة الدفاعية المشتركة في الخليج.. فدول الخليج تحمل هذه المسؤولية، مع أن هناك دوراً أمريكياً ضاغطاً إقليمياً تجاه عدم بلورة هذا الموقف.

٣ ـ قضايا الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

٤ ـ الشعور بالعجز في فهم المحددات والرؤية الخليجية، التي تؤثر في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، مثل دور ثقافة اللااهتمام لدى الشعب الأمريكي تجاه قضايا المنطقة، إلا عندما تتأثر مصالح الإنسان العمومية.

٥ ـ دور مراكز البحث والدوائر الداخلية المحيطة بمؤسسة الرئاسة، وهي الغالبة الآن، وأقصد بها البيت الأبيض والأمن القومي والتي يغلب عليها الطابع غير الودي اليهودي دون التعرض للديانات.. فإذا أردنا أن نحصي العدد فهي أكثر الإدارات التي غلب عليها الطابع اليهودي، وهم المؤثرون في رسم وتوجيه هذه السياسات.. ومن أبرز هذه الشخصيات الباحث المعروف منذ السبعينيات كوردزمان، وبصمات أصابعه واضحة على السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، بالإضافة إلى غيره.

خليل جهشان

بالنسبة إلى نقاط الضعف في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية يمكن حصرها في نقاط عدة:

١ ـ من وجهة نظري اعتبرها علاقات قصيرة الأمد وهشة ومؤقتة وغير مستقرة، وليس لها بعد نظر لا من الطرف الخليجي ولا من الطرف الأمريكي. وهي بحاجة إلى إعادة التقييم من قبل الطرفين.

٢ ـ بالنسبة إلى تعريف المصالح، تكلمنا عن الشق الأمريكي وقد نختلف مع طبيعة وهوية المصالح الأمريكية في المنطقة، ولكن على الأقل علينا معرفتها. فكل خطاب رسمي أمريكي يبدأ بسرد هذه المصالح، بينما لم ألحظ في أي خطاب لأي رئيس عربي أو رئيس وزراء يحدد فيه هذه المصالح.

غياب الرؤية الواضحة من الطرف العربي لا شك في أنه يؤثر، فمن طبيعة عملنا مع صانع القرار الأمريكي نواجه دائماً هذه المشكلة، حيث يدعي صانع القرار الأمريكي عدم مطالبة الحكام العرب بأي شيء نعرضه عليهم. ويكون الجواب لماذا تريدوننا أن نكون عرباً أكثر من العرب؟

٣ ـ ظاهرة ما يمكن تسميته بـ «تغييب الذات» من قبل دول الخليج.. فدول الخليج لها تأثير هائل في الساحة الأمريكية ولكنها تعاني عقدة نقص في التعامل مع الولايات المتحدة، وتغيب نفسها عن محاولة التأثير في السياسة

الأمريكية، وترضى بهذا الدور المحدود، وبفرض الولايات المتحدة تصرفات معينة عليها. وعلى سبيل المثال قرأت مؤخراً أن دول مجلس التعاون الخليجي فتحت لها مركزاً في بروكسل لحل مشكلات معينة مع أوروبا.. ولكن أين مثل ذلك في الولايات المتحدة حيث إن هذه الدول الست تعتبر مصالحها قوية ومتشعبة ومتميزة معها.

وإذا لم يطلب من الولايات المتحدة أن تتعامل مع مجلس التعاون كمجلس تعاون، فهي كما ذكر أحد الزملاء لا تفضل أن تتعامل مع العرب ككل، وإنما مع كل دولة على حدة، الولايات المتحدة ترفض التعامل حتى مع جامعة الدول العربية، وترفض أي اعتراف رسمي بها. ومع أن مجلس التعاون الخليجي يحظى بالاعتراف الرسمي، ولكن ليس في الواقع بينه وبين النظام الأمريكي أخذ وعطاء. لذلك أصبحت العلاقة الأمريكية مع دول مجلس التعاون كشارع ذي اتجاه واحد، أمريكا تطلب وتأخذ، ودول الخليج لا تطلب البديل.

ولا شك في أن ما ذكره د. تركي الحمد حول غياب السياسة الخليجية الواحدة واضح على الساحة الأمريكية، وهذا جزء رئيسي من الخلل بين الطرفين، ولكن المطلوب ليس سياسة خارجية موحدة، فهذا صعب جداً. والمطلوب حد أدنى مشترك من بلورة مصالح دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة، ولنترك الخلافات على حدة، ونركز على النقاط التي تجمعنا كست دول، فهذا سيؤثر كثيراً في العلاقات مع أمريكا.

أما فيما يختص بتصرف الولايات المتحدة بطريقة معينة أو بأخرى، فالمشكلة أننا كعرب نتوقع من الولايات المتحدة أن تتصرف وكأنها نظام عربي، وأن تتصرف عبر سياسة طويلة الأمد.. فالنظام الأمريكي لا يسمح بسياسات طويلة الأمد، وسياساته كلها قصيرة الأمد، وهناك أدوار لجهات أخرى نحن غير معتادين عليها كعرب مثل الكونغرس. فقد التقيت مع أكثر من عشرة رؤساء عرب خلال السنين الماضية واشتكوا من نقض اتفاقاتهم مع البيت الأبيض، لذا فإنه ليس هناك أي دور جدي عربي مع الشق التنفيذي الآخر في الولايات المتحدة.

محمد السعيد إدريس

يبدو أن هناك شبه إجماع على أن العلاقات الخليجية ـ الأمريكية غير

متوازنة، وأن مصلحة الولايات المتحدة تغلب عليها، ولكن ما هو سبب ذلك؟ وعلى من تقع المسؤولية؟ الولايات المتحدة، من منظور مصلحتها الأمريكية البحتة، تؤدي دور دولة لها مصالحها، وربما يكون النظام الدولي والتحول الذي حصل فيه قد أديا إلى هذا الخلل الكبير، وبخاصة بعد غياب القوة السوفياتية القادرة على تهديد المصالح الأمريكية، حيث كان حضورها يعطي الدول العربية قدرة إلى حد ما على المساومة مع الولايات المتحدة. ولكن الدول العربية تتعامل حالياً مع الولايات المتحدة وظهرها إلى الحائط، وليس هناك من يساندها لفعل شيء مع الولايات المتحدة.

على رغم ذلك فأنا أعتقد أن المسؤولية تقع على عاتق الدول الخليجية لأسباب كثيرة:

١ ـ إن العلاقات في إقليم الخليج أغلبها علاقات صراعية، وهذا يفتح المجال للآخرين، وبخاصة أن توزيع القوى في النظام الخليجي غير متوازن، مما يجعل الضعيف يسعى إلى التحالف مع طرف خارجي إما إقليمي أو دولي لمساندة مواجهته للأطراف المعتدية.

٢ ـ فصل الأمن الخليجي عن الأمن العربي.. يضعف الوزن الخليجي في التفاوض مع الولايات المتحدة.

٣ ـ الدول الكبرى تستطيع أن تتدخل في الدول الصغرى، أو في النظم الإقليمية عن طريق الدفاع عن مصلحة مهددة والتدخل لموازنة قوى منافسة، والتدخل بطلب من دولة عضو في الإقليم.

وهذه الأسباب الثلاثة توافرت للولايات المتحدة، لذا تبدو الدول الخليجية مصدر مصلحة مهمة للولايات المتحدة ولا تستطيع أن تساوم لتركها لأحد، أو تتركها معرضة للخطر أو للتهديد. وقد تدخلت الولايات المتحدة لمواجهة المنافس السوفياتي، وتدخلت عندما طلبت الكويت رفع الأعلام الأمريكية وحماية ناقلات النفط عام ١٩٨٦ ثم زادت كثافة الوجود العسكري الأمريكي حتى عام ١٩٩٠ ورفضت الولايات المتحدة المطالب العراقية والإيرانية بتفريغ المنطقة من الأساطيل الحربية، بحجة وجود أخطار إقليمية تهدد المصالح الأمريكية، وإن تلاشى الخطر السوفياتي.

وإذا كنا نسعى لتحقيق التوازن في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية، فيجب بداية معالجة أسباب القصور في الأداء السياسي الخليجي في العلاقات مع الولايات المتحدة.

خلدون النقيب

إذا ما دققنا في ما قيل فهناك شبه إجماع على تشخيص مواطن الخلل في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية، وهذا شيء إيجابي.

ربما نعتبر نحن الكويتيين مدينين للولايات المتحدة بتحرير الكويت. وحسبما ذكر د. عبد الخالق عن الحقوق السيادية، فهذه الحقوق السيادية تمارس علينا بكل وضوح، وأذكر عندما زار الوفد البرلماني الكويتي ـ بعد عودة مجلس الأمة ـ الولايات المتحدة والتقى بأعضاء الكونغرس، وقد كنت أحد المرافقين للوفد، كان الحديث دائماً أن الكويت مدينة لنا، ويجب أن تقوموا بكذا وكذا، لأن أبناءنا ماتوا في سبيل تحرير الكويت.

الخلل الآخر الموجود في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية يتعلق بالتنسيق الأمني، وأعتقد بأن هذه قضية واحدة.. فالولايات المتحدة لا تشجع أي تنسيق أمني لأنها تفضل التعامل مع دول الخليج على مستوى ثنائي، وسبب ذلك هو التبرير الذي يقدمه الأمريكان بأن حكومات الخليج لا يثق بعضها ببعضها الآخر. وترتب على ذلك موضوع التسلح، وهذه قضية جوهرية.. فقد استنزف التسلح مواردنا المالية، ولم تنجح دول المجلس بتنسيق شراء الأسلحة.

وعندما كان الحديث في الستينيات عن المجمع الصناعي العسكري الاستخباري في أمريكا تصورنا أن ينتهي دوره هذا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لكن هذا المجمع العسكري الاستخباري الأمريكي موجود في أغلب العواصم العربية، ويلعب دوراً كبيراً جداً، وبشكل خاص في دول الخليج.

موطن آخر للخلل يتمثل في تفرّد الولايات المتحدة بحل القضية العراقية، فالولايات المتحدة اختطفت موضوع العراق من الدول الخليجية ولم يعد لها أي مبادرة حول ذلك، بل انها تمنع فرنسا والدول الأوروبية وروسيا والصين من التدخل في هذا الموضوع. وتتعامل مع الوضع الشاذ في العراق باعتباره قضية تخص الولايات المتحدة فقط. وكل ما تستطيع الدول الخليجية عمله هو انتقاد السياسة الأمريكية في هذه الجزئية، أو تلك، مثل استمرار الحصار، وتقسيم العراق، فالعراق مقسم حالياً، ولكن ليس على المستوى الرسمي.

أخيراً، فإن الخلل في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية يكمن في اتفاق السياسات الأمريكية مع السياسة الإسرائيلية وأنها لا تختلف عنها، وهذا الوضع سوف يستمر بسبب تغييبنا لذاتنا، فعندما رعت الولايات المتحدة التحالف الأمني الإسرائيلي ـ التركي، وعمل على جر الأردن إليه، فقد خلقته نظراً لوجود علاقات تاريخية بين تركيا وحلف الناتو وبين إسرائيل، وليس هذا بشيء جديد وإنما الجديد هو إظهار دور الأردن. وخلال السنوات القريبة القادمة فإن الولايات المتحدة سوف تستهدف إيران، وإيران لها أهمية خاصة ليس بالنسبة لدول الخليج فقط، وإنما لدورها في منطقة وسط آسيا. وأعتقد أن كل جهود الولايات المتحدة ستكون نحو التوصل إلى مصالحة بأي شكل من الأشكال مع إيران. ويجب الانتباه إلى الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة للتطبيع مع إيران.

التعقيبات

عبد الخالق عبد الله

ونحن نشخص الخلل في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية نرى بوضوح هذا الخلل، ولكن أمريكا ودول مجلس التعاون تتصرف وكأن ليس هناك خلل في هذه العلاقات، بل هناك شعور بعدم وجود مشاكل تستحق النظر فيها، أو أنها تهدد استمرار هذه العلاقات. وحتى هذه اللحظة فإن دول الخليج تتصرف وكأنها قابلة بهذه العلاقات سواء أكانت متوازنة أم غير متوازنة، وأمريكا تتصرف وكأنها قابلة بهذه العلاقات رغم بعض المآخذ على السياسات الخليجية.

وهذا يدفعنا للتفكير والبحث عن مصادر قوة هذه العلاقات، فمنذ عام ١٩٧١ حتى الآن، يبدو أن هذه العلاقات مستندة إلى أسس متينة وهي مستمرة رغم كل هذه المشكلات، وأعتقد أن قوة العلاقات الخليجية ـ الأمريكية كامنة في الالتزام النصي من قبل الطرفين بمسؤوليات كل طرف، وأعتقد أن دول الخليج مرتاحة كل الارتياح بأن الولايات المتحدة توفر لها حماية سياسية أمنية مطلقة، وبخاصة مقابل إيران والعراق، والاتحاد السوفياتي في السابق، إذا كان هناك أي تهديد. وتحرص أمريكا في كل أزمة على إظهار التزامها بكل ما يترتب على ذلك من إرسال الجنود والطائرات والأسطول الخامس إلى المنطقة.

في المقابل، فإن أمريكا تدرك مدى التزام دول مجلس التعاون بشقها ومسؤولياتها في هذه العلاقات، وهذه المسؤوليات أساساً قائمة على الاعتدال السياسي والاقتصادي والنفطي.

ودول الخليج ملتزمة بأن يصل النفط بأسعار وكميات معقولة، وأن تكون استثماراتها داخل الولايات المتحدة ولصالح اقتصادها، وأن تكون اقتصاداتها مفتوحة للشركات الأمريكية أكثر من أي شركات أخرى.

والسؤال هو: هل يمكن أن تتزحزح هذه القوة وهذه الأرضية الصلبة.. وهل يمكن أن تجد هذه المشكلات منفذاً لها لاختراق هذه القوة؟ أرجو أن نأخذ هذا الموضوع خلال التصفيات بعين الاعتبار.

علي الغفلي

من الواضح جداً أن توزيع القوة العسكرية ليس في صالح الدول الخليجية، وأنه في صالح الولايات المتحدة. ولكن القوة العسكرية تبقى عنصراً واحداً من عناصر القوة القومية للدول، فهناك عناصر أخرى يجب النظر إليها، وهنا أركز على القوة الدبلوماسية التي يجب النظر إليها على أساس أنها عنصر من عناصر قوة الدول، فالولايات المتحدة على الرغم من كونها دولة عظمى عسكرياً واقتصادياً إلا أنها لا تنجو من الوقوع في مطبات إخفاق دبلوماسي بين الفينة والأخرى.

أما بالنسبة إلى دول الخليج، فطالما سلمنا بوجود خلل في القوة العسكرية التي لديها مقارنة بالولايات المتحدة، فسوف يصبح الوضع سيئاً جداً إذا كانت تعاني ضعفاً في المهارات الدبلوماسية والسياسية. والجمع بين الضعف العسكري والدبلوماسي سوف يجعل دول الخليج في موقع لا تحسد عليه.

لقد طرح د. عبد الخالق أن المؤسسة العسكرية والبنتاغون هي التي تدير طرف العلاقات مع الدول الخليجية، والتساؤل الآن إذا كان هذا الكلام صحيحاً: مع من يتعامل البنتاغون.. هل يتعامل مع المؤسسات العسكرية في دول الخليج؟ أنا لا أعتقد ذلك. ومن حقنا أن نتساءل عن قدرة المؤسسات العسكرية في التعامل مع الدول الأخرى.

وما تبقى من الدور الدبلوماسي الذي تلعبه وزارات الخارجية في الدول الخليجية في تعاملها مع الولايات المتحدة هو مثار تساؤل أيضاً، لأنه يتعلق

بالمهارات المتوفرة لهؤلاء الدبلوماسيين، ومدى فعالية المهارات الدبلوماسية لدول الخليج ضمن سياق عمل الحكومات.

إذا كان هناك تنافس بين وزارة الخارجية والمؤسسات العسكرية، فإنني أذكر هنا بأن النجاح الذي حققه الكيان الصهيوني بالخروج من العزلة المفروضة عليه كان بسبب تمكن وزارة الخارجية في إسرائيل من انتزاع دور كانت تحتفظ به وزارة الدفاع الإسرائيلية لنفسها في صنع وإدارة السياسة الخارجية. وبالتالي وجدنا هناك انطلاقات دبلوماسية ناجحة. لذلك في حالة معاناة أي دولة من ضعف دبلوماسي يجب أن تعود الدبلوماسية إلى دوائرها الطبيعية.

خليل جهشان

بالنسبة لموضوع الخلل في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية، فمن المؤسف غياب الآلية لمحاولة حل هذا الخلل. وقد شعرنا بذلك مؤخراً في حديث مع الإدارة الأمريكية، حيث طرحنا فكرة إنشاء لجنة مشتركة ابتداء من الدول المقربة للولايات المتحدة مثل دول الخليج والدول العربية الصديقة، وترك الدول العربية التي لا تربطها علاقة متينة مع الولايات المتحدة، وذلك من أجل إعادة النظر في العلاقات الثنائية وكيفية دخول القرن الحادي والعشرين بطريق أفضل. وقد طرحت المشروع على المسؤولين العرب خلال زيارتي الأخيرة هذه وبخاصة السعودية وقطر والإمارات، وكان رد الفعل لغاية الآن حذراً جداً، ولكن يمكن دفع هذه القضية مع الدعم والدور الرسمي في الأساس.

بالنسبة لموضوع ازدواجية المعايير بشأن حقوق الإنسان، فهذه قضية مزعجة جداً للجالية العربية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتطرح دائماً في الاجتماعات مع المسؤولين الأمريكيين. ويبدو لي أنها ليست فقط ازدواجية وإنما هناك عنصرية. فبعد خمس وعشرين سنة من العمل في هذا المجال أؤكد على نوع من العنصرية في هذا المجال، وكأن العربي لا يتقبل فكرة الديمقراطية، ويبدو أن هناك قناعة لدى صانع القرار السياسي الأمريكي بعدم إضاعة الوقت.

فؤاد شهاب

لم تعرف المنطقة تاريخياً الاستقرار إلا عبر قوة أجنبية تساعدها على

الاستقرار، وهذا الاستقرار كان عبر الهيمنة البريطانية لمائة وخمسين عاماً، ولمعرفة لماذا الخليج مهم بالنسبة لأمريكا ولماذا أمريكا مهمة بالنسبة للخليج، فإن الخليج مهم بالنسبة لأمريكا لأنها تريد النفط بأسعار معتدلة لأطول فترة ممكنة، وتريد التبادل التجاري، ولذلك يهمها الاستقرار في هذه الدول. أما دول المنطقة، فحيث إنها دول نفطية وتريد المحافظة على كيانها السياسي، وهناك أمريكا التي تستطيع أن تؤمن لها هذا الاستقرار، وهذا الاستقرار ينعكس إيجابياً على سوق النفط، فهي تستطيع أن تنتج وتبيع وتستثمر في الداخل. ولذلك فالعلاقة متشابهة وتخدم الطرفين.

وهذه العلاقة موجود إلى جانبها العراق وإيران، وتاريخها مع دول المنطقة تاريخ صراع تريد منه الهيمنة أكثر مما تريد التقارب. فنحن نسمع حالياً أن إيران تريد أن تقيم صيغة أمنية ما لعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ولكنها تتسلح فلماذا هذا التسلح؟ فهذا التسلح يدفع الدول الخليجية أيضاً إلى التسلح، مما يؤدي إلى الاستنزاف. وعندنا مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث، وتطالب دول مجلس التعاون إيران بالجلوس لحل هذه المشكلة، والتي كان من المفترض أن تحل مع سقوط الشاه، لكن تأجيلها عقدها، وأنا أعتقد أن إيران أمامها فرصة كبيرة إذا ما جلست مع دولة الإمارات، وحاولت حل مشكلة الجزر عن طريق المفاوضات المباشرة أو عن طريق محكمة العدل الدولية، فأعتقد أن هذا يبني لها جسراً قوياً ومرصوفاً للوصول إلى علاقات ودية مع دول مجلس التعاون هي بحاجة لها أكثر مما دول الخليج هي بحاجة لها.

أما المشكلة مع العراق، فلا يمكن الوثوق بالنظام العراقي، وهو على الطرف الآخر، فأنا أعتقد أن وجود هاتين القوتين هو الأساس الذي جعلنا نقبل بالعلاقات الخليجية ـ الأمريكية رغم عدم التوازن فيها.

يوسف الحسن

إن الخلل محسوس حتى على المستوى الرسمي في كلا الجانبين، وهناك شواهد كثيرة أبرزها حديث السفير الأمريكي هنا قبل ما يقارب من الشهر حيث برز لب المشكلة التي نتحدث بها الآن، وكان هناك موقف شعبي ورسمي برفض هذه التدخلات. ويمكن إرجاع أسباب الخلل في هذه العلاقة إلى ما يلي:

١ ـ إن هذه العلاقة قائمة على وجود تهديدات، ولم تبن على أساس

علاقات طبيعية تقوم بين مجموعة أو اقليم وبين دولة أخرى، فهناك علاقات بريطانية وفرنسية مع منطقة الخليج وكذلك يابانية، لكن العلاقات مع الولايات المتحدة قامت على أساس مواجهة تهديدات خارجية.

٢ ـ إن استعراض القوة واستعمالها هي أبرز هذه المشكلات، وهذا النوع من الاستعراض والاستعمال ليس هو أفضل طريقة لمواجهة وحل التهديدات الخارجية.

٣ ـ إن سباق التسلح الذي ذكره د. فؤاد شهاب يحمل تهديدات مستقبلية خطيرة وبخاصة في مجال أسلحة الدمار الشامل، والتي تشير الكثير من التقديرات إلى أن إيران خلال ٥ ـ ١٠ سنوات ستكون قادرة على امتلاكها مما يفتح الباب إلى هواجس ليست قليلة.

٤ ـ إن التنافس في توثيق العلاقات مع منطقة الخليج، يزداد حتى بعد انكماش ريع النفط، وهو تنافس آسيوي وأوروبي واسترالي، وقد أصبحت الكعكة صغيرة وبالتالي سيظهر على السطح الكثير من المشكلات التي بحثناها قبل قليل.

٥ ـ إننا بحاجة ماسة في منطقة الخليج، ما دامت العلاقات التجارية والاقتصادية والعسكرية بهذا الاتساع والمتوقع مستقبلاً، إلى فهم المجتمع الأمريكي. فحتى يومنا هذا لا يوجد مركز واحد متخصص في الشأن الأمريكي، سواء على مستوى الجامعات أو الحكومات. وإذا أردنا معرفة ما يجري في الولايات المتحدة نجند جهات أمريكية لتقديم هذه الرؤية.

محمد السعيد إدريس

يكمن إجمالي أسباب الخلل في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية في التالي:

١ ـ إن المعطيات التي تعيش دول الخليج في ظلها تهيىء لهذا النوع من العلاقات مع الولايات المتحدة، وسبب ذلك هو الاعتماد الرئيسي الخليجي على سلعة النفط، فالدول الخليجية مرهونة بشكل رئيسي لسوق استهلاك النفط وللشركات القادرة على تطوير الإنتاج وتوظيف النفط اقتصادياً.

٢ ـ علاج الخلل في التوازن الإقليمي بين قوتين كبيرتين وست دول صغيرة، فلو أمكن لدول مجلس التعاون أن تقيم تكتلاً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ففي مقدورنا الحديث عن ثلاث كتل أو ثلاثة أطراف خليجية مما

يحقق التوازن في القوى. وستتراجع معادلة الصراع المفروض على دول المنطقة بدرجة كبيرة، وستبرز إمكانية إقامة علاقات تعاونية وعندها يمكن إيجاد علاج للخلل في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية.

عبد الله عمران

أعتقد أن دول الخليج بحاجة لوضع استراتيجيات ورؤى سياسية تعيد شيئاً من التوازن، ولكن كيف ومتى ومن سيأخذ المبادرة هو السؤال المهم. وفي البداية كان إنشاء مجلس التعاون استجابة لظروف معينة كما تحدث الأخوة، وكان بإمكان الجهاز الذي تولى مسؤولية هذا المجلس أن يعمل بطريقة أفضل، ولكن ذلك لم يتحقق.

أتصور أن السياسة الأمريكية لا تثبت على موقف معين؛ انها تتبع المصالح، ولهذا أؤيد فكرة وجود توجه أمريكي الآن إلى مغازلة إيران بطريقة أو بأخرى، وبالذات في هذا العهد الجديد. ونحن نشعر دائماً أن قضية الجزر قضية واضحة، لكن من عام ١٩٧١ لغاية الآن لا يزال موقف الولايات المتحدة يكتنفه الغموض، وبخاصة فيما يتعلق بحق الإمارات في الجزر، وحتى عندما سئل بعض أعضاء الكونغرس لدى قدومهم هنا في السنوات الماضية، قالوا بأن هذا الملف لا يعنيهم وغير وارد.

وعلينا أيضاً أن نعمل لتكون لدول مجلس التعاون سياسة موحدة تجاه إيران ودفعها للقبول بالمفاوضات المباشرة مع الإمارات أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

المحور الثالث:
مستقبل العلاقات الخليجية ـ الأمريكية
(المداخلات)

عبد الخالق عبد الله

إلى أين تتجه العلاقات الخليجية ـ الأمريكية على المدى القصير والبعيد؟ هل تتجه نحو التفاهم والانسجام وزيادة التنسيق؟ أم نحو التوترات والمشكلات، وهل دول الخليج والولايات المتحدة تتجه نحو المزيد من التقارب أم أن المستقبل سيشهد المزيد من التباعد، والسؤال المهم هنا هو: هل يمكن

فؤاد شهاب

أرى أن هذه العلاقات سوف تبقى على ما هي عليه، فهذه العلاقات هي في صالح أمريكا كما ذكرنا. وفيها عدم توازن أيضاً، وإذا بقيت على ما هي عليه، فهذا بالتالي ليس في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي، فالوضع كما هو عليه يعني استمرار التوتر في الخليج، واستمرار سباق التسلح، وقد خبرتنا العقود الثلاثة الماضية بأن سباق التسلح هذا لا يخدم أحداً في الخليج، وكما قال بعض الأخوة فيتوجب على دول مجلس التعاون أن تبني سياسة موحدة تجاه العراق وإيران، تقوم على أساس التفاهم، وقد تكون هذه فكرة خيالية حالياً، لكن لا مفر منها.

ولا يمكن أن نقتلع لا العراق ولا إيران، ولا يمكن أبداً بأي حال من الأحوال أن تقتلعنا لا العراق ولا إيران، فأمريكا موجودة هنا، وبالوجود الأمريكي لا يمكن العراق أو إيران أن تعمل أي شيء ضد دول مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي من مصلحة كل المجموعة الخليجية أن تصل إلى التفاهم. وبدون هذا التفاهم لا أرى في الأفق إلا غيوماً سوداء وداكنة ولا أمل أبداً فيها.

يوسف الحسن

إن هذه العلاقات معقدة وغير طبيعية لأنها قائمة كما ذكرت على وجود التهديدات، وطبيعة هذه العلاقات قائمة على مواجهة هذه التهديدات المنظورة وغير المنظورة. لكن عندما نريد الحديث عن المستقبل أو الإشارة إلى نقطة مهمة تتعلق بعوامل القوة في الجانب الخليجي، فهناك عوامل قوة لا بد من استثمارها ونحن نتحدث عن المستقبل، وهذه العوامل هي:

١ ـ الموارد والثروات الطبيعية الموجودة، لكن هذه الموارد محل أطماع وإغراء لآخرين أقوياء. والإغراء يزداد وبخاصة في أحوال الضعف.

٢ ـ إن أهمية الخليج ليست فقط بسبب النفط وإنما من الموقع الجغرافي، فقبل النفط كانت الدول العظمى آنذاك مثل بريطانيا وقبلها البرتغال مهتمة بهذه المنطقة وبموقعها الجغرافي. إلا أن هذا الموقع عرضة للاستباحة

لأنه يشكل نوعاً من الرخاوة في جسم الوطن العربي، سواء رخاوة سكانية أم بسبب دول الجوار القوية.

٣ ـ تأتي هذه المنطقة في إطار قومي واحد يجمع ويربط، وإذا ما عزلت في إطار العلاقات الخليجية ـ الأمريكية عن الكثافة البشرية العربية تفقد هذه الميزة.

٤ ـ إن هناك إطاراً موجوداً قابلاً للتطوير، ونقصد به مجلس التعاون لتشكيل نظام إقليمي خليجي، وهذا يتطلب بالدرجة الأساسية الإرادة السياسية.

٥ ـ إن هناك رغبة وعوامل داخلية مساعدة تعمل باتجاه تعميق دور المؤسسة في حياتنا، كمحرك للوعي وموجه لهذه الحياة. وهذا طموح مشروع لدى الأجيال الصاعدة.

أما عوامل الضعف في هذا الجانب فكثير منها تهديدات وعوامل داخلية عندما نتحدث عنها بالمفهوم المجتمعي وليس بالمفهوم العسكري المجرد.

وعندما نتحدث عن المستقبل فنحن بحاجة لإنهاء العوامل السلبية التي تتمثل في النقاط التالية:

١ ـ وقف أو إنهاء احتكار أمريكا لمسألة العراق ومستقبله واحتكار أزمة الصراع العربي ـ الإسرائيلي واعتبارها دائماً قيماً على الحلول وعلى الأطراف، وإنهاء هذا الانحياز السافر لإسرائيل رغم أن إسرائيل هي التي تحتكر كل هذه الأوراق، وهذا هو الذي يعدل من مسار العلاقات الخليجية ـ الأمريكية.

٣ ـ التوقف الأمريكي في البحث عن انتصارات عسكرية سهلة من خلال استخدام القوة والتي لا تولد إلا انفجارات متتالية واستعمال القوة إلى درجة الغرور، وتحويل المنطقة إلى مسرح استعراضي لمطالب تبدو أحياناً ذاتية وسهلة.

٣ ـ خلق التشاور والتنسيق والتوازن، وإنهاء ما تبدو عليه أمريكا بأنها مستغنية عن أصدقائها.

٤ ـ التوقف عن الاعتماد على غلبة قوة أمريكا على عظمتها، بالاعتماد على قوة المنطقة نفسها، فلا شك في أن المنطقة بحاجة لعظمة أمريكا، ولكنها على المدى البعيد يجب أن تكون بغير حاجة إلى القوة الأمريكية. فهذه القوة

وغرورها واستعمالها لحل المشكلات كفيلة بإحداث استفزازات تصل أحياناً إلى درجة خطيرة قد لا تبدو آثارها حالياً، ولكن المستقبل سيبرز تعقيداتها.

٥ ـ قلنا في المحور الأول ان العلاقات عاجزة عن ضبط المستقبل في المنطقة. والعلاقات الخليجية ـ الأمريكية عاجزة وبخاصة في قضايا متفجرة مثل مستقبل العراق، والتعامل مع إيران بما في ذلك أزمة الجزر، وسباق التسلح الذي تمارسه إيران، وتحاول دول الخليج أن تغمض العين عن السلاح غير التقليدي الذي تعبئ له إيران في ظروف هواجس كثيرة وبخاصة السلاح النووي الإسرائيلي، وظروف الانكماش المالي وتوقف خطط التنمية في المنطقة وظهور علامات للقلق الاجتماعي واحتمالات عودة الصراع العربي ـ الإسرائيلي للتجدد بأساليب أخرى جديدة.

٦ ـ الحاجة إلى صياغة سياسة تأخذ بالاعتبار هذه الحقائق التي تحدثنا عنها، وبخاصة القوى الذاتية، وتأخذ بالاعتبار طبيعة اللحظة الدولية الراهنة كما هي لا كما نتمناها، وهي أن الامبراطورية الأمريكية هي الحاكمة بأمرها في العالم الآن.

٧ ـ والحاجة إلى إطلاق مبادرة خليجية جريئة من مجلس التعاون لتحديد الموقف تجاه مستقبل العراق، فحتى الآن لا نستخدم إلا المفردات التي يتقدم بها الطرف الأمريكي، وليس هناك تصور على مستوى مجلس التعاون في هذا المجال، والحاجة إلى مبادرة جريئة من مجلس التعاون لإصلاح الوضع العربي من خلال البداية الخليجية التي تلتقي مع حجم الطموح الذي تحدث به رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة لإصلاح هذا الوضع، وحول مستقبل العراق وبخاصة بعد أن عانت المنطقة عبر عقدين من الزمن من الإعياء والأعباء والقلق والنزف والهدر في الإمكانات. كيف يمكن أن نبني العلاقات الصحية؟

يتطلب هذا قراءة نقدية للعلاقات في وضعها الراهن على المستوى الرسمي، فعلى مستوى مجلس التعاون وعلى المستوى الثنائي هذه القراءة مفقودة وليست على جدول الأعمال، إلا ما نسمعه أحياناً على مستوى الصفوة المثقفة، كذلك يجب مراجعة درجة الاعتماد على أمريكا للحماية، ودعم النظام الفرعي الإقليمي مربوطاً بالنظام القومي بعد إنعاشه وتطوير آلياته وكفاءته، والارتقاء بمشاريع التكامل الإقليمي والقومي مما يخلق نوعاً من التوازن في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية، ثم استثمار التطورات في النظام الدولي بشكل

فاعل وإيجابي، والحاجة أخيراً، رغم ما تنفقه دول الخليج من كم هائل من المال في إطار العلاقات الخليجية ـ الأمريكية خلال العقدين الأخيرين، إلا أنه لم يبذل جهد مشابه على مستوى التأثير في البيئة الداخلية الأمريكية لصالح علاقات أكثر عدلاً وأكثر ندية.

خليل جهشان

يبدو لي أنه من الممكن تعديل العلاقات وإزالة نقاط الخلل هذه والتعامل معها بشكل إيجابي إذا ما اتخذ الطرفان بعض الخطوات السريعة في هذا المجال. مع اعتقادي بأننا مقبلون على صدام في المستقبل القريب، وهذا الصدام لا بد منه إذا لم يتخذ الطرفان خطوات إيجابية.

ونبدأ أولاً بالواجبات التي على الولايات المتحدة اتخاذها بهذا الخصوص وهي:

١ ـ إعادة تقييم سياستها في المنطقة بشكل جدي حتى تتمكن من تفادي نقاط الضعف في موقفها لتصبح السياسة الأمريكية أكثر مصداقية وأكثر حساسية لاحتياجات حلفائها في هذه المنطقة.

٢ ـ رفع مستوى العلاقة الخليجية ـ الأمريكية مع الحلفاء الرئيسيين في هذه المنطقة إلى مستوى علاقة مرموقة تليق بمن تربطهم بها علاقات أمنية واقتصادية جدية.

٣ ـ الحد من النظر إلى القضايا من خلال المنظار الإسرائيلي وبخاصة ما تشهده من تأثير صهيوني في عهد كلينتون في صانع القرار الأمريكي.

٤ ـ عدم تسخير العلاقات الخليجية ـ الأمريكية لخدمة عملية السلام في الشرق الأوسط، فالعلاقات مع دول الخليج استراتيجياً أوسع من أن تسخر لعملية السلام وبخاصة بالنسبة للتطبيع مع إسرائيل.

٥ ـ على الولايات المتحدة إن أرادت أن تحسن من مصداقيتها في المنطقة أن تسعى لإقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، وبشكل حيادي يليق بها كدولة عظمى، وعدم إهمال وجهة نظر حلفائها في الخليج كما تفعل حتى الآن.

٦ ـ التغلب على ازدواجية المواقف الأمريكية تجاه قضايا عديدة حيث أفقدتها هذه الازدواجية مصداقيتها، وبخاصة في منطقة الخليج، ومنها التعامل

مع ما يسمى بأسلحة الدمار الشامل وقضية الإرهاب، وقضايا حقوق الإنسان والأقليات.

٧ ـ بالنسبة لقضية العراق، فقد آن الوقت لتعيد الولايات المتحدة تعاملها مع هذه القضية بحيث توضح أهدافها تجاه العراق، وتبني استراتيجية عمل واضحة لتحقيق هذه الأهداف بالتعاون مع حلفائها في المنطقة. فهذه في الأساس مشكلة اقليمية ويجب أن يكون للحلفاء في الخليج دورهم في رسم هذه السياسة.

وعندما سألني مستشار الرئيس كلينتون قبل أسابيع عدة عن دور الحلفاء الخليجيين من الصدام الأخير مع العراق، طرحت عليه سؤالاً عن التنسيق الجدي مع هذه الدول، فلا يكفي أن يزور المنطقة كوهين وأولبرايت من فترة لأخرى، ولا بد من وجود آلية تنسيق جدية. لذلك يجب أن تكف الولايات المتحدة عن التعامل مع مشكلة العراق بشكل انفرادي، وأن تعمل في إطار الأسرة الدولية.

أما واجبات الأطراف العربية فأهمها:

١ ـ التغلب على عقدة النقص في التعامل مع الولايات المتحدة، وعلى دول الخليج أن تطالب وأن تثبت بأن تكون علاقتها مع الولايات المتحدة علاقة شراكة استراتيجية صحية، وليست مفروضة من قبل الولايات المتحدة.

٢ ـ المشاركة الفاعلة في محاولة التأثير في السياسة الأمريكية والرأي العام الأمريكي.

٣ ـ بلورة حد أدنى مشترك بين دول مجلس التعاون بالنسبة لتصورها للعلاقة مع الولايات المتحدة وتوقعاتها لها مستقبلاً، لأن صانع القرار السياسي الأمريكي لا يعرف صراحة ما الذي يريده منه أهل الخليج أبداً، وليس لديه أي تصور في هذا المضمار.

٤ ـ المطالبة بتأسيس هذه اللجنة المشتركة التي تحدثت عنها لتكون هي آلية مواجهة أوجه الخلل والتغلب عليها في المستقبل.

محمد السعيد إدريس

من الصعب التصور أن العلاقات الخليجية ـ الأمريكية ستظل في المستقبل كما هي، فالثبات عامل استثنائي في السياسة، والتغير عامل

أساسي، لكن المهم اتجاه التغير. ففيما يتعلق بالولايات المتحدة هناك اتجاه نحو التغير على مستوى بعض النخب الأمريكية، حيث الاتجاه نحو وقف سياسة الاحتواء المزدوج وبالذات تجاه إيران، والدراسات الأخيرة تحبذ اعتماد «الاحتواء المتمايز» بفتح الحوار مع إيران واحتواء العراق.

ولم تكتفِ الولايات المتحدة بسياسة الاحتواء تجاه العراق والتي مارستها خلال السنوات الثماني الماضية، بل اتجهت نحو فرض حرب استنزافية على العراق تمهيداً للتدخل العسكري المباشر في الشؤون العراقية، مما يسفر عن إسقاط النظام وربما تقسيم العراق، وهذا أمر شديد الأهمية بالنسبة للدول الخليجية.

التغير الأمريكي الآخر كان من مسألة النظام الشرق أوسطي والتسوية، فرغم كل الأهمية التي تحدثت عنها الولايات المتحدة وما قامت به بعد حرب الخليج الثانية للترويج للمشروع الشرق أوسطي، تراجعت عنه لصالح إسرائيل. وعلى مدى العقود الماضية كان المبدأ التقليدي الأمريكي هو فصل أمن الخليج عن الأمن القومي العربي، وبالتحديد عن قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، لكن بعد حرب الخليج تراجعت الولايات المتحدة عن هذا الموقف وربطت الأمن في الخليج بالأمن الشرق أوسطي وبالنظام الشرق أوسطي، وذلك لدفع الدول الخليجية لدعم عملية التسوية أو بالأحرى لفرض هذا الدعم، ولخلق طريق أمام إسرائيل للوصول إلى منطقة الخليج.

توقفت حالياً الولايات المتحدة عن دعم عملية التسوية، وتتعامل معها بكل سلبية، وعلى دول الخليج أن تراقب هذا التحول، وخصوصاً أن الولايات المتحدة لم تتوقف عن دعم التحالف التركي - الإسرائيلي.

وبالنسبة للموقف الأمريكي من نفط الخليج، فإلى أي حد يمكن أن يكون الموقف ثابتاً أو متغيراً، فهناك اتجاه أمريكي لتقليل الاعتماد على النفط الخليجي، على الرغم من كل ما يقال عن أن مستقبل العالم مرتبط بنفط الخليج، وتراجع الاحتياطي الأمريكي وزيادة الاستهلاك، وتعثر احتمالات وجود بديل آخر للنفط كمصدر للطاقة.

هذا الموقف الأمريكي المحتمل في العلاقات يفرض على الدول الخليجية عدة ردود فعل وهي:

١ - ضرورة اتخاذ موقف إيجابي فيما يتعلق بالعلاقات الإقليمية

ومستقبلها، وهنا اتفق مع حديث د. يوسف الحسن حول المبادرة الجريئة من دول الخليج المدعومة عربياً تجاه العراق وإيران، لدفع العراق نحو اتخاذ مبادرات إيجابية تجاه الكويت، وتجاه دول مجلس التعاون الأخرى، وتجاه إيران لدفعها نحو الاقتناع بأن حل قضية الجزر العربية مدخل لإقامة علاقات متوازنة عربية ـ خليجية وليس فقط علاقات إيرانية ـ خليجية.

٢ ـ الانتقال إلى وضع نظرة جديدة لمفهوم الأمن، سواء على المستوى الداخلي حيث يتحول مفهوم الأمن السياسي بأدواته التقليدية المعروفة إلى الأمن المجتمعي، وخصوصاً أن هناك ما يدفع إلى ذلك مع تدني أسعار النفط وتراجع دولة الوفرة والإنفاق الحكومي الاجتماعي. ولهذا يجب أن تكون الدول الخليجية مهتمة بالآثار الاجتماعية والسياسية للتغيرات الاقتصادية.

٣ ـ على الدول الخليجية أن تتخذ موقفاً واضحاً تجاه عملية التسوية ومواجهة الولايات المتحدة بهذا الموقف المحدد، وتدعم الدبلوماسية الجماعية العربية التي تتحداها الولايات المتحدة وتنفر منها طيلة السنوات الماضية، ودعم ما تحدث عنه د. يوسف الحسن حول مبادرة الإمارات، وأن تكون الاجتماعات العربية دورية، وذلك كرد اعتبار للضغوط الأمريكية وللضغوط الدولية ولتدني العلاقات العربية ـ العربية في المرحلة المقبلة.

عبد الله عمران

ليست هناك بوادر أو قناعة كاملة بأن تشهد هذه العلاقات تحولاً عما هي عليه الآن، لتصبح مختلفة ومتوازنة وعلاقة الند للند، وفيها مصالح مشتركة بين الطرفين. وهناك عوامل تمنع أو تؤجل حدوث ذلك، ليس فقط لأن الأمريكيين لهم وجهة نظر معينة، ولكن لأننا كخليجيين لم نحدد بعد المطالب التي تدفع باتجاه توازن العلاقات، وليست لنا رؤية موحدة حول هذا الموضوع. فهل نضج مفهوم العلاقة المتوازنة أم لا؟ أتصور أنه ليس هناك مفهوم واحد وإنما مفاهيم عدة مرتبطة بعدد الدول الموجودة مما يجعل العلاقة غير متوازنة.

في الوقت نفسه فإن ما يحدث الآن مرتبط بوجود عقبتين أمام منظومة دول مجلس التعاون وهما العراق وإيران.

فطالما أن الوضع الحالي ما زال قائماً في العراق، فربما كل المفاهيم والمطالب الخليجية ستتوقف أمام التوجهات الأمريكية في المنطقة، لأن أسلوب

الخوف والتخويف قائم، وخصوصاً أن الوضع في العراق هو أسوأ مما كان عليه قبل غزو الكويت عام ١٩٩٠. فهذا العامل سيعطل أي تفكير أو تقييم للعلاقة مع أمريكا وحتى مع أوروبا أو اليابان.

وبالنسبة إلى إيران، تظل الجزر المحتلة شوكة كبيرة أمام أية علاقات طبيعية، وبعض الدول تشك بها وأخرى تتفاهم معها، وحتى إيران نفسها ليست لديها الرؤية الواضحة، لأن الصراعات الداخلية بين المتشددين والإصلاحيين تحول دون خلق استراتيجيا سياسية إيرانية للتعامل مع هذه الدول، فهناك عقليات يمكن أن تكون كالعقليات نفسها التي كانت سائدة أيام الشاه من نظرة استعلائية وغير ذلك، مما يحول دون خلق التعاون المثمر مع دول مجلس التعاون.

وهاتان العقبتان ـ العراق وإيران ـ ستعرقلان أية مطالب خليجية لإقامة علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة، ولتحديد مفهوم هذه العلاقات وكيف ستكون. وتغذي الولايات المتحدة هذا الموضوع بحيث يبقى التوتر موجوداً.

أعتقد أن دول الخليج ذات المساحة الصغيرة وعدد السكان القليل لا يمكن في يوم من الأيام أن تنخدع، فلا بد من عودتنا إلى الخط القومي العربي، وإلى الدول العربية وفق المفاهيم التي يطرحها صاحب السمو رئيس الدولة.

ربما لا يتم ذلك في القريب العاجل لأن الدول العربية عاجزة عن هذا الموضوع، لكنني لا أتصور وجود كتلة بديلة. ولا يمكن أن تكون العلاقة متوازنة سواء مع أمريكا أو غيرها مع منظومة تعيش في رعب وحالة خوف مستمرة واستنزاف على مستوى أسعار البترول والاحتياطي، وعدم ظهور بوادر لحل المشكلة العراقية وفي ظل الدوامة الداخلية التي تعيشها إيران.

وربما، إذا انتهت قضية الاتفاق مع الفلسطينيين ومع سوريا ولبنان، نعود للدوامة السابقة نفسها لدفع دول الخليج إلى التطبيع مع إسرائيل وإنشاء سوق اقتصادية مع إسرائيل والمساهمة في البنوك الإسرائيلية، وهذا يمثل المزيد من الاستنزاف.

وفي تصوري ليست هناك رؤية واضحة قريبة الأجل للعلاقة مع أمريكا، وربما تستمر على ما هي عليه أو تصبح بشكل أسوأ لفترة زمنية ليست بالقصيرة. وإذا نظرنا إلى الأمور نظرة علمية فليس هناك من بوادر نحو الانفراج.

تركي الحمد

بدأت ترتفع عند بعض المتحدثين نبرة المواجهة وما إلى ذلك، وأعتقد أن علينا الابتعاد عن هذه النبرة. فعندما نتحدث عن العلاقات الخليجية ـ الأمريكية، علينا أن ندرك أن الولايات المتحدة دولة عظمى وعلينا التعامل معها والاستفادة من هذه العلاقة إلى أقصى حد يحقق لنا مصالحنا. فنحن ننتقد العرب دائماً في علاقاتهم مع الولايات المتحدة ونقول ان إسرائيل استطاعت أن تقيم تحالفاً استراتيجياً مع الولايات المتحدة وأنها عرفت طريقة اللعبة الأمريكية. أما عندما يأتي تطبيق ذلك معنا فإننا لا نحاول، ودائماً نضع العراقيل، وكأنه علينا أن نعادي أمريكا حتى نكون وطنيين.

هناك أربع نقاط يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة وهي:

١ ـ تغيير الرؤية الأمريكية لمصالحها في المدى البعيد. فمن الملاحظ وبخاصة في الإدارة الأمريكية الحالية أن نظرتها للأمور قصيرة المدى، وذلك بعكس التفكير الأوروبي وبخاصة البريطاني الذي يتصف ببعد المدى. وهذه النظرة تعانيها الولايات المتحدة في علاقاتها مع كثير من الدول في فييتنام وكوريا وغيرها حيث لم تخطط على المدى البعيد.

٢ ـ ضرورة وعينا بالمخاطر المستقبلية الناجمة عن الخضوع الكامل للقرار السياسي الأمريكي، فهذا القرار يعبر في المقام الأول عن المصلحة الأمريكية، والتي تتفق وقد لا تتفق مع مصالحنا.

٣ ـ إمكانية تحديد نظام عام ومشترك للأهداف الخليجية، فيجب الاتفاق على حد أدنى مشترك كما ذكر د. خليل جهشان.

٤ ـ أن يطالب متخذو القرار الخليجي بالمشاركة والمشاورة مع متخذي القرار الأمريكي وبخاصة في قضايا العراق وإيران، حيث لا بد من المشاورة لمعرفة وجهة النظر الخليجية بهذه القضايا التي تهمها، وأن لا تتخذ القرارات السياسية ويرسل المبعوثون لتبليغ الدول الخليجية بها فقط، وإذا حدث ذلك فإن لهذه السياسة مخاطر كثيرة.

والأمر متوقف على نوعية الإجابة عن هذه الأسئلة بنعم أو لا، حيث يتحدد عليها مستقبل العلاقات بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية.

خلدون النقيب

إن علاقة الهيمنة الأمريكية ستبقى، ولكنها علاقة دينامية ومتجددة، لكنها لن تبقى كما هي، لأن المخاطر التي تهدد الخليج لن تستمر محصورة في التهديدات العراقية أو الإسرائيلية، أو الإيرانية، فبعض التهديدات المستقبلية قد تعود إلى الأوضاع الداخلية لبعض دول الخليج، وعلى سبيل المثال قضايا الهجرة والتوطن، والتي تعانيها دول الخليج بسبب قلة السكان، بالإضافة لضعف المواطنين في النشاط الاقتصادي الذي يسمح بالهجرة والتوطن.

وكل هذه التهديدات بالإضافة للتهديدات الخارجية يمكن أن تستثمرها الولايات المتحدة لصالحها على حساب مصالحنا.

ويمكن أن يدخل هنا موضوع الحد الأدنى المشترك في تنسيق السياسة الخارجية، فنحن لا نطالب بتوحيد هذه السياسات، فحتى دول الاتحاد الأوروبي تتباين سياساتها من دولة لأخرى. المطلوب شيء قريب مما ذكره د. جهشان حول اللجنة المشتركة الخليجية ـ الأمريكية، وأن يكون هناك تنسيق خليجي ـ خليجي، وخصوصاً أن مؤتمرات القمة أصبحت مؤتمرات احتفالية، وثبت مؤخراً عدم فاعلية مجلس التعاون في تهيئة الدراسات وتمحيص التوصيات المقدمة لدول مجلس التعاون. فمن الضروري وضع لجنة لتنسيق السياسات الخليجية ـ الخليجية وتقديم التوصيات للقمم الخليجية حتى تضيف مادة مهمة ترافق مؤتمرات القمة.

وإذا لم يكن لنا حد أدنى من السياسة المشتركة فلن يحترمنا أحد كما ذكر د. الحمد، فنحن نعاني حتى التبعية في استخدام المفردات السياسية، ومثال ذلك مؤتمر الوزراء العرب التشاوري الأخير، حين نص القرار على «شعور وزراء الخارجية العرب بالقلق بسبب قصف الولايات المتحدة الأمريكية للعراق».

النقطة الأخرى التي تترتب على التنسيق الخليجي مع اعتقادي بوجود الحد الأدنى من التكامل في تكوينها الاجتماعي والثقافي يجعل موضوع التسليح والإنفاق الدفاعي على أسس مبرمجة بدل الطريقة السارية الآن.

مع أن كل الكلام الآن ينصب على الوضع الشاذ القائم في العراق، ففيما عدا الندوة التي عقدت في **القبس** لم يتم وضع تصور لما سيحدث في العراق، سواء استمر الوضع القائم في العراق إلى الأبد، أو حدث تغيير في

العراق، أو أن السياسة الأمريكية سوف تفرض علينا يوماً ما أن نتفاهم مع العراق، فما هي الخطط البديلة لمعالجة الوضع في العراق سواء بعد عشر سنوات أو عشرين سنة؟

والسؤال الذي طرح في الغرب عن تقييم نتائج عملية «ثعلب الصحراء» كان.. ماذا بعد ذلك؟

إن السياسة الخارجية الأمريكية والأمم المتحدة في وضع شلل تام، وفوضى وعدم استقرار للرؤية السياسية على شيء.

إن عنصر الاستقرار مهم جداً كما تحدث د. تركي الحمد، ويجب الانتباه له، لأن عدم الاستقرار في المنطقة يؤدي إلى طرد الرساميل، ويضعف استثمارنا للثروة والموارد البشرية. ومن ضمن سياسة الولايات المتحدة والدول الغربية عدم حدوث الاستقرار حتى لا تتوطن الرساميل العربية في بلدانها وإنما تحول إلى ودائع في البنوك الأجنبية.

إن استفراد الولايات المتحدة بالمنطقة يجعلنا نتكل عليها، بينما هناك إمكانات للتحرك لم تطرق لغاية الآن، وعلى سبيل المثال ليس هناك حضور دبلوماسي أو ثقافي أو سياسي أو اقتصادي إقليمي لدول الخليج في مختلف المناطق الجيوسياسية مثل الاتحاد الأوروبي وشرق آسيا والصين وأمريكا الجنوبية ووسط وجنوب افريقيا.

والمطلوب التنسيق الخليجي مع هذه المجموعات اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وبخاصة ضرورة مشاورة ومشاركة التجار والاقتصاديين في زيارات الوفود الرسمية إلى هذه الدول. وعلينا اختراق طوق العجز والشلل الذي وضعته الولايات المتحدة، والذي نحن في الحقيقة وضعنا أنفسنا فيه في مواجهة الولايات المتحدة.

علي الغفلي

عند الحديث عن مستقبل العلاقات الخليجية ـ الأمريكية من المهم العودة إلى سجل الولايات المتحدة كحليف مع الدول الأخرى غير منطقة الخليج، فالولايات المتحدة كانت في مرحلة سابقة تعتبر إيران حليفة، ولكن الحال انقلب وأصبحت عدوة. كما انحازت الولايات المتحدة في مرحلة من المراحل إلى جانب العراق، ولكنها الآن دولة عدوة. وكذلك ساعدت المجاهدين في أفغانستان ولكنها لا تعترف بأفغانستان حالياً كدولة، كما ساعدت أسامة

بن لادن، ولكنه المطلوب القبض عليه الآن. كما احتلت الولايات المتحدة اليابان لمدة سبع سنوات ووفرت المظلة الأمنية لها، لكن اليابان تقدم نفسها الآن على أنها منافس اقتصادي خطير للولايات المتحدة، الأمر الذي يدفعها إلى فرض عقوبات تجارية عليها في بعض المراحل، كما دعمت الولايات المتحدة في السابق دول أوروبا الغربية، ولكنها تنافسها حالياً، ويشار على أنها القطب المحتمل في النظام الدولي القادم.

لا تقدم الولايات المتحدة نفسها على أنها قادرة على إبقاء علاقات تحالفية لفترة طويلة من الزمن حتى مع إسرائيل. فالدولة العبرية تتحسب للمرحلة المقبلة، وهناك إمكانية تراجع الأولوية الإسرائيلية في الأجندة الأمريكية. وقد قامت بالانطلاق في المحيط الإقليمي وعقدت تحالفاً عسكرياً مع تركيا تحسباً لعدم لقاء الدعم الأمريكي الكافي في يوم من الأيام.

كذلك الأمر بالنسبة لتركيا. فعلى رغم أنها حليفة للولايات المتحدة، وهي دولة عضو في حلف الأطلسي، إلا أنها تعاني حالياً التجاهل الأمريكي لمصالحها. وأمريكا لا تنظر إلى تركيا إلا من خلال الدور التركي في الاستراتيجيا الأمريكية الكبرى. فالولايات المتحدة لا تعترف بجمهورية شمال قبرص.

ويعود سبب عدم القدرة الأمريكية على إبقاء العلاقات التحالفية مع الدول الأخرى لفترة طويلة إلى منطق التحالفات نفسها، باعتبارها علاقات دينامية تنشأ وتختفي بحسب المتغيرات. ونتيجة لمنطق السياسة الداخلية فيها لا تستطيع أن ترسم التزاماً دولياً طويل المدى، فالعملية تتعلق في جانب كبير منها بالمساومات التي تحدث بين مؤسسات صنع القرار السياسي. وكذلك فإن الأمر يعود إلى خلل هيكلي في إدارة الولايات المتحدة لهذه التحالفات، وتوزيع الالتزامات.

إزاء ذلك، فما بال دول الخليج لا تتخوف من التحولات المستقبلية الأمريكية؟ يجب أن نكون في منطقة الخليج أكثر تخوفاً، وهذا السجل التاريخي للولايات المتحدة يجب أن يقودنا للتفكير في مستقبل الالتزامات الأمريكية تجاه دول المنطقة. وأستغرب المحاولات لإسكات حتى بعض المناقشات للدور الأمريكي المستقبلي. فهناك بعض الآراء تطالب بضرورة النظر في السلبيات الأمريكية تجاه دول المنطقة.

تصنف الدول عموماً وفق بعدي الثراء الاقتصادي والتيقن السياسي،

بمعنى هل يتوفر للدولة في الداخل عناصر تضمن استمراريتها سياسياً وتضمن استقرارها السياسي؟ لذلك قد تكون هناك دول متيقنة سياسياً وثرية اقتصادية. . مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان. ودول ثرية اقتصادياً، ولكنها غير متيقنة سياسياً مثل الجمهورية الفرنسية الرابعة ودول الخليج. وهناك دول متيقنة سياسياً، ولكنها غير ثرية اقتصادياً مثل حكومات الولايات داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك دول أقل حظاً فهي غير متيقنة سياسياً وغير ثرية اقتصادياً، مثل الدول النامية في آسيا وافريقيا.

في ضوء انحسار أسعار النفط وانخفاضها إلى درجة مقلقة علينا نحن أن نفكر في تداعيات أو نتيجة ذلك على البعد الاقتصادي لهذه الدول، فإذا انخفضت أسعار النفط إلى درجة مقلقة جداً فسوف تعاني دول الخليج ـ لا سمح الله ـ حالة من الفقر الاقتصادي، الأمر الذي سوف يخلق إشكالية عدم التيقن السياسي لديها، لأن هناك ارتباطاً كبيراً بين الاستقرار السياسي والثراء الاقتصادي في هذه الدول.

والاتجاه الوحيد المتاح أمام دول الخليج في حالة انخفاض أسعار النفط إلى درجة مقلقة وانخفاض الأمن الخليجي إلى درجة مقلقة بأن تصبح هذه الدول شبيهة بدول الفئة الرابعة غير المتيقنة سياسياً وغير الثرية اقتصادياً، والتي تضطر إلى صنع ميزانياتها على أساس ١٢/١ حيث توضع الميزانية لشهر وليس لسنة قادمة، فإذا كان هذا هو المصير المحتمل لهذه الدول، فما هو الدور الأمريكي الذي يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة بهذا الخصوص، لمنع هذا المصير؟

لقد ساهمت الولايات المتحدة في خلق ظروف التيقن السياسي والثراء السياسي لكل من اليابان ودول أوروبا الغربية، ولكن الولايات المتحدة اكتشفت أن مساهمتها هذه خلقت لها منافسين، فهل وصلت الولايات المتحدة إلى قناعة بعدم وجود جدوى في استثمار الوقت والجهد في الحفاظ على البعدين الاقتصادي والسياسي للدول الخليجية؟ وهل من حق دول الخليج شعوباً وحكومات أن تتوقع من الولايات المتحدة أن تلعب دوراً في إبعادها عن أن تصبح يوماً ما دولاً غير متيقنة سياسياً وغير ثرية اقتصادياً؟ إذا كان هناك مثل هذا التوقع فهذه دعوة للولايات المتحدة لكي تلعب دوراً في المنطقة، وهذه إشكالية جديدة، بينما نحن نطالب بإيجاد بديل للوجود والنفوذ الأمريكيين.

وفيما يتعلق بمحاولات إيجاد توازن في العلاقات مع دول الخليج، فأنا أرى في الاتحاد الأوروبي فرصة لاستعادة هامش المناورة الذي كان متوفراً خلال وجود الاتحاد السوفياتي. فعلى الأقل الدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي مثل بريطانيا وألمانيا وفرنسا متفقة مع الولايات المتحدة في الأهداف العامة بخصوص منطقة الخليج، مثل منع دول كالعراق وإيران من امتلاك أسلحة الدمار الشامل، والتأكد من استمرار تدفق النفط إلى العواصم الغربية بسعر معقول، ولكن الاختلاف هو على الأدوات المستخدمة لتنفيذ هذه الأهداف.

والأمر الجيد بالنسبة للاتحاد الأوروبي، والذي يجعلنا نعتقد بوجود فرصة لخلق هامش المناورة الجديد أن الدول الأوروبية تقول انه أثناء الحرب الباردة عندما نجحت واشنطن والمعسكر الغربي عموماً باحتواء الاتحاد السوفياتي، والتخلص من أخطاره، كانت هناك سياسة احتواء ولكن أيضاً كان هناك حوار. ولذلك تريد أوروبا تكرار الأسلوب نفسه مع العراق وإيران، بأن يكون إلى جانب سياسة الاحتواء حوار معهما، هذا بغض النظر عن الأهداف الاقتصادية التي ترغب أوروبا في تحقيقها مع العراق وإيران، ولكن هذه الرؤية الأوروبية قد تكون قريبة من الرؤية الخليجية، بحيث لا يكون المطلوب توفير عناصر الأمن في المنطقة مبنياً فقط على الردع العسكري، أي الاحتواء، وإنما يجب أن يكون هناك حوار لأننا كدول خليجية ست يهمنا المدى البعيد.

عبد الخالق عبد الله

واضح جداً أن العلاقات الخليجية ـ الأمريكية ـ من خلال التشخيص الجماعي علاقات غير متوازنة، وأمريكا ودول مجلس التعاون تدرك ذلك، ولكن هل بمقدور دول مجلس التعاون أن تقطع هذه العلاقات؟

بالطبع هذا أمر غير وارد إطلاقاً، ولا أحد يطالب به، ولكن استمرار هذه العلاقات غير المتوازنة ليس مرغوباً سياسياً ولا شعبياً. وأكثر من ذلك، فإنه مكلف سياسياً ومالياً لدول مجلس التعاون، ومكلف مالياً للولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، وهناك تساؤلات داخل الكونغرس حول الأعباء المالية المرتبطة بهذا الوجود الأمريكي.

المطلوب مراجعة نقدية بين الحين والآخر لهذه العلاقات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون، وأحب أن أركز في المراجعة على أمرين، فبالنسبة لدول الخليج ينبغي أن تكون المراجعة من منطلق أنه ليس

بالضرورة النظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عسكرية فقط، وكأن أمريكا لا تستطيع أن تقدم إلا الحماية العسكرية. فالرؤية الخليجية هذه بحاجة إلى المراجعة.

وفي الوقت نفسه فإن الرؤية الأمريكية إلى منطقة الخليج وكأنها منطقة لا شيء فيها غير النفط بحاجة أيضاً إلى المراجعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فالتعامل مع منطقة الخليج يجب أن يشمل البشر والطموحات والصراعات والمستقبل.

إن تعامل أمريكا مع المنطقة فقط من خلال المنظار النفطي فيه إساءة لدول الخليج، وفي الوقت نفسه فيه قدر كبير من العنصرية.

والسؤال: هل بالإمكان إدخال أبعاد إنسانية في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية؟ بمعنى أنسنة العلاقات الخليجية ـ الأمريكية بدلاً من عسكرتها بحيث يكون هناك جرعات ثقافية وحضارية، وبخاصة في المستقبل بحيث تكون مختلفة عما هي عليه الآن؟

محمد السعيد إدريس

أنا مع القائلين إننا لسنا بحاجة إلى الدخول في علاقات صدامية مع الولايات المتحدة، وإذا كنا نسعى لعلاقات متوازنة يجب أن يكون هناك أفق لهذه الاحتمالات والتطلعات، ولا يمكن أن أحلم بإقامة علاقات خليجية ـ أمريكية على غرار العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية، فمن المستحيل ذلك. فالقضية مرتبطة بنظرة أمريكا إلينا وليس في نظرتنا نحن.

فقد حاولت مصر في عهد السادات أن تقوم بهذا الدور، وحاول هو أن يكون رجل أمريكا في المنطقة وليس إسرائيل، وحاول لعب دور في افريقيا. ولكن مهما عملت مصر فلا يمكن أن تحل مكان إسرائيل. فالعلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية علاقات خاصة جداً، ولا يمكن أن نطمح في أن نسعى بأن تكون العلاقات الخليجية ـ الأمريكية على مستوى أو على غرار العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية.

إلا أنه يجب تقييم حقيقة النظرة الأمريكية للخليج، وكيف تتعامل معه، وأن نسعى لإيجاد علاقة تحقق قدراً ما من مصالحنا، وتحد من التسلط الأمريكي، ولكن دون التفاؤل كثيراً بالإمكانات الأخلاقية للسياسة الأمريكية.

(٧)

الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية(*)

فواز جرجس(**)

ينسب إلى ماكسيم رودنسون المفكر الفرنسي البارز، القول بأن «المسيحية الغربية قد رأت في العالم الإسلامي خطراً يهددها قبل أن يبدأ النظر إليه كمشكلة حقيقية بزمن طويل»[١]. وقد ردد هذا الرأي باحث آخر هو ألبرت حوراني، فقال بأن الدين الإسلامي شكّل منذ ظهوره خطراً على أوروبا المسيحية. فالمسيحيون، الذين نظروا إلى الإسلام بمزيج من الخوف والحيرة، لم يكن بمقدورهم التسليم بمحمد كنبي حقيقي، ولا القبول بصدق الوحي الذي أنزل عليه. ويشير حوراني إلى أن الاعتقاد الأكثر انتشاراً بين المسيحيين في ذلك الوقت هو «أن الإسلام دين مزيف، وأن الله ليس الرب، وأن محمداً ليس نبياً، وأن الإسلام دين ابتدعه رجال تدعو دوافعهم وطباعهم إلى الرثاء، وقد نشروه بين الناس بقوة السيف»[٢]. ومن ذلك أيضاً زعم أوليفر بادربورن (Oliver of Paderborn) بأن «الإسلام استهل بالسيف، وانتشر بقوة السيف، وبالسيف يمكن القضاء عليه»[٣].

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٧ (آذار/ مارس ١٩٩٧)، ص ٤ ـ ٢٨.

(**) أستاذ الشؤون الدولية ودراسات الشرق الأوسط، جامعة سارة لورنس ـ نيويورك.

(١) Maxime Rodinson, *Europe and the Mystique of Islam*, translated by Roger Veinus (London: I. B. Tauris, 1987), p. 3.

(٢) Albert Habib Hourani, *Islam in European Thought* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1991), pp. 7 - 8 and 10.

(٣) Norman Daniel, *Islam and the West: The Making of an Image*, Language Literature; no. 12 (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1960), p. 127.

وقد خلّف ذلك التفاعل لقرون طويلة بين العالم الإسلامي والغرب المسيحي إرثاً مريراً وذكريات مقلقة لكل منهما(٤)، فقد كان إرث المواجهة هذا يكمن في أن كلتا الحضارتين تحمل معنى الرسالة والمهمة الكونية، وتشترك مع الأخرى بقسط وافر من التراث اليهودي - المسيحي، والتراث الإغريقي الروماني. ومع تباعدهم بحكم النزاع من جهة، وتماسكهم بحكم روابط روحية ومادية مشتركة من جهة أخرى، شكّل المسيحيون والمسلمون بعضهم لبعضهم الآخر تحدياً دينياً وفكرياً وعسكرياً(٥)، وكما يقول المفكر الألماني فريدريك شلايرماخر فإن المسيحيين والمسلمين «لا يزالون يتنافسون بهدف السيادة على الجنس البشري»(٦).

إلا أن صورة العداء الغربي الإسلامي هي صورة مضلّلة، ولطالما تذبذبت العلاقات الغربية - الإسلامية بين المنافسة والمواجهة، والتعاون وتسوية الخلافات أيضاً. ومع أن الصراع شكل باستمرار قاعدة التعاطي بين الحضارتين الإسلامية والمسيحية، فإن السياسة الواقعية والمصالح المشتركة بين الدول المسيحية والإسلامية لها الدرجة نفسها من الأهمية التي يتميز بها الدين والثقافة كعاملين يسهمان في تحديد العلاقات بين هاتين الحضارتين وتفسيرها. وعلى عكس أوروبا التي حكمت أراضي إسلامية عربية حكماً مباشراً، لم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أية مواجهة دامية وطويلة مع المجتمعات المسلمة، كما أنها لم تنشىء نظاماً استعمارياً معقداً كما فعلت أوروبا. وفي أوائل القرن العشرين أقامت الولايات المتحدة علاقات حيوية وودية مع العرب المسلمين دون أن تكون مقيدة بمتطلبات جغرافية أو استعمارية معينة. وكان العرب المسلمون ينظرون إليها على أنها بمثابة جزيرة تقدمية في بحر من الرجعية الأوروبية.

---

(٤) Rodinson, *Europe and the Mystique of Islam*, chap. 1.

(٥) Hourani, *Islam in European Thought*, p. 8; John L. Esposito, *The Islamic Threat: Myth or Reality?* (New York: Oxford University Press, 1992), p. 25, and Bernard Lewis, «Islam and Liberal Democracy,» *Atlantic Monthly* (February 1993), p. 89.

(٦) Friedrich Ernst Daniel Schleiermacher, *Der Christliche Glaube nach den Grundsäzen der Evangelischen Kirche in Zusammenhange Dargestellt*, His Sämmtliche Werke, 1. abth., 3 - 4 bd, (Berlin: G. Reimer, 1836 - 1842), vol. 3, part 1, p. 47; English translation of the second German edition: *The Christian Faith*, edited by H.R. Mackintosh and J.S. Stewart (Edinburgh: T. and T. Clark, 1928), p. 37.

وقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية، حتى بعدما أصبحت قوة عظمى، أقلّ تقيداً بالشروط الاستعمارية والتاريخية والثقافية من نظيراتها الأوروبية. فقد كانت الرغبة في السيطرة السياسية والاقتصادية، وليس الخوف من الإسلام، هي القوة الدافعة لسياسة واشنطن في الشرق الأوسط. ويضاف إلى ذلك أن الأمريكيين... وخلافاً للأوروبيين لا يبدون قلقاً إزاء وجود جالية مسلمة كبيرة في أرضهم، وحيال قضايا أخرى مشابهة تتعلق بسياسة الدمج والأجناس والحجاب.. إلخ. كذلك، وخلافاً لما يحدث في أوروبا حيث يتمثل «خطر الهجرة الوافدة» بالمسلمين، نجد أن هجرة إسبان أمريكا اللاتينية هي التي تلعب هذا الدور في الولايات المتحدة الأمريكية[٧]. وعلى الرغم من أن التحدّي الديني والفكري الذي تثيره الظاهرة الإسلامية يواصل تأثيره القابض على مخيلة الكثيرين في أمريكا، فإن السياسة الجماهيرية المحركة للإسلام السياسي بمضامينها الأمنية والاستراتيجية بالذات هي التي تؤثر في التفكير والتصور الأمريكيين[٨].

فرضيات الدراسة

إن هذه الدراسة تلقي الضوء على نظرة الجمهور الأمريكي ووسائل الإعلام الأمريكية، وجماعات الضغط، والنخبة في مجال السياسة الخارجية، بما فيها الكونغرس إلى الظاهرة الإسلامية والإسلاميين، كما تبحث في الطرق التي تؤثر من خلالها هذه العوامل المحلية في صنع السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي. وتسلط هذه الدراسة الضوء على المجال المحلي للسياسة الأمريكية، وخصوصاً الروابط بين المرجعيات الاجتماعية والرسمية للسياسة الخارجية الأمريكية. إذ لا يمكننا أن نفصل موقف الولايات المتحدة الأمريكية

---

(٧) Fred Halliday, *Islam and the Myth of Confrontation: Religion and Politics in the Middle East* (New York: St. Martin's Press; London: I. B. Tauris, 1996), pp. 182 - 184.

(٨) تستخدم هذه الدراسة مصطلحات عدة هي: الإسلام السياسي، والإسلاميون، والصحوة الإسلامية، والحركات الإسلامية، والظاهرة الإسلامية، وذلك لرسم الخطوط العريضة للظاهرة الإسلامية المعاصرة، والتي تؤكد أن للإسلام نظرية في السياسة وفي الدولة، وبأنه يتضمن مفاهيم النشاط السياسي والاجتماعي. وترد هذه المصطلحات بشكل متعاوض بمعنى أنه يمكن استعمال أحدها مكان الآخر. وأما مصطلح «الأصولية الإسلامية» الذي غالباً ما يستخدم وبشكل غير دقيق في وسائل الإعلام ومن قبل بعض الأكاديميين، ومن الجمهور بشكل عام، فهو يقصر عن تجسيد الطبيعة المعقدة والاصطفائية للصحوة الإسلامية. انظر: Nazih N. Ayubi, *Political Islam: Religion and Politics in the Arab World* (London; New York: Routledge, 1991), esp. chap. 1.

من الإسلام السياسي عن مقدار التأييد السياسي الذي يلقاه موقفها من قبل جماعات المصالح والمؤسسات التي تمارس الضغط فيها. وفي التحليل النهائي، نجد أن السياسة الخارجية الأمريكية تنتج عن مجموعة العناصر التي تشكل السياسة المحلية. والطريقة التي ينظر بها الأمريكيون إلى «الإسلام» و«المسلمين» هي عنصر مهم لا بد من أخذه في الاعتبار عند تحليل السياسة الخارجية الأمريكية. وتطرح هذه الدراسة مجموعة من الأسئلة المنهجية تشكل آلية تحليلية تسعف في بناء التحليل ونظم المعطيات. فكيف تنظر النخبة في السياسة الخارجية الأمريكية إلى الإسلام السياسي، هل تعتبر أن الإسلام السياسي يشكل في فصائله كافة خطراً متجذراً وموحداً على مصالح الغرب؟ أم أنها تدرك فيه ميزة التعددية والاصطفائية؟ هل تؤثر الاختلافات الثقافية والمواجهات التاريخية بين الحضارتين الإسلامية والمسيحية في عملية صنع السياسة الأمريكية فتعكر شخيصها للصحوة الإسلامية؟ وهل أنه من الممكن دراسة أي وجه من وجوه العلاقات بين الإسلام والغرب دون أخذ المتغيرات الثقافية في الحسبان؟ وإلى أي مدى تؤثر العلاقة التاريخية المريرة والمؤلمة بين الغرب المسيحي والإسلام في تكوين نظرة الشعوب بعضها إلى بعض؟ وهل أنه من الأصح تفسير المشاعر العدائية في الولايات المتحدة تجاه الإسلام السياسي في ضوء المشاكل السياسية والأمنية الحالية، والحسابات الاستراتيجية التي تحكم مسرح الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وكذلك المصالح الاقتصادية الأمريكية في الخليج؟ هل تمثل إيران ـ وهي في نظر أمريكا قاعدة الإسلام الثوري ـ عدواً بديلاً جديداً لا بد أن توجه ضده السياسة الأمريكية؟ وما هو دور وسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية في إسباغ صفة الشرعية على موقف الولايات المتحدة الأمريكية، أو في رسم سلوك السياسيين الأمريكيين تجاه الإسلاميين؟ وما هو أيضاً دور الكونغرس، ودور إسرائيل ومؤيديها، ودور البلدان العربية الموالية للغرب في تشكيل آراء المسؤولين الرسميين الأمريكيين حيال موضوع الإسلاميين؟

إن هذه الدراسة تؤكد أن الشؤون الأمنية والاستراتيجية قد جعلت من نشاط الإسلام السياسي والإسلاميين أخباراً يومية موجعة في ذاكرة الأمريكيين. وقد كان للثورة الإسلامية في إيران، بشكل خاص ولأزمة الرهائن التي نتجت عنها أثر كبير في نظرة الأمريكيين إلى الانبعاث الإسلامي. ويضاف إلى ذلك أن الخوف من الإرهاب، وحيازة الإسلاميين الأسلحة النووية قد أثرا في تكوين الرأي العام والرأي الرسمي الأمريكيين

وتثبيتهما بالنسبة إلى الموقف من الإسلاميين. فعدد كبير من المواطنين الأمريكيين يربطون على الفور الإسلام والإسلاميين بالأعمال الإرهابية سواء حصلت على الصعيد المحلي أم الدولي. كما أن الإسلام السياسي يشكل ـ من وجهة النظر ذاتها ـ تهديداً لاستقرار الأقطار المنتجة للنفط، ولاستمرارية عملية السلام العربي ـ الإسرائيلي، وهما اثنان من أهم المسارح الاستراتيجية للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. وقد كان من نتيجة ذلك أن صانعي القرار الأمريكيين قد أخذوا يجدون صعوبة متزايدة في اتباع سياسة توفيقية ومرنة تجاه الإسلاميين.

أولاً: مراجعة تاريخية

بعد الحرب العالمية الثانية تولت الولايات المتحدة الأمريكية دور القوة العظمى الذي كانت قد لعبته في السابق حليفتاها الأوروبيتان الاستعماريتان: بريطانيا وفرنسا. ويلازم موقع القوة العظمى مسؤوليات أمنية، وطموحات أمبريالية، وهواجس الاستقرار. وهذا التحول الذي شهده دور الولايات المتحدة ونفوذها العالمي أحدث انقلابات مفاجئة في موقف النخبة في السياسة الخارجية الأمريكية من التغييرات الاجتماعية والسياسية المتسارعة في بلدان العالم الثالث.

وعلى الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين كانوا في القسم الأول من القرن العشرين يؤيدون حق تقرير المصير ويعارضون دوام الاستعمار، فإنهم في النصف الثاني من القرن أخذوا ينظرون «بارتياب» إلى الحركات الشعبية والوطنية في العالم الثالث. ومع أواخر الأربعينيات كان كبح الخطر السوفياتي والحفاظ على أمن الأنظمة الموالية للغرب في الشرق الأوسط يحتلان الأولوية في الأجندة السياسية للخارجية الأمريكية، وليس التوصل إلى تفاهم مع الحركات الوطنية في كل من البلدان العربية وإيران، فقد كانت هذه تعتبر أداة في قبضة الشيوعية السوفياتية[٩]. وصحيح أن بعض المسؤولين في إدارات

---

(٩) يقول الناقد نعوم شومسكي أن الهم الأمريكي الأول في الشرق الأوسط كان السيطرة على القوى القومية المستقلة القادرة على تهديد المناطق النفطية، وقد اتخذ المسؤولون الأمريكيون من الخطر السوفياتي المزعوم ذريعة لتحقيق مرادهم. انظر: Noam Chomsky, *World Orders: Old and New* (New York: Columbia University Press, 1994), pp. 70 and 192 - 194.

إن إصرار شومسكي على أن صانعي القرار الأمريكيين يوظفون عن عمد مقولة البعبع السوفياتي توظيفاً سياسياً لهو أمر يستحق مزيداً من الدراسة والتوثيق. كما أن رأيه الآخر مقنع أيضاً، فنخبة السياسة =

ترومان وأيزنهاور وكيندي كانوا من مؤيدي إقامة تحالف بين الولايات المتحدة والقوى الوطنية المحلية بهدف احتواء التوسع السوفياتي وكبحه، إلا أن هؤلاء المسؤولين كانوا يشكلون أقلية داخل جهاز السياسة الخارجية الأمريكية[١٠].

ولهذا، فقد رجحت الكفة لصالح مؤيدي السياسة الأمريكية التي لا تثق بالقوميين المحليين، وتتهمهم بالتحالف مع السوفيات للإطاحة بالنظام الإقليمي القائم في الشرق الأوسط. وعلى العموم، تشكلت السياسة الأمريكية ما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٧٠ ضمن إطار المواجهة مع التيار القومي العربي العلماني بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر.

وكانت القومية الثورية ـ لا الإسلام ـ تمثل في نظر الأمريكيين تهديداً لأمن الأنظمة المحافظة في الشرق الأوسط التي تقودها الأسر الحاكمة والمؤيدة للغرب. ولا عجب في أن نعوتاً ذات دلالة من نوع «متطرف» و«ذيل» وغيرهما كانت تطلق على عناصر قومية ثورية في أنحاء الشرق الأوسط. وقد ذهب بعض المسؤولين الأمريكيين إلى أبعد من ذلك، فقارنوا التيار القومي الناصري «بشوفينية هتلر»[١١].

ومن المفارقات أن الولايات المتحدة كانت تأمل في الخمسينيات والستينيات في أن تنشىء حلفاً من الدول الإسلامية يكون ذا وزن واعتبار كافيين لمواجهة حلف «الشيوعية الملحدة» والقوى القومية العلمانية ـ كما يمثلها عبد الناصر.

= الخارجية الأمريكية تضمر شكوكاً وشبهات عميقة حول الحركات الشعبية التي تميل بشكل عام الى العفوية والعنف، والتي يصعب التكهن بها.

(١٠) Dean Gooderham Acheson, *Persent at the Creation: My Years in the State Department* (New York: New American Library, 1969), Discussion at the Meeting of the National Security Council (NSC), 25 July 1958, pp. 7 and 10; NSC, «US Policy toward the Near East (NSC 6011), 17 June 1960,» in: *US Archives* (Oxford: Center for Lebanese Studies), and Fawaz A. Gerges, «The Kennedy Administration and the Egyptian-Saudi Conflict in Yemen: Co-opting Arab Nationalism,» *Middle East Journal*, vol. 49, no. 2 (Spring 1995), pp. 1 - 20.

(١١) ورقة أعدها المساعد الخاص لوزير الخارجية (فرانسيس راسل)، الموضوع: السياسة الأمريكية تجاه عبد الناصر، واشنطن، ٤ آب/أغسطس ١٩٥٦، في: *Foreign Relations of the United States: Suez Crisis, 1956* (Washington, DC: US Government Printing Office, 1989), vol. 16, pp. 86 and 142, and Richard W. Cottam, «US and Soviet Responses to Islamic Political Militancy,» in: Nikki R. Keddie and Mark J. Gasiorowski, eds., *Neither East Nor West: Iran, the Soviet Union and the United States* (New Haven, CT: Yale University Press, 1990), pp. 267 - 270.

وقد كان أحد أسباب تدهور العلاقات المصرية ـ الأمريكية في منتصف الستينيات يعود إلى اعتقاد عبد الناصر الجازم بأن الرئيس الأمريكي ليندون جونسون قام بتشجيع الملك فيصل بن عبد العزيز، عاهل العربية السعودية، على رعاية حلف إسلامي يهدف إلى عزل مصر في محيطها العربي[١٢]. والأهم من ذلك أن الولايات المتحدة كانت في فترة الخمسينيات والستينيات تعادي القومية العربية، بينما ترى في الوقت نفسه أن سياسات الإسلاميين تخدم المصالح الغربية. وفي النزاع الدائر بين الإسلاميين والحركة القومية الشعبية، انحازت الولايات المتحدة إلى الطرف الأول، فقد كانت اعتبارات الحرب الباردة والحسابات الاستراتيجية هي المحرك لسياستها الخارجية، وليس الاعتبارات التاريخية أو الحضارية، أو المشاعر السلبية من الإسلام ككرهه أو الخوف منه. وفي مطلق الأحوال فإن التحديد الأمريكي للوضع في الشرق الأوسط ولمكمن الخطر فيه ما لبث أن شهد تغيراً جذرياً في السبعينيات. ومن الأسباب التي أدت إلى مثل هذا التغيير تفجر الصحوة الإسلامية على المسرح السياسي العام. فالأحداث المحلية (كالحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٣ وما نجم منها من حظر للنفط العربي، والثورة الإيرانية (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩) وأزمة احتجاز الرهائن الأميركيين الناجمة منها) شكلت صدمة لعدد كبير من المسؤولين الأمريكيين، ودفعتهم إلى الاعتراف بنشوء قوة جديدة كبيرة تشكل تهديداً للمصالح الغربية[١٣].

ومرة أخرى، نجد أن الحسابات الأمنية بالإضافة إلى الشؤون السياسية

---

(١٢) من مذكرات الرئيس ايزنهاور، واشنطن، ١٣ آذار/مارس ١٩٥٦؛ ومذكرة مؤتمر مع الرئيس، البيت الأبيض، واشنطن، ٢٨ آذار/مارس ١٩٥٦، في: *Foreign Relations of the United States, 1955 - 1957: Arab-Israeli Dispute, January 1- July 26, 1956* (Washington, DC: US Government Printing Office, 1989), vol. 15, pp. 325 - 326, 341, 343, 355, 362 and 422 - 432.

وزارة الخارجية، مذكرة المحادثات حول موضوع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية العربية المتحدة، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥، في: *The Lyndon B. Johnson National Security Files, the Middle East: National Security Files, 1963 - 1969*, general editor George C. Herring (Frederick, MD: University Publications of America, 1989), reel 8 of 8, and

أحمد حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، ٥ ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤)، ج ٥: **خريف عبد الناصر**، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(١٣) Esposito, *The Islamic Threat: Myth or Reality?*, p. 17; Cottam, Ibid., p. 277, and Edward W. Said, *Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World* (New York: Pantheon Books, 1981), p. x.

والاقتصادية المرتبطة بها تكمن في صميم التبدل في المدركات السياسية الأمريكية.

لقد خاض عبدالناصر الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٦٧ تحت شعار إيديولوجي هو القومية العربية، أما خلفه أنور السادات، فقد خاض حرب رمضان (١٩٧٣) تحت شعار آخر هو الإسلام. إن هذا التأكيد الجديد على البعد الإسلامي في الصراع رافقته هذه المرة القوة الاقتصادية الناجمة من حظر النفط العربي، والذي كانت له آثار مؤذية في المجتمعات الغربية والأمريكية بسبب التضخم وارتفاع أسعار النفط. لقد أدركت الحكومة الأمريكية خلال السبعينيات أن هناك تهديدات اقتصادية جديدة لمصالحها الحيوية. وكتب زبيغنيو بريجنسكي، مساعد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر لشؤون الأمن القومي يقول: «كان لحظر نفط الشرق الأوسط من قبل دول الأوبك تأثير خطير في الحياة اليومية لكل مواطن أمريكي عملياً. لم يسبق لنا أن شعرنا بمثل هذا التأثير في زمن السلم»(١٤). ولأول مرة، صار لزاماً على حكومة الولايات المتحدة أن تواجه عودة جديدة لقوة الإسلام السياسي إلى مسرح الأحداث(١٥).

وعلاوة على ذلك، قام الرئيس الليبي معمر القذافي في بداية السبعينيات بتضمين خطابه السياسي رموزاً إسلامية وساند الحركات الثورية في أرجاء الشرق الأوسط وأفريقيا ودعمها وقام بتمويلها. وينسب إلى مسؤول أمريكي عمل سفيراً لدى إحدى دول افريقيا الوسطى القول بأن الرأي العام في الولايات المتحدة قلق كثيراً إزاء إعلان القذافي عن نيته في إقامة دولة إسلامية، وتقديمه الإسلام على أنه دين السود في افريقيا، ونشر «الراديكالية» الإسلامية في أنحاء العالم.

وعبر الدبلوماسيون الأمريكيون، سواء في واشنطن أم في افريقيا، عن خشيتهم في أن «يبدأ الإسلام الراديكالي بالزحف جنوباً ليبتلع الصحراء بأكملها».

ويضيف السفير الأمريكي المذكور أنه كان لحملة القذافي الإسلامية في

(١٤) Zbigniew K. Brzezinski, *Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser, 1977 - 1981* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1983), pp. 532 - 533.

(١٥) Esposito, Ibid., p. 17, and Said, Ibid., pp. x and 33.

افريقيا تأثيرها في تغيير المدركات السياسية عن الصحوة الإسلامية لدى المسؤولين الأمريكيين، وذلك قبل حصول الثورة الإيرانية بوقت طويل[١٦].

ثانياً: تأثير الثورة الإسلامية في إيران في التفكير الأمريكي

من بين جميع التطورات الإقليمية في السبعينيات تشكل الثورة الإيرانية وأزمة الرهائن أكثر العوامل قدرة على تشكيل الموقف السياسي من الإسلام لدى مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية والرأي العام الأمريكي. فالأمريكيون الذين ينظرون إلى بلادهم على أنها «مدينة مشعة على قمة التلة» صدموا لدى سماعهم آية الله الخميني يطلق على الولايات المتحدة لقب «الشيطان الأكبر». وقد أشار أحد المسؤولين الأمريكيين إلى أنه «لا غرابة في أن التجربة الإيرانية قد كيفت إلى حد بعيد الرأي العام الأمريكي حول طبيعة الإسلام الأصولي التي تتميز بالعنف والعداء لأمريكا»[١٧].

لم يسبق للحكومة الأمريكية أن تعرضت لمثل هذا النوع من المواجهة الذي وصفته «باللاعقلاني» وغير المساوم. وكما وصف الرئيس كارتر مفاوضاته مع الإيرانيين، فقال: «إننا نتعامل مع جماعة متهورة»[١٨]. فمن خلال احتجازها لاثنتين وخمسين رهينة أمريكية لمدة ٤٤٤ يوماً كانت إيران تنزل بالولايات المتحدة إذلالاً يومياً، وتكشف عن درجة حادة من العدائية، كما تظهر إلى العلن شعوراً عميقاً بالضعف والعجز لم يسبق للأمريكيين أن شعروا بمثلهما. وهكذا أصبحت إيران تشكل بالنسبة إليهم هاجساً قومياً[١٩].

وقد نقل عن كارتر بأنه، وقبل مغادرته الإدارة، نصح الإدارة الأمريكية «بالتركيز على لفت نظر الرأي العام إلى ضرورة بناء موجة عارمة من الكراهية للإيرانيين»[٢٠]. وفي استطلاع للرأي أجري مؤخراً لعدد من ممثلي الاتجاه

---

(١٦) مقابلة مع مسؤول في وزارة الخارجية، برنستون، نيوجيرسي، ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٥.

(١٧) المصدر نفسه. مسؤولون أمريكيون آخرون ممن قابلهم جون اسبوزيتو يرون الإسلام السياسي من خلال «مناشير» ايران ـ الخميني. انظر: John L. Esposito, in: Robert H. Pelletreau, Jr., Daniel Pipes and John L. Esposito, «Symposium: Resurgent Islam in the Middle East,» *Middle East Policy*, vol. 3, no. 2 (1994), p. 9.

(١٨) Gary Sick, *All Fall Down: America's Tragic Encounter with Iran* (London: I. B. Tauris, 1985), p. 277.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

(٢٠) *Sunday Times* (London) (26 January 1980).

السائد في الولايات المتحدة أشار ٧٦ بالمئة منهم إلى أنهم ينظرون إلى إيران نظرة سلبية. وعندما يأتي ذكر إيران فإن ٥٦ بالمئة منهم يرددون كلمة «الرهائن» كأول من يتبادر إلى أذهانهم. كما أن من العبارات التي يرددونها كثيراً غير كلمات «الخميني» و «النفط» و «الشاه» هي «الغضب» و «الاضطراب» و «البلد المشاكس»[(٢١)].

وتماماً كما كانت الحال بالنسبة إلى القوميين العرب والإيرانيين في الخمسينيات والستينيات، فإن أوصافاً ذات دلالة مثل «متطرفة» و «إرهابية» و «متعصبة» استخدمت للإشارة إلى الثورة الإسلامية في إيران[(٢٢)]. وكانت سمة إيران الأساسية، وعنوانها الإسلام الأصولي، يبدوان في مسار تصادمي مع سياسة الولايات المتحدة. ففي نظر الأخيرة حلّ الإسلام السياسي محل تيار القومية الثورية العلمانية في كونه يشكل تهديداً أمنياً للمصالح الأمريكية، وأخذ الخوف من حصول تصادم بين العالم الإسلامي والغرب يتبلور. وكان شبح الصدام بين العالم الإسلامي والغرب أحد أهم الأسباب الرئيسية وراء اعتراض وزير الخارجية الأمريكي السابق سايروس فانس على استعمال القوة العسكرية لإنقاذ الرهائن الأمريكيين في إيران. فقد كان يرى بأن «الخميني وأتباعه، بانجذابهم الروحي القوي كشيعة إلى فكرة الشهادة، قد يرحبون عملياً بأي عمل عسكري أمريكي، ويجعلون منه وسيلة لتوحيد العالم الإسلامي ضد الغرب»[(٢٣)].

وعلى الصعيد العملي كانت خسارة شاه إيران، الحليف القوي للولايات المتحدة والذي اعتبره يوماً الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته

---

(٢١) لا بد من تصحيح هنا، فهذا الاستفتاء يبين أن الرأي السلبي تجاه العرب المسلمين يعود بدرجة كبيرة الى إدراك الأمريكيين بأن العرب المسلمين هم معادون للولايات المتحدة ومعادون للمسيحية. وهذه نقطة مهمة ولا بد من الإشارة إليها لأنها تدل على أن رأي الأمريكيين السلبي بالمسلمين هو مجرد رد فعل دفاعي. فمثلاً، الأمريكيون الذين يعتقدون بأن المسلمين يكنون احتراماً للمسيحية، يحتفظ ٤٥,٨ بالمئة منهم بنظرة إيجابية الى العرب. وعلى العكس من ذلك، فإن ٢٨,٥ بالمئة فقط من الأمريكيين الذين يعتقدون بأن المسلمين يزدرون المسيحية يحتفظون بنظرة إيجابية الى العرب. انظر: Shelley Slade, «The Image of the Arab in America: Analysis of a Poll on American Attitudes,» *Middle East Journal*, vol. 35, no. 2 (Spring 1981), pp. 148 - 149 and 158.

(٢٢) Jimmy Carter, *Keeping Faith: Memoirs of a President* (New York: Bantam Books, 1982), pp. 12, 499 and 506.

(٢٣) Cyrus Vance, *Hard Choices: Critical Years in American Foreign Policy* (New York: Simon and Schuster, 1983), pp. 408 and 410.

هنري كيسينجر بمثابة شرطي الخليج، هي الضرر الفعلي الذي لحق بالوجود الأمريكي في الشرق الأوسط[٢٤]. وكان المسؤولون الأمريكيون يخشون من أن تشكل الثورة الإيرانية عنصر عدم استقرار وثبات لبلدان الخليج المجاورة، وأن تنتشر هذه الثورة إلى خارج حدود إيران. وقد أكد الخميني مخاوف الأمريكيين عندما شجب بعنف السياسة التي يتبعها [بعض] حكومات بلدان الخليج، واتهم الأسر الحاكمة فيها «باللامسلمة»، مزدرياً صلاتها بالولايات المتحدة، وواصفاً إياها بـ «إسلام أمريكا»، وذهب إلى أبعد من ذلك عندما دعا بلدان الخليج إلى العصيان و «اتباع طريق الثورة، واللجوء إلى العنف، والمضي في النضال لاسترجاع حقوقهم وتخليص مواردهم»[٢٥].

وقد تعززت أسوأ المخاوف الأمريكية من قوة انبعاث الإسلام السياسي خلال السنوات الأولى من الثورة الإيرانية. ففي نهاية عام ١٩٧٩ هز أرجاء العربية السعودية ـ وهي أكثر بلدان الشرق الأوسط قيمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة وتمتعاً بحمايتها ـ انفجاران نفذتهما عناصر إسلامية ثورية. كما تم في العام نفسه احتلال الحرم الشريف في مكة من قبل جماعة من الإسلاميين الثوريين لمدة أسبوعين، وأخذوا ينددون بالأسرة الحاكمة لاحتكارها مجالات النفوذ السياسية والاقتصادية والتحكم فيها. وزد على ذلك أن الأقلية الشيعية الموجودة في العربية السعودية ما لبثت أن استجابت لنداء الخميني الداعي إلى العصيان والتمرد ضد النظام الحاكم متأثرة بتمكن الجماعة الدينية نفسها في إيران من تحقيق أهدافها[٢٦].

لقد امتد تأثير «الزلزال» الثوري الإيراني إلى كل من باكستان وأفغانستان ولبنان والكويت والبحرين حيث بدأ التمرد ضد الأنظمة السياسية الحاكمة. وقد كان اغتيال الرئيس السادات على يد جماعة إسلامية التوجه، بالإضافة إلى

---

(٢٤) وكما قال كيسنجر: «فإن إيران في ظل الشاه كانت إجمالاً إحدى أفضل أصدقاء أمريكا في العالم كله، وأكثرهم أهمية بالنسبة إليها، وولاء لها». انظر: Henry Alfred Kissinger, *White House Years* (Boston, MA: Little, Brown and Company, 1979), p. 1262.

(٢٥) Cottam, «US and Soviet Responses to Islamic Political Militancy,» p. 276, and Jacob Goldberg, «The Shi'i Minority in Saudi Arabia,» in: Juan R. I. Cole and Nikki R. Keddie, eds., *Shi'ism and Social Protest* (New Haven, CT; London: Yale University Press, 1986), pp. 242 - 243.

(٢٦) *Christian Science Monitor* (30 November 1979), and Esposito, *The Islamic Threat: Myth or Reality?*, pp. 21-22.

الهجمات الدامية ضد الأفراد والمواقع والتجهيزات الأمريكية في لبنان والكويت وغيرهما سبباً في تعميق قلق المسؤولين الأمريكيين إزاء تصدير «الأصولية الإسلامية» الإيرانية إلى الخارج(٢٧).

وهكذا لوّنت الثورة الإسلامية في طهران آراء الولايات المتحدة ومواقفها تجاه الإسلام السياسي. ويوضح الاستطلاع ـ المذكور آنفاً ـ أن أحد العوامل التي تمنع الأمريكيين من تقدير الإسلام السياسي تقديراً إيجابياً هو ارتباطه في أذهانهم بإيران. وعندما تم توجيه السؤال التالي إلى الذين شملهم الاستطلاع، وهو: ما أول ما يتبادر إلى أذهانكم عندما تسمعون كلمة «مسلم» أو كلمة «إسلام»؟ كانت كلمة «إيران» تتردد بينهم بالنسبة نفسها التي تتردد فيها كلمة «محمد»، وهذا الارتباط الوثيق بين إيران والإسلام قد تسبب بضرر لصورة المسلمين في عيون الأمريكيين، خصوصاً وأنهم يحتفظون بنظرة سلبية مسبقة عن إيران(٢٨). وفي هذا المجال فإنه غالباً ما يتم الخلط بين نشاطات الإسلام السياسي والسياسة الإيرانية. والنتيجة ـ كما يلاحظ بعض المراقبين ـ أن عنوان إيران الثوري الإسلامي العريض يلقي بظلّه على حيز كبير من الجدل الأمريكي الدائر حالياً حول انبعاث الإسلام السياسي. إن عدداً كبيراً من الأمريكيين يجدون صعوبة في تصوّر إقامة علاقات طبيعية مع حكومة إسلامية ما لا يكون دور الولايات المتحدة في طرحها السياسي دور «الشيطان الأكبر»(٢٩). وقد سلّم أحد المسؤولين الأمريكيين قائلاً: «إن الوعي الأمريكي بمخاطر التجربة الإيرانية قد تم تعميمه على التجربة الأمريكية مع البلدان العربية في الشرق الأوسط»(٣٠). كان الخوف أن يمد النموذج الإيراني المنطقة بالديناميت لتفجير النظام الموالي للغرب في الشرق الأوسط، ونسف المصالح الأمريكية فيه على حد سواء.

---

(٢٧) Brzezinski, *Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser, 1977-1981*, pp. 484 and 533.

(٢٨) Slade, «The Image of the Arab in America: Analysis of a Poll on American Attitudes,» pp. 148 - 149 and 157.

إن عداء ايران للولايات المتحدة المترافق مع إصرارها الدائم على وجود صراع بين الإسلام والغرب ينجح فقط في تعزيز إدراك الأمريكيين بأن عداء العرب والمسلمين للغرب والمسيحية هو عداء متأصل.

(٢٩) Graham E. Fuller and Ian O. Lesser, *A Sense of Siege: The Geopolitics of Islam and the West* (Boulder, CO: Westview Press, 1995), p. 22.

(٣٠) مقابلة مع مسؤول في وزارة الخارجية، برنستون، نيوجيرسي، ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٥.

ثالثاً: الخوف من الإرهاب في أمريكا وآثاره في سياسة الولايات المتحدة

يبرز الإرهاب كواحدة من أكثر القضايا السياسية أهمية في الولايات المتحدة. وقد مال عدد من المسؤولين والمعلقين السياسيين الأمريكيين إلى ربطه بالظاهرة الإسلامية، وخصوصاً بإيران. فعلى سبيل المثال يقول وارن كريستوفر، وزير الخارجية الأمريكي: «إن إيران هي الدولة الأولى الداعمة للإرهاب في العالم»، وهي تمثل «أحد أعظم التهديدات ـ إن لم يكن أعظمها على الإطلاق ـ للسلام والاستقرار في المنطقة»[(٣١)]. كما اتّهم المسؤولون والمعلقون السياسيون الأمريكيون إيران بمحاولة الحصول على الأسلحة النووية. ويسود الخوف في واشنطن من أن قدرة إيران على إلحاق الضرر بالولايات المتحدة وحلفائها ستتضاعف فيما لو تمكنت من اكتساب قدرة نووية.

وخلافاً لشركائها الأوروبيين، تمكنت الولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة من تلافي أهوال الإرهاب في جبهتها الداخلية، إلا أن هذا لم يعد صحيحاً. «فالإرهابيون» اليوم يجعلون من الولايات المتحدة نفسها هدفاً لهم. وقد حطمت سلسلة من الانفجارات الطمأنينة الأمريكية مثيرة المخاوف من حصول مزيد من الهجمات، وداعية لإنزال عقاب رادع بالفاعلين وبالدول المساندة لهم على حد سواء.

وقد تضاعف قلق الرأي العام الأمريكي من الإسلام السياسي مؤخراً، وذلك عقب تفجير مركز التجارة العالمي في شباط/فبراير ١٩٩٣، والذي أدين بنتيجته عشرة إسلاميين بتهمة خوض «حرب مدنية إرهابية» ضدّ الولايات المتحدة والتخطيط لاغتيال الرئيس مبارك[(٣٢)]. وكان للمحاكمة التي أعقبت هذا الحدث، بالإضافة إلى كشف التحقيق عن تواطؤ المخططين، وذلك بتدمير مبنى الأمم المتحدة وغيره من معالم مدينة نيويورك، بهدف إجبار الولايات المتحدة على التخلي عن دعمها لإسرائيل ومصر، أثر كبير في تعميق مخاوف الأمريكيين حيال التهديدات الأمنية المرتبطة بالإسلاميين.

وطبقاً لريتشارد بوليت (Richard Bulliet)، الاستاذ في جامعة كولومبيا، فإن الأمريكيين تقبلوا على الفور الملاحظة القائلة بأن أعمال العنف التي قام بها

---

(٣١) «Statement by Secretary of State Warren Christopher Regarding US Sanctions against Iran,» [State Department Briefing], in: *Federal News Service*, 1/5/1995, p. 1.

(٣٢) *New York Times*, 2/10/1995.

عدد من المسلمين هي: «نماذج لحضارة إرهابية متعصبة لا يمكن تحمّلها أو التعامل معها بشكل عقلاني»(٣٣). وقد صبّ عدد من المعلقين السياسيين مزيداً من الزيت على النار المحتدمة عندما حذروا من وجود شبكة دولية لتنسيق نشاطات الجماعات «الإسلامية الإرهابية» في أنحاء الولايات المتحدة وهي تصوب أسلحتها في اتجاه المصالح الغربية(٣٤).

وعلى الرغم من أنه لم يظهر أي دليل على وجود «شبكة إسلامية دولية»، فإن تفجير مركز التجارة العالمي قد ألحق ضرراً بالغاً بصورة المسلمين وبوجودهم في الولايات المتحدة. وكما أشارت جريدة **نيويورك تايمز**، ومن خلال الربط بين «المسلمين والإرهاب المحلي في عقول العديد من الأمريكيين»، فإن هذا التفجير قد جعل من المسلمين أهدافاً ضعيفة للتمييز العنصري والسياسي(٣٥). وعلى سبيل المثال، ففي استطلاعين للرأي أجريا بعد التفجير مباشرة سئل مستفتون عن موقفهم من الإسلام، فأجاب أكثر من خمسين بالمئة منهم بأن: «المسلمين هم... معادون للغرب ومعادون للأمريكيين»(٣٦). ومن بين مختلف المجموعات الدينية التي طلب إلى المستفتين ترتيبها على أساس الأكثر سلبية، جاء المسلمون في رأس القائمة(٣٧).

---

(٣٣) Richard W. Bulliet, «Introduction,» in: Richard W. Bulliet, ed., *Under Siege: Islam and Democracy*, Occassional Papers; 1 (New York: Columbia University, Middle East Institute, 1994), p. iii.

ومما يدعو الى السخرية أن مسيحيي القرون الوسطى كانوا يعتقدون بأن المسلمين برابرة، وأنهم مخلوقات لاعقلانية، وغالباً ما كانوا يتخذون من ممارسات محمد شواهد على أن الإسلام يحث على استعمال القوة ويمجده. كتب جاك دي فيتري (Jacques de Vitry) يقول: «ان استعمال القوة في الإسلام مستمد من ممارسات محمد نفسها». انظر: Daniel, *Islam and the West: The Making of an Image*, pp. 123-124.

(٣٤) انظر على سبيل المثال التقرير الوثائقي بعنوان «الجهاد في أمريكا» الذي قام بإعداده الصحافي ستيفن امرسون لشركة بي بي أس (PBS)، وقد تم بثه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (انتاج شركة SAE، ١٩٩٤).

(٣٥) James Brooke, «Attacks on U.S. Muslims Surge even as their Faith Takes Hold,» *New York Times*, 28/8/1995.

(٣٦) رعى هذا الاستبيان كل من المؤتمر القومي حول العلاقات بين الجماعات المختلفة ومؤسستا فورد وجويس. وقام بإجرائه مركز الـ. اتش. للبحوث (L.H. Research). وكان عدد المستفتين ٢٧٥٥ شخصاً والفترة التي أجري فيها الاستبيان هي من ٦/٨/١٩٩٣ الى ٣٠/٨/١٩٩٣.

(٣٧) تم هذا الاستبيان برعاية المجلس الأمريكي الإسلامي، وقامت بإجرائه جمعية جون زغبي الدولية (John Zogby Group International). وكان عدد المستفتين ٩٠٥ أشخاص. أما تاريخه فهو من ١٦/٣/١٩٩٣ الى ٢٣/٣/١٩٩٣.

وأعرب بوليت عن خشيته في أن تكون الولايات المتحدة تشهد اليوم نمو نوع جديد من العداء للسامية مبنيٌ ليس على أساس نظريات العنصر السامي، وإنما على أساس الإسلام: «سنصل عند نقطة معينة إلى حد معين لن يشعر الناس فيه بالحاجة إلى دليل ليؤمنوا بوجود تهديد إرهابي شامل يأتيهم من الإسلاميين المتعصبين دينياً»[٣٨].

وعلاوة على ذلك، كان لانفجار نيويورك تبعات أوسع في السياسة الخارجية الأمريكية. وكما قال مسؤول كبير في وزارة الخارجية، فإن تفجير مركز التجارة العالمي شكّل عائقاً أمام جهود إدارة كلينتون لرسم سياسة إيجابية ومرنة تجاه الظاهرة الإسلامية. إن هذا التفجير، يضيف المسؤول المذكور، قد تم ربطه بتنامي «حماس» في الضفة الغربية وغزة، و«حزب الله» في لبنان، وغيرهما من المنظمات الإسلامية المسلحة في السودان والجزائر[٣٩].

وقد عمدت بعض الأنظمة في الشرق الأوسط إلى الاستفادة من هذا التفجير، فوظفته في الضغط على الولايات المتحدة لتزيد من دعمها لها في صراعها الداخلي مع المعارضة الإسلامية. وفي هذا السياق، فقد منح نسف مركز التجارة العالمي الداعين الدائمين إلى المواجهة داخل الولايات المتحدة وخارجها فرصة ذهبية لتشكيل قوة للضغط على الحكومة الأمريكية بغية دفعها إلى صياغة سياسة صارمة ضد الإسلاميين. ومن الأمثلة على ذلك أن الرئيس المصري حسني مبارك أعلن أنه كان من الممكن منع نسف مبنى مركز التجارة العالمي لو أن المسؤولين الأمريكيين أعاروا أذناً صاغية للتحذير الذي تقدمت به بلاده عن وجود شبكة «إسلامية أصولية» في الولايات المتحدة[٤٠]. وقد طلب

---

(٣٨) Richard W. Bulliet, «Rhetoric, Discourse, and the Future of Hope,» in: Bulliet, ed., *Under Siege: Islam and Democracy*, pp. 4 and 11.

(٣٩) مقابلة مع مسؤول في وزارة الخارجية، برنستون، نيوجيرسي، ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٥.

(٤٠) عندما طلب من لورنس بوب، المنسق العام لمكتب مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية أن يعلق على ملاحظات مبارك، قام بتفنيدها وردها، وذكر بأن مصر لم تقدم أية «معلومات تتعلق بأعمال إرهابية محتملة الحدوث في الولايات المتحدة». انظر Laurence Pope, «Hearing of the Senate Judiciary Committee,» in: *Terrorism and America: A Comprehensive Review of the Threat, Policy and Law: Hearings before the Committee on the Judiciary, United States Senate, One Hundred Third Congress, First Session, on Examining the Scope of Current Threats of Terrorism to the United States and Its Allies, Focusing on Explosives and Explosives Regulation, and Relation Extradition, International Law, and Immigration Issues, April 21 and 22, 1993*, S. hrg.; 103 - 581, Serial no. J-103 - 9 (Washington, DC: US Government Printing Office, 1994), p. 32.

مبارك من الولايات المتحدة أن تلزم نفسها بمحاربة الإرهاب العالمي، وخصوصاً الجماعات الإسلامية الأصولية، والدول الداعمة لها[٤١]. وكان الرئيس مبارك يأمل في أن يؤثر في السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي، كما كان يرمي إلى التقليل من شأن المعارضة الإسلامية في مصر.

وإنه في هذا الجو المشحون نفسه أصبح المسلمون الموجودون في الولايات المتحدة أهدافاً لانتهاكات متكررة بُعيد تفجير مكتب التحقيق الفيدرالي في مدينة أوكلاهوما في نيسان/أبريل ١٩٩٥. فقبل أن ينجلي غبار الانفجار في أوكلاهوما، عمد بعض المعلقين السياسيين «الخبيرين» بشؤون الإرهاب في وسائل الإعلام الأمريكية إلى الربط بين الانفجار وجهات عربية وإسلامية شرق أوسطية. وأكدت مؤسسات اخبارية عدة بما فيها (CNN) أن التحريات تركزت على أن «رجالاً من أصل شرق أوسطي» شوهدوا يغادرون المبنى بسيارة قبيل الانفجار[٤٢]. وقارن كوني تشانغ (Connie Chang) في نشرة أخبار محطة (CBS) المسائية بين انفجار أوكلاهوما والهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك، وغيره من الانفجارات المماثلة كتفجير السفارة الأمريكية في بيروت في أوائل الثمانينيات ملمحاً إلى وجود «علاقة للإسلاميين» بانفجار أوكلاهوما: «إن مصادر في الحكومة الأمريكية ذكرت لشبكة (CBS) أن هذا الانفجار له علامات الإرهاب الشرق أوسطي مسجلة عليه بأكمله»[٤٣]. وزعم ستيفن أمرسون (Steven Emerson) الذي استضافه تشانغ للتعليق على الانفجار أن حادث أوكلاهوما «قد تم بقصد التسبّب بأكبر عدد ممكن من الضحايا. وهذه ميزة شرق أوسطية»[٤٤]. وفي المساء نفسه، قال أمرسون لمحطة فوكس (FOX) أن أعداد الإرهابيين العرب تتزايد الآن في الولايات المتحدة، وذلك يفوق قدرة مكتب التحقيقات الفيدرالي على رصدها والقبض عليها[٤٥]. ودعا

---

(٤١) نقلاً عن: *New York Times*, 5/4/1993.

(٤٢) *New York Times*, 20/4/1995, and *International Herald Tribune*, 26/4/1995.

(٤٣) *CBS Evening News*, 19/4/1995.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) Robert L. Friedman, «One Man's Jihad,» *Nation* (15 May 1995), p. 656.

وقد نعتت مجلة **بروغريسيف** *(Progressive)* تأكيدات إمرسون بـ «الشريرة والشديدة التعصب، وبأنها تتجر بالشائعات» فتسهم في تصعيد موجة جرائم الحقد ضد المسلمين الأمريكيين عقب الانفجار مباشرة. انظر: *Progressive* (June 1995), p. 8.

انظر أيضاً: Arthur Lowrie, «The Campaign against Islam and American Foreign Policy,» *Middle East Policy*, vol. 4, nos. 1 - 2 (September 1995), p. 213.

أ. م. روزنثال (A. M. Rosenthal) في مقالة له في صحيفة **نيويورك تايمز** إلى إعلان حرب مقدسة «للقضاء على الإرهاب الشرق أوسطي»(٤٦). وفي عناوينهما الاخبارية البارزة أوحت جريدتا **النيويورك تايمز** و**الواشنطن بوست** أن اختيار المهاجمين لمدينة أوكلاهوما كهدف لضربتهم يمكن تفسيره في ضوء الحقيقة القائلة بأن عدداً من الجماعات الشرق أوسطية تعقد اجتماعاتها هناك، وفي ضوء وجود جالية عربية - أمريكية فيها(٤٧). لقد بدا ليوم أو يومين - كما كتب أحد الصحافيين على نحو ساخر: «كما لو أن الأمريكيين كانوا في حالة حرب. كان الأمر محفزاً، فقد ظهر لهم عدو جديد... وقسماً بالله فإن أمريكا ستنتقم، كما انتقمت في السابق بقصف ليبيا عام ١٩٨٦»(٤٨).

---

(٤٦) A. M. Rosenthal, «Ending Forgiveness,» *New York Times*, 21/4/1995.

يقول روزنثال: «مع أن مجزرة أوكلاهوما هي من عمل ارهابيين أمريكيين، إلا أن غالب الهجمات الإرهابية الأخرى ضد الأمريكيين هي من عمل شرق أوسطيين». انظر: A. M. Rosenthal, «Things America Can Do to Curtail Terrorism, Domestic and Foreign,» *International Herald Tribune*, 26/4/1995.

إلا أن الدليل الذي قدمه مكتب التحقيقات الفدرالي ووزارة الخارجية يشير الى صورة مختلفة. فبالنسبة الى مكتب التحقيقات الفدرالي، فإن متطرفين ذوي خلفية إسلامية قاموا خلال عام ١٩٩٣ بهجمة إرهابية واحدة لا غير داخل الولايات المتحدة وهي نسف مركز التجارة العالمي. وفي المقابل فقد تم الإبلاغ عن الهجمات الإرهابية التالية بواسطة مكتب التحقيقات الفدرالي خلال فترة (١٩٨٢ - ١٩٩٢): ٧٢ هجمة قام بها بورتوريكيون، و٢٣ هجمة نفذها منتمون الى الجماعات اليسارية، و١٦ هجمة نفذتها مجموعات يهودية، و١٢ هجمة نفذها كوبيون معارضون لسياسة كاسترو و٦ هجمات قام بها منتمون الى جماعات يمينية متطرفة. انظر: *Federal Bureau of Investigation* (Terrorist Research and Analytical Section, 1995).

ويمكن الخروج بخلاصة مشابهة بالنسبة الى العمليات الإرهابية ضد الأمريكيين خارج الولايات المتحدة، فبينما نجد أن ٤٤ هجوماً ضد الأمريكيين تم القيام بها عام ١٩٩٤ في أمريكا اللاتينية، وقعت هجمات ثمان من هذا النوع في الشرق الأوسط، وخمس في آسيا، وخمس في أوروبا الغربية، وأربع في أفريقيا. انظر: US Department of State, *Patterns of Global Terrorism* (Washington, DC: US Government Printing Office, 1995), p. 67.

(٤٧) *New York Times*, 20/4/1995, and *Washington Post*, 20/4/1995.

(٤٨) Richard Cohen, «If Now the Evil is at Home,» *International Herald Tribune*, 20/4/1995.

وفي صباح اليوم التالي لانفجار اوكلاهوما قام بوب غرانت مقدم برنامج «حوار» في موضوع راديو (WABC) بالرد على أحد المتصلين الذي حذر من مغبة التسرع في إدانة المسلمين بتنفيذ الانفجار، فأجابه بصوت جهير: «في موضوع انفجار اوكلاهوما فإن الدلائل تشير الى أن الأشخاص الذين قاموا به كانوا إرهابيين اسلاميين. وأما بالنسبة الى حقير مثلك فإن ما أود القيام به هو أن أصفك معهم الى الحائط ثم أحصدكم جميعاً بالرصاص». نقلاً عن: «A Rush to Judgment,» the Council on American-Islamic Relations (CAIR), special report on anti-muslim bias and harrassment following the Oklahoma city bombing (June 1995), p. 20.

انظر أيضاً: Brooke, «Attacks on U.S. Muslims Surge even as their Faith Takes Hold».

وفي موقف يسجّل له، سارع الرئيس بيل كلينتون إلى التحذير من مغبة القفز إلى استنتاجات نهائية على الرغم من الاتهامات الأولية بأن التفجير يحمل أسلوب إرهاب شرق أوسطي، قائلاً: «إن هذه القضية ليست قضية البلد الذي ينتمي إليه الجناة، وهي ليست كذلك الدين الذي يؤمنون به. إن القضية هي أن هذا العمل هو جريمة، وهو عمل أثيم ولا أخلاقي. البشر في جميع أنحاء العالم سيدينونه من صميم معتقداتهم الدينية، وعلينا ألا نصرّ على «تنميط» الفاعلين»[٤٩].

وعلى الرغم من نبرة الرئيس العقلانية والمتحفظة، فقد كان صوته صوتاً وحيداً طغت عليه جوقة الآراء المنادية بالثأر من «الشرق أوسطيين»، وحجبته. ونتيجة لذلك، سجّل أكثر من مائتي حادث اعتداء عنيف ضد الأمريكيين المسلمين في غضون الأيام الثلاثة التالية[٥٠]. وفي السياق نفسه، فإن الانفجار في مدينة أوكلاهوما كشف أكثر عن الصورة السلبية التي تلون الرأي العام الأمريكي بالنسبة إلى الإسلام والمسلمين.

ولا شك أن إحدى النتائج المباشرة لحادث أوكلاهوما هي إصدار مرسوم شامل لمكافحة الإرهاب. وهذا القانون الشامل المتعلق بمكافحة الإرهاب يحتوي على تدابير احتياطية عدة يتيح **أحدها** للحكومة الأمريكية بأن تتخذ إجراءات الترحيل بحق الأجانب الذين يشتبه بتورطهم في الإرهاب بالاستناد إلى مصادر سرية، ومن دون الاضطرار إلى الكشف عن مصادر تلك المعلومات أو الجهة الصادرة عنها. ويبيح **ثانيها** للحكومة الأمريكية أن تقوم بترحيل الأجانب الذين يثبت قيامهم بالتبرعات لصالح المنظمات التي تصنّفها السلطات الأمريكية بأنها إرهابية. وقد تمّ التقدم بهذا التشريع لمجلس النواب، ومجلس الشيوخ، ثم وقع عليه الرئيس كلينتون كقانون في السنة الماضية[٥١].

وعلى الرغم من نفي عدد من المسؤولين في إدارة الرئيس كلينتون، إلا أن المراقبين يلاحظون أن قانون مكافحة الإرهاب موجه جزئياً ضد «الإرهاب

---

(٤٩) نقلاً عن: *New York Times*, 21/4/1995.

(٥٠) Brooke, Ibid.

(٥١) لمزيد من المعلومات حول خلفيات التشريع لمكافحة الإرهاب وقضاياه المركبة، انظر: *New York Times*: 21/4/1995; 24/4/1995; 27/4/1995; 29/4/1995; 30/4/1995; 8/6/1995; 9/6/1995, and 3/10/1995.

الشرق أوسطي» وهي تسمية مشفّرة «للإرهاب الإسلامي»[٥٢]. وكما يقول انطوني لويس (Anthony Lewis) من صحيفة **نيويورك تايمز**: «فإن المثال الحاضر في أذهان الناس هو الجماعات الأصولية الإسلامية كـ «حماس» التي تقوم بالهجمات المسلحة في إسرائيل»[٥٣]. وقد عزّز هذا الرأي أحد المسؤولين الأمريكيين العاملين في مجلس الأمن القومي في مجال مكافحة الإرهاب بالإشارة إلى أن الإسلاميين أصبحوا يشكلون في نظر الولايات المتحدة القوة المحركة «للإرهاب» في الشرق الأوسط عوضاً من القوميين العرب. فالإرهاب اليوم دوافعه دينية في الأساس، وهو يفتقر إلى أية دوافع قومية[٥٤]. وفي شهادتين للورنس بوب (Laurence Pope)، نائب المنسق العام لمكتب مكافحة الإرهاب أدلى بهما في نيسان/أبريل عام ١٩٩٣ كرر فيهما هذا الرأي: «منذ عشرين سنة كانت القومية العلمانية بمثابة الإيديولوجية المفضلة في العالم العربي. فكانت لذلك الإيديولوجية التي تبناها الإرهابيون كغطاء سياسي لنشاطهم. اليوم، وعلى نحو متزايد يصير الفكر الإسلامي ـ وبخاصة الفكر الإسلامي المتطرف ـ هو الإيديولوجية التي توفر ذلك الغطاء»[٥٥].

كما عبّر بوب عن «الإرتياب» الأمريكي بنشاط الإسلاميين السياسيين الذين لا يستخدمون أسلوب العنف بالضرورة، ومع هذا يشكلون تهديداً متنامياً لحلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وغيرهما[٥٦].

---

(٥٢) صرحت منظمات صهيونية عدة بأنها تأمل أن يؤدي هذا الإجراء الى تجفيف موارد المساهمات والإعانات العائدة الى جماعات «ارهابية» كـ «حماس» في الولايات المتحدة. انظر: *New York Times*, 21/4/1995.

(٥٣) Anthony Lewis, «This is America,» *New York Times*, 1/5/1995.

(٥٤) في مقابلة مع مسؤول في مجلس الأمن القومي في واشنطن في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥. وقد عبر مسؤول بارز في وزارة الخارجية عن رأي مماثل في مقابلة أجريت معه في برنستون، نيوجيرسي في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٥.

(٥٥) Pope, «Hearing of the Senate Judiciary Committee,» p. 39.

وأيضاً تيم ورث (Tim Wirth) وكيل الوزارة للشؤون العالمية، وهو منصب استحدثته إدارة كلينتون للتنسيق بين نشاطات مكتب جديد لمكافحة الإرهاب، ومكتب مكافحة المخدرات والجريمة، قال إن جماعات راديكالية جديدة قد ظهرت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «وهي توظف الايديولوجية الإسلامية ولكنها تلجأ الى التكتيكات الإرهابية من أجل الإسراع بتنفيذ أهدافها المتطرفة». انظر: Timothy Wirth, «Hearing to the International Security of the House Foreign Affairs Committee; US Anti-Terrorism Policy,» p. 7.

(٥٦) Pope, Ibid., p. 39.

إلا أن بوب أكد من جهة أخرى أن سوء استعمال بعض الجماعات الإسلامية للخطاب السياسي الإسلامي «ينبغي ألا يتسبب لنا بالخلط في أذهاننا بين الإرهاب والإسلام، فمشكلتنا ليست مع الإسلام كدين، بل هي مع استعمال العنف والإرهاب من قبل أي كان، وأينما كان»(٥٧). كما حذر من مغبة الربط المتسرع بين الإرهاب والإسلام ـ كدين ـ وبين الإرهاب، والنضالية السياسية الإسلامية، والفكر الإسلامي(٥٨).

وأشار بوب وتيم ورث (Tim Wirth)، علاوة على ذلك إلى أنه باستثناء إيران، والسودان بدرجة أقل، فإن بلدان الشرق الأوسط لا تساند الإرهاب ولا ترعاه. أما مدّ الإرهابيين بالتمويل فهو من قبل شخصيات ثرية في الخليج كانت قد كرست نفسها لتحقيق النموذج الإسلامي. وقد أكدّ ذلك عدد من المسؤولين الأمريكيين الذين تمت مقابلتهم لغرض هذه الدراسة. وقال أحد المسؤولين في مجلس الأمن القومي بأن «الأحزاب والجماعات التي تمارس الإرهاب تختلف، وتتغير عبر الزمان والمكان. وعلى المرء أن يركز على كل حالة على حدة، ويحددها بدقة»(٥٩). وقال مسؤول آخر: «إن الأفراد والدول التي تمارس الإرهاب لا يمثلون الإسلام، ولكنهم قد ينجحون في تمثيله إذا ما بدت الولايات المتحدة معادية للإسلام»(٦٠). وأكد المسؤولان المذكوران في مجلس الأمن القومي أن إدارة كلينتون لا تقبل ادعاء الحكومات الإسرائيلية والمصرية والجزائرية بأن التيار الأساسي في المعارضة الإسلامية داعم للإرهاب. إلا أنهما أضافا بأن محاولات هذه الإدارة للتمييز بين الإسلاميين المشاركين في الحقل السياسي، وأولئك الذين يؤيدون استعمال العنف مسألة معقدة نظراً إلى أن اضطراب الحدود بين المجموعتين وغموضها، يضيفان إلى ضبابية التصريحات الأمريكية بما يختص بسياستها تجاه الإسلام السياسي(٦١).

---

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٤، و Laurence Pope, «House Foreign Affairs Committee Hearing,» *Reuter Transcript Report* (21 April 1993).

وفي شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، استعمل ورث لغة مطابقة للغة بوب. انظر: Wirth, Ibid., p. 8.

(٥٨) Pope, «Hearing of the Senate Judiciary Committee,» p. 39.

(٥٩) مقابلة مع مسؤول في مجلس الأمن القومي في واشنطن، بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥.

(٦٠) مقابلة مع مسؤول في مجلس الأمن القومي في واشنطن، بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥.

(٦١) مقابلة مع اثنين من المسؤولين في مجلس الأمن القومي في واشنطن، بتاريخ ٢٩ و٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥.

رابعاً: دور وسائل الإعلام وتأثيرها في السياسة الأمريكية

كيف يمكن للمرء أن يفهم عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلام السياسي دون تفحص دور الاتجاه الرئيسي في وسائل الإعلام وأثره إما في إكساب الموقف الأمريكي الشرعية أو في تشكيله لهذا الموقف؟ وفوق ذلك، إلى أي حد تؤثر المسألة الإسرائيلية في تشكيل وجهة نظر الرأي العام الأمريكي ومواقف المسؤولين الأمريكيين من الحركة الإسلامية الناشطة؟ وما هي الكيفية والأساليب التي يؤثر من خلالها الكونغرس في تشكيل سياسة ما ضد الإسلاميين؟

المراقبون على المسرح السياسي الأمريكي يوافقون على أن الاتجاه الأساسي في التغطية الإعلامية الأمريكية لأخبار الإسلام والمسلمين - والتي هي في غاية السلبية - هو الذي يحدد الموقف العام من المجتمعات الإسلامية. وهم يجدون صعوبة في تحديد تلك العلاقة العظيمة التعقيد والخفية القائمة بين الاتجاه السائد في وسائل الإعلام من جهة والسياسة الأمريكية من جهة أخرى.

على أن مراقبين من أصحاب الاتجاه النقدي لا يشعرون بمثل هذه الصعوبات، فبالنسبة إليهم فإن رموز «التيار المسيطر في وسائل الإعلام هم أنفسهم أعضاء مشاركون في مؤسسة النخبة السياسية الرسمية»[٦٢]. ويؤكد هذا الفريق من المراقبين أنه في ظل وجود هذا النوع من الانسجام الإيديولوجي الذي يجعل النخبة الأمريكية الحاكمة متماسكة، فإنه نادراً ما ينشأ توتر جوهري بين مؤسسة السياسة الخارجية والمؤسسة الإعلامية[٦٣]. ويزعم ادوارد هيرمان (Edward Herman) أن وظيفة الإعلام الأساسية هي في كونه الساعد المؤيد للنخبة الحاكمة، بحيث يعرض للمجريات ويناقشها ضمن الأطر المقبولة لدى المراجع العليا[٦٤].

(٦٢) Edward S. Herman, «The Media's Role in U.S. Foreign Policy,» *Journal of International Affairs*, vol. 47, no. 1 (Summer 1993), p. 25.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) قرأ هيرمان عشرات الحالات ليبرهن أن التيار الأساسي في وسائل الإعلام هو خادم للسياسة الرسمية. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٦ - ٢٧ و ٣٠ - ٤٥. وكتب ليون سيغال أن عدداً كبيراً من عناوين الصفحات الأولى في **الواشنطن بوست** و**نيويورك تايمز** يعتمد على المصادر الرسمية. يقول سيغال: «إن جريدتي **نيويورك تايمز** و**واشنطن بوست** تعملان وكأنهما أشبه ما تكونان بلسان حال النخبة السياسية». نقلاً عـن: Leon V. Sigal, *Reporters and Officials: The Organization and Politics of News Making* (Lexington, MA: D.C. Heath and Company, 1973), pp. 42 - 49.

ويرى ليون سيغال (Leon Sigal) وهيرمان أن عوامل كثيرة (كاعتماد وسائل الإعلام على المصادر الحكومية لتزويدها بالأخبار الجديدة، وغياب مناقشة الرأي العام للحملات الإعلامية التي تقوم بها الحكومة، واستخدام الحكومة في خطابها السياسي أسلحة إيديولوجية من نوع «معادٍ للشيوعية» و«العدو الشيطان»، أو الأخطار المحتملة التي تهدد الأمن القومي تمكن الحكومة من الاحتفاظ بوسائل الإعلام هادئة ومطواعة. وفي حالات نادرة فقط شذ عدد من المراسلين الصحفيين عن القاعدة، وعمدوا إلى تحدي المبادئ الأساسية في السياسة الأمريكية الرسمية[٦٥].

ويرسم عدد آخر من المحللين صورة مشابهة ـ وإن كانت أكثر عناية ـ للعلاقة بين الصحافة والمؤسسة السياسية. وعلى الرغم من أن دور وسائل الإعلام في المجتمعات الديموقراطية هو توفير مصدر بديل للمصدر الرسمي للمعلومات والثقافة في مجال السياسة الخارجية، فإن وسائل الإعلام الأمريكية ـ كما يقول ويليام دورمان (William Dorman) ـ تساند مصالح هذه السياسة مراعاة لمتطلبات مرحلة الحرب الباردة تحت شعار الحفاظ على الأمن القومي. و«النتيجة» كما يزعم دورمان هي وجود «صحافة تراعي متطلبات دولة الحفاظ على الأمن القومي»[٦٦]. وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة كان ليون هدار (Leon Hadar) يجادل بأن وسائل الإعلام ـ إما بدافع خاص منها أو تمشياً مع النخبة في مجال صنع السياسة الخارجية ـ أخذت تتحدث عن بروز أعداء عالميين جدد. وهذا يفسر في نظره افتتان الصحافة الأمريكية بالإسلام السياسي وبإيران، أو بما يسميه «الخطر الأخضر»[٦٧].

ويؤكد دورمان، أكثر من ذلك، بأن دور الصحافة ووظيفتها الآخذين

---

(٦٥) Sigal, Ibid., pp. 42 - 60, and Herman, Ibid., p. 26.

(٦٦) يؤكد دورمان رأيه الجازم بالإشارة الى أن وسائل الإعلام الأمريكية لا تشكل كلاً واحداً متراصاً، وبأن الصحافيين لا يتلقون التوجيهات من المسؤولين في واشنطن، وإنما يرى بأن «تأثيرات الايديولوجيا تتخذ سبيلها إليهم من خلال التنافذ الثقافي (Cultural Osmosis)، وليس من خلال التوجيهات». انظر: William A. Dorman, «Media, Public Discourse, and U.S. Policy toward the Middle East,» in: Hooshang Amirahamadi, ed., *The United States and the Middle East: A Search for New Perspectives* (Albany, NY: State University of New York Press, 1993), pp. 289, 291 - 292 and 304.

(٦٧) Leon Hadar, «The Media and Islam,» in: Bulliet, ed., *Under Siege: Islam and Democracy*, p. 64.

في التغير منذ بداية الحرب الباردة قد جعلا منها مشاركاً طوعياً في صنع السياسة الخارجية ليس بمعنى تقرير هذه السياسة، وإنما من خلال المساعدة في «إنشاء الحدود التي تقرر ضمن إطارها هذه السياسة»(٦٨). وليس أدل على ذلك من قضية الإسلام والمسلمين الذين يتم تصويرهم باطراد على أنهم دعاة عنف، وبالتالي يتم الانتقاص من مكانتهم في الرأي العام الأمريكي بدرجة كبيرة. وعلى الرغم من أن رأي غالبية المواطنين قد يؤثر ـ أو لا يؤثر ـ في معادلة السياسة الخارجية، فإن رأي النخبة، يقول دورمان، يؤثر للغاية: فصناع القرار وأفراد النخبة السياسية يستقون كثيراً من المعلومات والوقائع التي يحتاجونها من الصحافة(٦٩).

من هنا، إذا شاء المرء من ناحية أولى، أن يتقبل مقولة سيغال وهيرمان ـ بأن وسائل الإعلام تؤدي في الأساس دور الساعد المؤيد لسياسة الدولة ـ فعليه أن يستنتج بأن التغطية الإعلامية السلبية للإسلام السياسي تعكس مخاوف صناع القرار الأمريكيين وادعاءاتهم وتعززها. ومن ناحية ثانية، إذا أردنا أن نتقبل مقولة دورمان ـ بأن الصحافيين يشاركون بشكل غير مباشر في العملية السياسية ـ فإن على المرء أن يكون على حذر بالنسبة إلى الأساليب التي تؤثر من خلالها وسائل الإعلام في السياسة، والعكس بالعكس. وبغض النظر عن المقولة التي نقبلها، فإن التغطية الإعلامية للإسلام السياسي وللإسلاميين تلقي مزيداً من الضوء على عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية.

ومع ذلك، يبدو المسؤولون الأمريكيون غير مقتنعين بما سبق. وعلى الرغم من أن أكثرهم يعلنون بأنهم ينتقدون الطريقة التي تغطي بها وسائل الإعلام أخبار الإسلام السياسي، فإنهم لا يعترفون بالصلات بين هذه التغطية الإعلامية والسياسة الأمريكية. فمثلاً نجد روبرت بلليترو (Robert Pelletreau)، مساعد وزير الخارجية، ينتقد تصوير وسائل الإعلام السلبي للعالم الإسلامي. يشير بلليترو إلى أن الأخبار في وسائل الإعلام لا تشير،

---

(٦٨) Dorman, Ibid., pp. 289 and 291.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٩٧. وعلى نطاق أشمل، يشير أندريا لويغ إلى أن تصوير وسائل الإعلام الغربية للإسلام هو المصدر الأساسي لتكوين المفهوم الغربي للإسلام وللمنطقة التي ينتشر فيها. انظر: Andrea Lueg, «The Perception of Islam in Western Debate,» in: Jochen Hippler and Andrea Lueg, eds., *The Next Threat: Western Perceptions of Islam* (Boulder, CO: Pluto Press, 1995), pp. 7 and 15 - 16.

لسوء الحظ، إلى «الإسلام والأصولية الإسلامية» إلا من خلال تقارير تركز على العنف السياسي، أو أعمال الإرهاب، أو النزاع العنصري: «وهذا ما يجعل صورة الإسلام في ذهن قارئ الصحيفة العادي صورة حركة معادية للغرب لا تميز بين البلدان، وهي مستعدة إلى اللجوء إلى العنف والإرهاب من أجل تحقيق غاياتها»(٧٠). ويجادل بلليترو بأنه، في نهاية المطاف، يصبح موضوع الإسلام في الحوار الأكاديمي كما في المناظرات العامة مساوياً للأصولية الإسلامية وللتطرف على حد سواء(٧١).

ولا يأخذ بلليترو في الاعتبار تأثير التغطية الإعلامية لأخبار الإسلاميين في عملية صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة، أو العكس بالعكس، كما لو كانت هاتان المؤسستان لا تتفاعلان، ولا تؤثر إحداهما في الأخرى. ويلاحظ غيره من صناع القرار في السياسة الأمريكية بأن تيار المعلومات يرتكز الى عدد وافر من المستويات بدءاً من الوكالات الأهلية وانتهاء بمؤسسة صنع القرار السياسي. إلا أنهم سرعان ما يضيفون بأنه على الرغم من أن صناع القرار الأمريكي يتقبلون عادة تبادل وجهات النظر مع المؤسسة الإعلامية والمؤسسات الأكاديمية، فإن مستوى هذا التقبل يرتبط بأحداث معينة، وبمواقف معينة، وبحاجات معينة تمليها إدارة الأزمة. وفي النهاية، يقول أحد مسؤولي مجلس الأمن القومي، إن المسؤولين الأمريكيين يصنعون قراراتهم على أساس أولي هو إدراكهم للمصالح القومية(٧٢).

غير أن الأسلوب الذي يحدد من خلاله المسؤولون المصالح القومية هو شديد الارتباط بدوره بإدراكهم لواقع الضغوطات المجتمعية وغيرها من العوامل الدافعة على المستويين الرسمي والاجتماعي. ويشير مسؤول في وزارة الخارجية إلى أن مقاربة السياسة الأمريكية لموضوع الإسلام السياسي لا تتشكل من فراغ؛ فهي تتأثر بعوامل عديدة كالمدركات السياسية بالإضافة إلى الواقع الفعلي على الأرض. إن دور الكونغرس، ووسائل الإعلام، والسياسات المحلية، يؤكد هذا الموظف، تستحث على انتهاج سياسة معينة، وتؤثر في رأي مجموعة صناع السياسة الخارجية، وخصوصاً في الموضوعات ذات الأهمية

---

(٧٠) Pelletreau, Jr., Pipes and Esposito, «Symposium: Resurgent Islam in the Middle East,» p. 2.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) مقابلة أجريت في واشنطن بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥.

القصوى كالصراع العربي - الاسرائيلي، والظاهرة الإسلامية[٧٣]، ويوافق صامويل لويس (Samuel Lewis) المدير السابق للجنة التخطيط السياسية في وزارة الخارجية بأن التغطية السلبية «للجماعات الإسلامية المتطرفة» في وسائل الإعلام الأمريكية تعزز المدركات الأمريكية بالنسبة الى الإسلام السياسي، وتجعل، بالتالي، مهمة صانعي القرار في الولايات المتحدة أكثر تعقيداً[٧٤].

خامساً: دور إسرائيل وأصدقائها

أنكرت غالبية المسؤولين الأمريكيين الذين جرت مقابلتهم أثناء إعداد هذه الدراسة أن يكون لإسرائيل دور مهم في تشكيل الولايات المتحدة لسياستها تجاه الإسلاميين[٧٥]. وعلى الرغم من أن عدداً من هؤلاء المسؤولين

---

(٧٣) مقابلة مع مسؤول في وزارة الخارجية أجريت في واشنطن بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥.

(٧٤) مقابلة أجريت مع صامويل لويس (Samuel Lewis) في شيكاغو بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٥.

(٧٥) تبعاً للكاتب الإسرائيلي حاييم بارام، فإنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط الشيوعية، حاول قادة اسرائيل تجنيد الولايات المتحدة وأوروبا في المعركة ضد «الأصولية الإسلامية» مصورين إياها على أنها «عدو أكبر من الحياة». وكانت استراتيجيتهم مرسومة بشكل يسعى لإقناع الرأي العام الأمريكي وصناع القرار السياسي الأمريكيين باستمرار أهمية اسرائيل الاستراتيجية في عالم مضطرب ومنذر بالعنف. انظر: Haim Baram, «The Demon of Islam,» *Middle East International* (2 December 1994), p. 8.

وفي مراجعة خاطفة للتصريحات التي أدلى بها سياسيون اسرائيليون ثمة تأكيدات لوجهة نظر بارام. فمثلاً، في وقت مبكر يرجع الى عام ١٩٩٢ أخبر هرتزوغ رئيس اسرائيل الأسبق، البرلمان البولندي أن «الداء [الأصولية الإسلامية] ينتشر بسرعة، ويشكل خطراً ليس على الشعب اليهودي وحده وإنما على الإنسانية عموماً». انظر: *Guardian*, 13/6/1992.

وفي زياراته المتكررة الى الولايات المتحدة كان رئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين الذي اغتيل مؤخراً يردد دائماً عبارة «الخطر الإسلامي» بهدف إقناع الأمريكيين بأن «ايران تمثل التهديد نفسه الذي كانت موسكو تمثله في الماضي». انظر: Baram, «The Demon of Islam,» p. 8.

وخلال زيارته للولايات المتحدة بعد عدة أيام من نسف مركز التجارة العالمي أخبر رابين كلينتون أن «الأصولية التي تحرض لها إيران تسرب قيام مؤسسات إسلامية في الغرب». انظر: *New York Times*, 23/2/1993.

أما شمعون بيريس، رئيس وزراء اسرائيل الأسبق فقد كان أكثر وضوحاً حين قال: «بعد انهيار الشيوعية، أصبحت الأصولية أعظم أخطار العصر». انظر: Elaine Sciolino, «The Red Menace is Gone: But Here's Islam,» *New York Times*, 21/1/1995.

وفي خطاب آخر ذكر بيريس بشرور النازية والشيوعية محذراً من الخطر الحالي للأصولية الإسلامية التي وصفها «بأنها كالشيوعية تتبنى الشعار الميكيافيلي القائل بأن الغايات تبرر الوسائل بحيث يجيز لها ذلك الكذب والتخريب والقتل». انظر: Todd Purdum, «Clinton to Order a Trade Embargo against = Tehran,» *New York Times*, 1/5/1995.

يؤكدون أن الولايات المتحدة تلتزم التزاماً كلياً بأمن اسرائيل، إلا أنهم يجادلون بأن السياسة الأمريكية تجاه الإسلاميين تحركها اعتبارات المصالح القومية الأمريكية، وليس اعتبارات إسرائيل الأمنية وحساباتها الخاصة(٧٦).

وينظر عدد آخر من المسؤولين الى حملة إسرائيل ومؤيديها التي تشدد على خطر الأصولية الإسلامية، وخصوصاً العنوان الثوري الإسلامي العريض في إيران، على أنها محاولة لتأمين استمرار تدفق المساعدة الخارجية الأمريكية اليها. وتبعاً لأحد أعضاء مجلس الأمن القومي، فإن تصرفات اسرائيل في هذا السياق هي مصممة بطريقة توفر للكونغرس الأمريكي ولمؤسسة السياسة الخارجية تبريراً لضرورة المضي في منحها المساعدات السخية التي تربو على الثلاثة بلايين دولار في العام(٧٧).

وبناء على ذلك عمد هذا المسؤول في مجلس الأمن القومي الى التقليل من شأن علاقة اسرائيل بهذه الناحية قائلاً: «بما يتعلق بقضايا الأمن فنحن لا نطلع الاسرائيليين على أي منها»، مضيفاً أن الإسرائيليين بالطبع لا يتورعون عن التعبير عن هواجسهم بالنسبة الى احتياجاتهم الأمنية(٧٨). وعندما سئل بأن يحدد طبيعة العلاقة بين احتياجات اسرائيل الأمنية والمعالجة الأمريكية «للظاهرة الإسلامية»، قال عضو مجلس الأمن القومي بأن الهواجس الأمريكية من الإسلاميين لم تولدها أو تخترعها اسرائيل في الأساس، ولكنها تعززت من خلال الحملة الاسرائيلية ضدها(٧٩).

إلا أن عدداً من المسؤولين في الحكومة الأمريكية يخالفون في هذا المجال رأي زملائهم. وبحسب قول عضو بارز في وزارة الخارجية: «لقد تأثرنا للغاية بتعريف الإسرائيليين للإسلاميين. إن رأي اسرائيل في الأصولية

= وبحسب سوسيولينو وآرثر لوري، وهو مسؤول سابق في وزارة الخارجية، فإن زخم الحملة ضد الإسلاميين في الولايات المتحدة يوحي بأن «آراء قادة اسرائيل المزعومة يصار الى تبنيها بشكل متزايد من قبل مؤيديهم، ومن قبل آخرين أيضاً». انظر: Lowrie, «The Campaign against Islam and American Foreign Policy,» p. 212.

(٧٦) مقابلة مع أحد أعضاء التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، أجريت في واشنطن بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٥، ومقابلة ثانية مع مسؤول في مجلس الأمن القومي في واشنطن بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥.

(٧٧) مقابلة أجريت في واشنطن بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥.

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) المصدر نفسه.

الإسلامية يساهم الى حد بعيد في تشكيل المدركات السياسية للمسؤولين الأمريكيين حول هذه الظاهرة»[٨٠].

ويؤيد مسؤول آخر في الخارجية القول إن الولايات المتحدة تعارض حصول الحكومات الإسلامية على أسلحة غير تقليدية خوفاً من أن تهدد هذه الحكومات أمن اسرائيل. وقد أشار هذا المسؤول الى أبعد من ذلك فقال إن «ارتياب» الولايات المتحدة بالإسلاميين يعود جزئياً إلى كونهم يعارضون بقوة عملية السلام مع إسرائيل، وهي قضية ذات أهمية قصوى في السياسة الخارجية الأمريكية[٨١].

وتندرج زيارات الرئيس كلينتون الثلاث إلى منطقة الشرق الأوسط مؤخراً ضمن هذا السياق. فقد ألقى بوزن الرئاسة الأمريكية واعتبارها لمصلحة صناع السلام متعهداً بمقاومة «قوى الظلام الإرهابية والمتطرفة» قاصداً بذلك الجماعات الإسلامية المسلحة التي تعارض عملية السلام العربية الإسرائيلية[٨٢]. والانطباع الذي يعطيه المسؤولون الأمريكيون هو أن مختلف مسؤولي الإدارة الأمريكية يعون تماماً الحدود التي تضعها إسرائيل لقضية الأمن في الشرق الأوسط، وهم متجاوبون تماماً مع هذا التحديد.

ويذهب ويليام كوانت (William Quandt) إلى أبعد من ذلك، فيجادل بأنه على الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين ينكرون أهمية العامل الإسرائيلي في التأثير في الموقف الأمريكي من الإسلام السياسي، فإن إسرائيل تلعب دوراً مهماً في وضع الحدود التي لا يمكن لصناع القرار الأمريكيين تجاوزها أو تخطيها[٨٣]. ويضيف كوانت بأن قسطاً كبيراً من الأدبيات السياسية المتعلقة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي يصدر عن إسرائيل وحلفائها، وهم يمارسون من خلاله تأثيراً مباشراً ـ أو غير مباشر ـ في صانعي القرار الأمريكيين. ويستخلص كوانت بأنه على الجملة، فإن وجهة نظر واحدة من النقاش هي الغالبة عند اتخاذ قرار ما بخصوص الشرق الأوسط، وهو ما يمنح إسرائيل قوة ونفوذاً «هائلين» في السياسة الأمريكية[٨٤].

---

(٨٠) مقابلة أجريت في برنستون، نيوجيرسي بتاريخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٥.

(٨١) مقابلة أجريت مع أحد أعضاء التخطيط السياسي في واشنطن بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٥.

(٨٢) تعليقات الرئيس [كلينتون] في البرلمان الأردني [البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، عمان، الأردن]، ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، ص ١.

(٨٣) مقابلة أجريت مع وليام كوانت في واشنطن بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥.

(٨٤) المصدر نفسه.

وعلاوة على ذلك، يبيّن آرثر لوري (Arthur Lowrie) وهو مسؤول سابق في وزارة الخارجية، وجود صلة تطرأ دائماً بين ضراوة الحملة ضد الإسلاميين وانتشارها في الولايات المتحدة، وعجز الحكومة الأمريكية عن اتّباع سياسة عقلانية تجاه الإسلاميين. ويؤكد بأن سياسة الاحتواء المزدوج التي اتّبعها كلينتون ضد إيران والعراق وما تلا ذلك من إعلانه فرض الحظر التجاري التام على إيران عام ١٩٩٥ هي مواقف اتخذها بتأثير الضغوط السياسية وتكتيكات قوى الضغط التابعة لإسرائيل وحلفائها[٨٥].

وعلى نحو مشابه شككت صحيفة **الايكونوميست** في أن كلينتون يعتمد إلى حد ما على المعلومات التي تزوده بها إسرائيل دون غيرها، وفي أنه يحاول إظهار صلابة شخصيته في مواجهة قضية الساعة.. وهي الإرهاب، وذلك لغايات انتخابية[٨٦]. وهذه النقطة التي أثارتها **الايكونوميست** تثير بدورها تساؤلات أخرى حول السياق الأشمل للسياسة المحلية وخصوصاً حول مداخلات مجموعات الضغط والمصالح، ودور الكونغرس، والعلاقة بينه وبين الرئاسة الأمريكية.

سادساً: موقف الكونغرس وتأثيره في سياسة الولايات المتحدة الخارجية

أعرب مسؤولون في إدارة كلينتون ـ كانت قد جرت مقابلتهم لغرض هذا البحث ـ عن خشيتهم إزاء الجو العام الذي يسود في الكونغرس تجاه الإسلام السياسي. ويقول مسؤول في مجلس الأمن القومي إن الكونغرس، كما التيار الشعبي، يتمسك بموقف «تبسيطي» من فهم الظاهرة الإسلامية المركبة أصلاً، وبموقف «متحامل» على المسلمين[٨٧]. وتقول إلين سيولينو

---

(٨٥) Lowrie, «The Campaign against Islam and American Foreign Policy,» pp. 215 - 216 sqq., وفيها المزيد عن سياسة كلينتون تجاه ايران.

(٨٦) *Economist* (6 May 1995).

أقر ورث، وكيل الوزارة للشؤون العالمية في شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب في تموز/ يوليو ١٩٩٣ بأن لحكومة الولايات المتحدة «اتصالات جيدة للغاية مع المخابرات الاسرائيلية»، وخصوصاً في ما يتعلق بموضوع ايران. نقلاً عن: Wirth, «Hearing of the International Security of the House Foreign Affairs Committee; US Anti-Terrorism Policy,» p. 23.

(٨٧) مقابلة أجريت في واشنطن بتاريخ ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٥.

(Elaine Sciolino) من صحيفة **نيويورك تايمز**: «في ظل غياب التهديدات الملحة الأخرى ضد الولايات المتحدة، فإن الراديكالية الإسلامية قد نجحت في القبض على خيال عدد من أعضاء الكونغرس»(٨٨). وتكشف المراجعة الخاطفة لتصريحات عدد من رجال الكونغرس عن القلق العميق إزاء التهديدات الأمنية المرتبطة ببروز الإسلام السياسي. وتتضمن هذه التهديدات الأعمال الإرهابية، وحيازة الأسلحة النووية، واستهداف أمن إسرائيل وأمن بلدان الخليج المنتجة للنفط. فمثلاً، حذر نيوت غينغريتش (Newt Gingrich) رئيس مجلس الشيوخ من «ديكتاتورية الإسلام» داعياً إلى «استراتيجية أمريكية واضحة لمحاربة استبدادية "الإسلام"»(٨٩). وكانت جلسات الكونغرس محمّلة بالأسئلة التي تتمحور حول التهديد الذي يمثله «الإرهاب» الإسلامي أو الشرق أوسطي للولايات المتحدة الأمريكية وللأمن الغربي بشكل عام(٩٠). وفي شهادة أمام اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ في نيسان/أبريل ١٩٩٣ حذر بوب، المنسق العام لمكتب مكافحة الإرهاب، من مغبة مساواة الظاهرة الإسلامية بالإرهاب، فما كان من رئيس هذه اللجنة جوزف بيدن (Joseph Biden Jr.) وهو ديموقراطي من ولاية ديلاوير إلا أن ردّ عليه قائلاً: «ولكن الذي يحدث فعلاً هو أن بعض الجماعات الأكثر أصولية هي إسلامية، وهي في جذورها ومواقفها تُردّ إلى مواقع تزداد فيها الأعمال الإرهابية وتتكاثر». ويزعم بيدن أن الإسلام الأصولي الراديكالي يحلّ اليوم محل الجماعات والأحزاب العربية القومية والماركسية على شكل «منظمات إرهابية قيادية»(٩١). ويبدي كلّ من السيناتور بيدن وأرلن سبكتر (Arlen Specter) رئيس لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ، وهو جمهوري من ولاية بنسلفانيا، خشيتهما من أن يستهدف «الإرهاب» الإسلامي الولايات المتحدة والمواطنين الأمريكيين الموجودين في مصر وبلدان شمال إفريقيا. وقد ردّد سبكتر الإنذار

---

(٨٨) Sciolino, «The Red Menace is Gone: But Here's Islam».

(٨٩) المصدر نفسه، و *Inter Press Service* (Washington, DC) (21 February 1995).

(٩٠) تبعاً للنائب الينا روس - لهتنن، رئيسة اللجنة الفرعية لشؤون افريقيا، فإن «الحركات المسلحة الإسلامية تبرز كأكثر مصادر التهديد جدية للأمن الغربي». نقلاً عن: «Prepared Testimony of the Honorable Ileana Ros-Lehtinen, Committee on International Relations, US House of Representatives; the Threat of Islamic Extremism in Africa,» *Federal New Service*, 6/4/1995, p. 1.

(٩١) Pope, «Hearing of the Senate Judiciary Committee,» pp. 38 - 39.

التالي: بأن تفجير مركز التجارة العالمي يكشف أن هناك «تهديداً فعلياً وشيكاً، وأننا لا نعرف تماماً ما الذي سيحدث بعد ذلك»[٩٢]. وبعد ثلاثة أشهر في جلسة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب ردد الرئيس توم لانتوس (Tom Lantos) الديمقراطي من ولاية كاليفورنيا، مجدداً تأكيدات بيدن وسبكتر الخاصة بشبح الإرهاب في الولايات المتحدة. كما انتقد إدارة كلينتون لإحجامها عن التعامل على نحو أكثر حسماً مع الدول التي ترعى الإرهاب، وخصوصاً لإخفاقها في إدراج السودان في قائمة الدول الداعمة للإرهاب[٩٣].

وعلى النحو ذاته، اتّهمت عضو مجلس النواب روس لهتنن (Ros - Lehtinen) وزارة الخارجية التابعة لإدارة كلينتون بالتقليل من شأن طبيعة «التطرف الإسلامي» المتماسكة والموحدة، وأن هذه الإدارة عمدت في المقابل إلى التركيز على الطبيعة الانتقائية والمتفرقة لهذا التطرّف. وأكدت روس لهتنن أن الجماعات الإسلامية تمثل حركة متراصة «تعهدت بأن تحارب أمريكا، الشيطان الأكبر، حتى يسود الإسلام العالم. وفي هذا السياق، فإنه من الواضح أن الجماعات المسلحة الإسلامية المتطرفة تشكل تهديداً مباشراً للاستقرار الإقليمي، وللديمقراطيات الهشة في القارة الافريقية، وللمصالح الأمريكية المرتبطة بالأمن»[٩٤].

وهاجم رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب بنجامين غيلمان (Benjamin Gilman) الجمهوري من ولاية نيويورك، سياسة إدارة كلينتون تجاه الإرهاب واتهمها بأنها غير ذات فعالية. واستغل الثغرة الأمنية التي كشف عنها تفجير مركز التجارة العالمي ليطالب بتغييرات جذرية في قوانين الهجرة

---

(٩٢) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٨ و٥٣. النائب روس - لهتنن بدت أكثر دراماتيكية مما بدا كل من بيدن وسبكتر، إذ قالت: «ولهؤلاء الذين يؤكدون بأن ذلك [التطرف الإسلامي] لا يشكل مأزقاً دولياً، وبأن الولايات المتحدة هي بمنأى عن تهديد هذه الجماعات الإرهابية حسبي أن أتوجه اليهم بالقول: تذكروا نيويورك! وتذكروا مركز التجارة العالمي». نقلاً عن: «Prepared Testimony of the Honorable Ileana Ros-Lehtinen; Committee on International Relations, US House of Representatives; the Threat of Islamic Extremism in Africa,» p. 2.

(٩٣) Wirth, «Hearing of the International Security of the House Foreign Affairs Committee; US Anti-Terrorism Policy,» pp. 8 and 13 - 14.

(٩٤) «Prepared Testimony of the Honorable Ileana Ros-Lehtinen; Committee on International Relations, US House of Representatives: the Threat of Islamic Extremism in Africa,» p. 2.

الأمريكية: «نحن لا نستطيع المضي في السماح لمثل هؤلاء الناس (الشيخ عمر عبد الرحمن وأتباعه) بالدخول إلى بلادنا. فالقوانين خاطئة. لقد سمحنا لولاياتنا المتحدة بالتحول إلى مزبلة للسفاحين والإرهابيين والأشخاص الذين لا يميلون إلى أي عمل خيّر. إنهم يريدون فقط تدمير الولايات المتحدة. إنني أطالب بإجراء تغييرات فورية، وإجراؤها منذ الغد لن يكون أمراً سابقاً لأوانه»(٩٥).

وأثناء جلسة استماع اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ التي عقدت في نيسان/أبريل ١٩٩٣ ضغطت دايان فينستاين (Dianne Feinstein) وهي ديمقراطية من ولاية كاليفورنيا، على عدد من المسؤولين في إدارة كلينتون حتى يقروا بماهية «التهديد الإرهابي رقم واحد في العالم اليوم». فرد عليها ويليام سشنز (William Sessions) المدير السابق لمكتب التحقيقات الفيدرالي (F.B.I.) بأنه الجمهورية الإسلامية في إيران. فسألته فينستاين: وما هي المنظمة ـ أو المنظمات ـ الإرهابية رقم واحد اليوم؟ فكانت الإجابة: «حزب الله»، حليف إيران في لبنان، و«الجهاد الإسلامي»، و«حماس» فشعرت فينستاين بالانتصار: أليس مقر هذه الجماعات كلها هو في الشرق الأوسط حيث «التهديد الأعظم» للعالم موجود اليوم؟ فأيّد بوب (Pope) وزملاؤه ثانية هذه التأكيدات، فسرّت فينستاين، وقالت: «شكراً لكم لأنكم أجبتم عن تساؤلاتي إجابات واضحة. أنا حقاً أقدر ذلك»(٩٦).

هل كان الكونغرس قادراً على التأثير في طريقة التعامل الأمريكي مع موضوع الإسلام السياسي؟ لقد أسرّ لنا عدد من المسؤولين في إدارة كلينتون أن الطريقة التي يدرك بها الرأي العام والكونغرس الظاهرة الإسلامية تؤثر فعلاً في عملية صنع القرار السياسي وتضع لها حدوداً(٩٧).

---

(٩٥) تبعاً لغيلمان، فإن هذا الاقتباس مأخوذ من رسالة بعث بها إليه أحد ناخبيه النيوبوركيين. انظر: Pope, «Hearing of the Senate Judiciary Committee,» p. 2.

ووجهة نظر غيلمان لا بد أن تفسر على نحو أشمل. فنسف مركز التجارة العالمي وكذلك المبنى في مدينة أوكلاهوما ركزا الاهتمام داخل الولايات المتحدة ـ كما يشير عالم الاجتماع ناثان غليزر من جامعة هارفرد «على المهاجرين الشرق أوسطيين ونشاطهم السياسي علماً بأن مسؤولية الانفجار تقع على جهات أخرى كما اتضح في ما بعد». انظر: Nathan Glazer, «Debate on Aliens Flares beyond the Melting Pot,» *New York Times*, 23/4/1995.

(٩٦) Pope, «Hearing of the Senate Judiciary Committee,» pp. 45 - 46.

(٩٧) ومع ذلك، فقد أصر هؤلاء الدبلوماسيون على أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الإسلام السياسي تحددها بصورة مطلقة التصريحات الرسمية التي لا تكون عادة «خيالية أو مذعورة». وهذا الوصف مأخوذ من مقابلة أجريت مع أحد أعضاء جهاز التخطيط السياسي في وزارة الخارجية في واشنطن في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٥، ومقابلة مع مسؤول في مجلس الأمن القومي، واشنطن، ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥.

وأكد مسؤول متقاعد في وزارة الخارجية أن تصوير الحركات الإسلامية على أنها ما يشبه الشيطان يعقّد من قدرة الولايات المتحدة على تبني سياسة بناءة تجاه الإسلاميين[(٩٨)]. فمثلاً، رضخت إدارة كلينتون في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، متراجعة عن موقفها السليم السابق، لرغبة الكونغرس بقيادة رئيسه غينغريتش، وأيّدت اعتماد مبلغ سري بقيمة عشرين مليون دولار بهدف الإطاحة بالحكومة الإيرانية أو على الأقل تغيير منحاها السياسي[(٩٩)].

وقد أقرت كل من الإدارة الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية هذه المهمة «السرية»، على رغم ثقتهما بانعدام وجود معارضة فاعلة ضد القيادة الإيرانية الحالية، وبأن مثل هذه السياسة يمكن أن تكون وقوداً لإذكاء الخوف من الأمريكيين والعداء لأمريكا في العالم الإسلامي[(١٠٠)]. ولكن كما أوردت صحيفة **نيويورك تايمز** فإن غنغريتش، وهو العضو السابق في لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس النواب والذي يعين الأعضاء الجمهوريين في هذه اللجنة يحظى بنفوذ عظيم في أمر الإنفاق الحكومي، وينطبق ذلك أيضاً على المجال السياسي[(١٠١)]. والنتيجة هي أن الكونغرس يقيد يدي رئيس الجمهورية، ويضطره إلى الشروع في عمل ما يمكن أن تكون له تبعات سلبية على المصالح الأمريكية. فقد تعهدت إيران بأن «تواجه الشيطان الأكبر»، وأن تقاوم بعنف المخطط الأميركي[(١٠٢)].

وتشاطر إدارة كلينتون الكونغرس رأيه حول إيران وقادتها «المتطرفين»، وهي لا تعارض - من حيث المبدأ - استخدام التكتيكات السرية والعلنية من أجل زعزعة استقرار الحكومة الإيرانية، ولكنها بالأحرى ترتاب في فعالية أي مخطط ونجاحه في قلب النظام الإيراني[(١٠٣)]. وعلى أية حال، فإن كلينتون بموافقته على خطة غينغريتش «السرية» يكون قد خضع لمشيئة الكونغرس في قضية مهمة من قضايا السياسة الخارجية. وهذه تمثل إحدى المسائل التي

---

(٩٨) Lowrie, «The Campaign against Islam and American Foreign Policy,» p. 215.

(٩٩) Tim Weiner, «U.S. Plan to Change Iran Leaders is an Open Secret before it Begins,» *New York Times*, 26/1/1996.

(١٠٠) المصدر نفسه.

(١٠١) المصدر نفسه.

(١٠٢) المصدر نفسه.

(١٠٣) Sciolino, «The Red Menace is Gone: But Here's Islam».

يشارك فيها الكونغرس، وإن بطريقة غير مباشرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

وفوق ذلك، أعلن الرئيس كلينتون في نيسان/ أبريل ١٩٩٥ قراره بإقامة حظر تجاري شامل على إيران، وذلك بهدف إجبارها على تغيير منحاها السياسي. ومرة أخرى، نلاحظ أن قرار كلينتون هذا، كما لاحظ تود س. باردم من جريدة **نيويورك تايمز**، هو بدوره متأثر بضغوطات السياسات المحلية. فقد كان المسؤولون في إدارة كلينتون على يقين تام بأن شعوراً معادياً للإيرانيين قد بدأ يتنامى في مجلس الشيوخ وفي مجلس النواب أيضاً، وقد ترافق ذلك مع اقتراحات ترمي ليس إلى معاقبة إيران فحسب، وإنما أيضاً لمعاقبة الشركات الأجنبية التي تستمر في عقد صفقات الأعمال معها. وعن طريق التحرك منفرداً، كان البيت الأبيض يسعى لأن يمسك بزمام المبادرة، فيتجاوب مع الكونغرس في رفع مشروع القانون الأكثر تشدداً الذي تقدّم به الحزب الجمهوري ضد إيران[١٠٤].

على أن الإجراءات التي قام بها الرئيس لم تنجح في تهدئة الأعضاء النافذين في مجلس الشيوخ ومجلس النواب. ففي جلسة لمجلس الشيوخ نسب رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب غيلمان (Gilman) الفضل بفرض عقوبات إضافية على إيران إلى الكونغرس عن طريق تذكير بيليترو، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، بأن الإدارة ما كانت لتتخذ مثل هذه الإجراءات لولا ضغط الكونغرس، كما أكد غيلمن أن الكونغرس ينظر إلى الحظر الاقتصادي على إيران على أنه «البداية وليس النهاية» مطالباً بالكشف عن الشركات الأجنبية التي ما تزال تتعامل مع إيران واتخاذ الإجراءات الرادعة بحقها[١٠٥]. وعندما رفع الكونغرس تشريعاً يتعهد بفرض عقوبات ضد أية شركة أجنبية تستثمر في القطاع النفطي أو القطاع الصناعي الإيراني مبلغ ٤٠ مليون دولار أو ما يزيد، خضع الرئيس كلينتون مجدداً

---

(١٠٤) Todd S. Purdum, «Clinton to Order a Trade Embargo against Tehran,» *New York Times*, 1/5/1995.

انظر أيضاً: «Punishing Iran,» *Economist* (6 May 1995), p. 14.

(١٠٥) Robert H. Pelletreau, «Hearing with Defense Department Personnel; House International Relations Committee; International Economic and Trade Subcommittee: U.S. Sanctions on Iran,» *Federal News Service*, 2/5/1995, p. 4.

لرغبات الكونغرس. وعلى رغم التحذيرات والتحفظات الأوروبية واليابانية مضى كلينتون في الموافقة على هذا التشريع الجديد، فوقعه كقانون في صيف عام ١٩٩٦.

إن هذا الضغط الفعال الذي يمارسه الكونغرس على إدارة كلينتون من أجل تصعيد هجومه ضد ما يسميه بـ «الإسلام التوتاليتاري» يكشف بوضوح عن الآراء المتشددة حول الظاهرة الإسلامية التي يتمسك بها قادة الكونغرس ديمقراطيين وجمهوريين. ولعلّ ما هو أكثر أهمية من ذلك هو أنه يبين مدى النفوذ الذي يمكن للجهاز التشريعي أن يبلغه في مجال صنع السياسة الخارجية. والحالة الإيرانية هي مجرد مثال واحد على كيفية احتفاظ الكونغرس الدائم برقابة صارمة على شؤون السياسة الخارجية، وعلى مشاركته الفعالة في صياغة هذه السياسة أيضاً.

خلاصة واستنتاجات

تبيّن هذه الدراسة كيف تحول الإسلام والمسلمون إلى أنباء موجعة في العقل الأمريكي. إن تصوير وسائل الإعلام العدائي للمسلمين في الولايات المتحدة ـ كما يوضح الاستفتاء الذي أجراه سلايد (Slade) ـ قد شكّل جزءاً لا يتجزأ من مجمل الوعي العام فيها، فعدد كبير من الأمريكيين يعتبرون الإسلام حضارة معادية لهم، وهو مترادف في أذهانهم مع شبح الإرهاب، ومع السياسات الإيرانية الثورية.

إن فهم الأمريكيين للعرب ـ المسلمين ـ الإيرانيين (بعدما أوضح الاستفتاء أن ثمة ترابطاً مفرطاً بين «المسلمين» و «العرب» من جهة، و «إيران» من جهة أخرى في أذهانهم) يصورهم على أنهم قوم متوعدون، حيث يصف ٤٤ بالمئة المسلمين «جميعهم» أو «معظمهم» بـ «البرابرة» و «القساة»، ويصفهم ٤٩ بالمئة «بالغادرين والماكرين»، ويصفهم ٥٠ بالمئة منهم «بالمولعين بالحرب وبالسفاحين»[١٠٦]. إن لتغطية وسائل الإعلام الأمريكية للظاهرة الإسلامية تأثيراً في نوع السياق الذي ينظم وفقه المسؤولون الأمريكيون خياراتهم السياسية تجاه هذه الظاهرة، وكذلك أولوياتهم فيها.

(١٠٦) Slade, «The Image of the Arab in America: Analysis of a Poll on American Attitudes,» pp. 144 - 145, 147, 150 and 157.

ولا سبيل إلى الإنكار بأن الآراء الرسمية والمجتمعية في الولايات المتحدة حول الإسلام السياسي تجد لها سبيلاً إلى عملية صنع القرار السياسي. فمثلاً، يتّفق المراقبون السياسيون الأمريكيون والإسرائيليون في أن أصدقاء إسرائيل وجماعات الضغط التابعة لها قد خاضت جميعها حملة ناجحة ومنظمة لتصوير الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أنها «العدو رقم واحد». ومن الأدلة المتوفرة ما يكشف أيضاً عن أن الكونغرس قد ساهم بشكل غير مباشر في صنع السياسة الأمريكية تجاه الإسلاميين، وخصوصاً تجاه إيران. فالسياسة الأمريكية الخاصة بظاهرة الصحوة الإسلامية لا توضع في فراغ، وإنما بتفاعل مع السياسات المحلية والداخلية، واستجابة لها. وهنا تكمن أهمية تقدير قيمة الثقل النسبي للضغوط المجتمعية والحكومية داخل الولايات المتحدة ووزنها عند اتخاذ القرار السياسي.

ومن نتائج هذا البحث أن التفسيرات المستندة إلى اختزال الاختلافات بالثقافية وحدها، أو إلى أحكام الحتمية التاريخية لهي عاجزة عن القبض على تعقيدات الفهم الأميركي للإسلام السياسي، وكذلك السيولة الفكرية التي رافقت ظهور هذه الظاهرة الفكرية. ويظهر أن مفاهيم الأمن، والاعتبارات الاستراتيجية ـ وليس أي عداء جوهري للإسلام ـ هي العوامل المؤثرة في تشكيل النظرة الأمريكية إلى الإسلام والمسلمين وكذلك في استمرار هذه النظرة وتماسكها. وتشمل هذه الاعتبارات الاستراتيجية: تهديد الإرهاب، وهشاشة أنظمة البلدان المنتجة للنفط في الخليج، الموالية للولايات المتحدة أمام أي هجوم إسلامي، وضمان أمن إسرائيل، وموضوع الأسلحة النووية.

وهكذا فإن السياسة، وليس الحضارة والثقافة والتاريخ فحسب، هي المسؤولة عن تثبيت الموقف الأميركي الحالي من الظاهرة الإسلامية وترسيخه. وهذه نقطة مهمة وجديرة بالإشارة، ولا سيما مع ميل بعضهم في المعسكرين الإسلامي والغربي لتصوير العلاقات المركبة بين هذين المعسكرين على أنها صراع حضارات. وعلى رغم مزاعم عدد من المعلقين السياسيين والأكاديميين والسياسيين، فإن مقولة «صراع الحضارات» لم تجد لها آذاناً صاغية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

فقد رفض الرئيس كلينتون مثلاً هذه المقولة رفضاً تاماً، وقال: «إن هناك من يصر على أن بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط عقبات في طريق التوافق دينية وغير دينية لا يمكن تجاوزها، وبأن معتقداتنا وثقافاتنا لا

بد من أن تتصادم بشكل ما. ولكنني أعتقد أنهم مخطئون. فأمريكا ترفض قبول المنطق القائل بأن حضاراتنا لا بد من أن تتصادم»[١٠٧].

وللمفارقة، فإن أسلوب الرئيس كلينتون القائم على المواجهة والتصدي للإسلام الثوري الجماهيري في كل من إيران والسودان، وكذلك للحركات الإسلامية الأخرى، يمكن أن ينتج عنه صدام الحضارات ذاته الذي سبق له أن رفضه بشدة.

---

(١٠٧) تعليقات للرئيس كلينتون أمام البرلمان الأردني في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

(٨)
الإعلام الأمريكي والعرب(*)

إدمون غريب(**)

لقد أصبح واضحاً أن وسائل الإعلام الأمريكي هي من أكثر وسائل الإعلام في العالم حرية وقوة، وأنه في مجتمع متطور تقنياً فإن حرية الصحافة قد تفقد قيمتها إذا لم توصل إلى المكبرات الصوتية حيث إن وسائل النشر والبث الإذاعي والتلفزيوني هي أدوات جبارة في تشكيل الرأي العام. وكما يقول جي تاليس مؤرخ **النيويورك تايمز**، فإن الحدث إذا لم يغط بشكل كامل فإنه لن يترك أثراً وكأنه لم يكن.

وإن أحد التطورات المهمة كما تقول الأكاديمية باتريشا كارل أن وسائل الإعلام أصبحت جزءاً من العملية السياسية تؤثر أو تتأثر أو تشارك في بناء وتدمير الصور والعمل كبوق لما كان يقال عبر الهمسات الدبلوماسية. وهذا الوضع لا يبدو أكثر خطراً ووضوحاً مما هو عليه في تغطية قضايا الشرق الأوسط. ولقد تجلى هذا الأمر بوضوح عندما انتقل الإعلام إلى المشاركة في صنع الأخبار وفي تحديد الأجندة للدوائر المختلفة، وتجلى من خلال الزيارة التاريخية للرئيس المصري السابق أنور السادات إلى إسرائيل، حيث قام عدد من الشخصيات الإعلامية البارزة بدور قنوات اتصال بين السادات وبيغن، وأدى هذا الوضع إلى أن يقول مدير دائرة الأخبار في إحدى شبكات التلفزيون (NBC): «يبدو بالتأكيد أن وسائل الإعلام هي المجال الرئيسي للمفاوضات. وليس هناك شك في أننا كنا قناة الاتصال ولكنه من الصعب أن نحدد أين

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ٧١ ـ ٨٢.

(**) الجامعة الأمريكية ـ واشنطن.

تنتهي مهمة الصحافة وأين يبدأ دور ساعي البريد».

وظهر هذا الأمر أيضاً بوضوح خلال الأزمة الروسية وخلال الفترة التي سبقت حرب الائتلاف ضد العراق حيث استخدم كل من الرئيسين جورج بوش وصدام حسين وسائل الإعلام لإيصال رسائل إلى حكومة ورأي عام الطرف الآخر. وهذا ما حدث مؤخراً في المقابلات التي أعطاها كل من الرئيس الإيراني والرئيس الأمريكي للتلفزيون والتي وجهت إلى شعب البلد الآخر. وليس هناك أي شك بأن المراسلين في واشنطن والصحافيين يساعدون الإدارات الأمريكية ويؤثرون في السياسة الخارجية بعدة سبل، فالصحافيون يستخدمون دائماً لنقل ما لا تريد الحكومة إرساله عبر الحقائب الدبلوماسية، وأحد الأسباب هو أن الدبلوماسية القديمة بلهجتها الهندسية المهذبة قد فقدت بعض فعاليتها وبرزت دبلوماسية جديدة جزء منها سري وجزء علني وجزء دعائي. وقد طورت هذه الدبلوماسية تكنيكاً جديداً للتواصل بين الحكومات والشعوب.

ولكن في النهاية، فإن الصحافيين ليسوا دبلوماسيين وعادة فإن أهدافهم يجب أن تختلف عن أهداف المسؤولين الحكوميين الذين يحصلون منهم على المعلومات، فالمسؤول الحكومي يريد إبقاء نطاق أكبر من السرية بينما وظيفة الصحافي هي نشر المعلومات. ولكن هؤلاء المسؤولين يلعبون دوراً متزايداً في تقرير ما هو الخبر وبخاصة في مجال تغطية الشؤون الخارجية، وهذا يعود لطريقة عمل وسائل الإعلام، فهي الآن وبخاصة التلفزيون تركز على تغطية الأزمات، وكثيراً ما تعتمد على مسؤولين حكوميين كمصادر للخبر، إذ قد تكون لديهم أحياناً قدرة أكبر على الحصول على المعلومات الحساسة، مما يعطيهم صدقية أكبر في نظر وسائل الإعلام. وبسبب الاعتماد على المصادر الحكومية، فهذا يؤدي إلى التشويه أو التضخيم أو الانتقاء والتلاعب بطريقة تغطية الحدث، ومن دون أخذ الأبعاد الأوسع أو النتائج البعيدة الأمد بعين الاعتبار. وهذا قد يؤدي إلى خلق صور نمطية، وهي صور سطحية ومشوهة لبقية العالم. وهذا الأمر يجعل من الصعب على الرأي العام فهم الظروف والأوضاع في الدول الأجنبية والسماح بتطوير سياسات متماسكة قد تساعد على تخفيف حدة المواجهات والعنف. وهذه المشكلة يعانيها العالم الثالث إجمالاً والشرق الأوسط خصوصاً.

دور الإعلام في تشكيل السياسة

خلال العقود الثلاثة الأخيرة شهدت وسائل الإعلام الأمريكية أفضل

عهودها وأسوأها، حيث إنها الآن أكثر قوة من أي وقت مضى، مع أنها تواجه أيضاً النقد أكثر من أي وقت سبق. وقد قدم الإعلام تغطية متوازنة وعادلة حول الكثير من القضايا، كما أيقظ وعي الناس على الظلم والفساد وسوء استخدام السلطة والتبذير. وكثيراً ما يلعب الإعلام دوراً متميزاً أعطاه إياه الدستور وهو دور كلب الحراسة للسلطة، حتى ان الرئيس جيفرسون قال إنه لو خير بين صحافة من دون حكومة وحكومة من دون صحافة لفضل الأولى. فالإعلام غالباً ما يلعب دوراً نشطاً في تشكيل السياسة والقيام بعدة خدمات ووظائف للرأي العام. فهو قد أصبح أهم وأكثر قناة فعالة لنقل المعلومات الضرورية للعمل السياسي، وهذه المعلومات هي التي تريد الحكومة إيصالها للرأي العام الداخلي أو الخارجي أو الحكومات الأجنبية. فالإعلام هو السبيل إلى إيصال آراء معظم المشاركين في اللعبة السياسية، والمرآة التي تعكس لكل لاعب ما يعمل له أو يفكر فيه اللاعبون الآخرون. فعلى المستوى الداخلي تأتي الأخبار نتيجة لتداخل معقد بين الإعلام وعدد كبير من اللاعبين، مثل المسؤولين الفدراليين، والكونغرس، وقوى اللوبي، وحكومات الولايات، والحكومات المحلية، ونقابات العمال، ومراكز الأبحاث، والمنظمات الدينية، والمنظمات غير الحكومية، والأحزاب. كل هذه تلعب دوراً في تحديد الأجندة الوطنية، حيث إنها تستخدم الإعلام لمناقشة وجهات النظر المختلفة ولوضع أطر النقاش حول القضايا العامة قبل اتخاذ القرارات حولها ولتقويم مدى إخفاق أو نجاح سياستها.

ويلعب الإعلام دوراً وسيطاً ليس فقط بين الشعب والحكومة، بل بين قطاعات مختلفة داخل الحكومة نفسها وبين الحكومة وحكومات أخرى. وبالنسبة لقضايا حساسة، فإن وزارتي الدفاع والخارجية مثلاً قد تطرحان وجهات نظر مختلفة لمناقشتها من خلال الإعلام. كما أن الرئاسة تستخدم الإعلام لتعبئة الدعم لسياستها وبرامجها عندما تحتاج لدعم في الكونغرس، ويفعل الكونغرس الشيء نفسه. كما أن المواقف بين الأحزاب تحدَّد في وسائل الإعلام وليس فقط من خلال المنابر الخاصة. كما أن الإعلام قد حل محل الكثير من المؤسسات التقليدية كوسيلة رئيسية لتوعية الناخب حول القضايا والأفكار والسياسات، فالأخبار التلفزيونية والبرامج الحوارية والندوات وصفحات الرأي والمقالات التحليلية تلعب دوراً مهماً في وضع إطار النقاش حول أي موضوع. وأي مؤسسة ترغب في التأثير في الرأي العام يجب أن تعرف كيف تتعامل مع الإعلام. وداخل الحكومة تقرر التغطية الإعلامية

أجندة النشاطات الحكومية. فمثلاً عندما يهيئ المتحدث الرسمي باسم الخارجية لمؤتمره الصحفي اليومي، فإن المكتب الإعلامي يضع كل صباح، بالإضافة إلى البيانات الرسمية التي سيعلق عليها، الأسئلة التي يتوقع المتحدث أن يسأل عنها أو تثار في المؤتمر، والتي ترسل في ما بعد الإجابات عنها إلى كل السفارات وتصبح تصريحات بالسياسة الرسمية، وتتابعها عن كثب وسائل الإعلام والدوائر الرسمية في العالم. وفي البيت الأبيض يهيئون للرئيس أشرطة عن أخبار التلفزيون يومياً وينظم مساعدوه نشاطاته اليومية حول أحداث تسمح بإظهار صور معبرة بأمل الحصول على تغطية.

وقد يختلف الرؤساء حول حجم الاهتمام بالإعلام، ولكن رئيسين مثل ريغان الجمهوري وكلينتون الديمقراطي استخدما الإعلام بصورة ذكية ويمكن القول إنهما سيِّدا الإعلام.

وتعاني وسائل الإعلام الآن من عبء أزمة الصدقية بنسب جديدة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن ٦٠ بالمئة من الناس لا يثقون بوسائل الإعلام وأن المراسلين الصحافيين قد انحدروا حتى أكثر من السياسيين والمحامين في تقدير الرأي العام. والعديد من العاملين في الإعلام يدركون تماماً تراجع ثقة الناس بهم وبخاصة بين هؤلاء الذين يؤمنون أن الصحافة الحرة عندما تمارس دورها ككلب حراسة فهي تفعل شيئاً ضرورياً لاستمرار المؤسسات الديمقراطية. وقد عقد مؤخراً الإعلاميون في مركز «Pew Center for Journalism» لقاءً إعلامياً بعنوان: «كادحون وغير أكفاء ومشوهون. من يصدق الصحافيين بعد الآن؟».

إن هذا التزايد في عدم الارتياح للإعلام ربما يعود إلى دوره المتزايد في تكوين الرأي العام ونقل المعلومات غير الدقيقة عن الأمور المحلية والعالمية. فعلى سبيل المثال كانت تغطية وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة لأحداث معينة مثل واكو وقضية أوكلاهوما وتفجير مركز التجارة العالمية العالمي في نيويورك وقضية سيمبسون (O. J. Simpson) وقضية ريتشار جويل وسقوط طائرة تي. دبل يو. آي (TWA) وفضيحة مونيكا لوينسكي سطحية وغير دقيقة ومثيرة وتدعم الاتهام بأن وسائل الإعلام هي أجهزة سلبية ومتحيزة، وتتحكم بها الرغبة في الإثارة والتسلية حتى في تعاملها مع الأحداث، هذا بالإضافة إلى ترفعها وإيمانها بفكر النخبة وسطحيتها في التعامل مع القضايا المعقدة والتشويه المتعمد أو غير المتعمد لما تقدمه، كما أنها تخلت عن دور الرقيب على المسؤول

وأصبحت تلعب دور النصير وبخاصة في القضايا الخارجية.

وعلى رغم هذا النقد تبقى وسائل الإعلام قوة هائلة في الحياة العامة. وفي تغطية المواضيع المحلية لعبت وسائل الإعلام دوراً مهماً في فضح أخطاء الحكومات وسوء استعمال السلطة. فدور الإعلام في الحرب الفييتنامية وفضيحة ووترغيت قد رفعت صورة الإعلام في عين الرأي العام. كما احتلت وسائل الإعلام أيضاً دوراً بارزاً في الأحداث العالمية وبخاصة خلال الأحداث الدرامية مثل حرب الخليج وساحة تيان ان مين، ومحاولة الانقلاب في روسيا، وأحداث هاييتي، والصومال، والبوسنة وكوسوفا ويوغسلافيا، والأزمات المختلفة مع العراق. فشبكة الأخبار الأمريكية السي إن إن أعطت المتفرج مقعداً أمامياً بتقديمها تقارير حية وغير مشفرة، وإن كانت جزئية عن الأحداث، حيث يرى الإنسان العادي هذه الأحداث أحياناً في الوقت نفسه الذي يراها فيه صانعو القرار. وبشكل عام فإن الإعلام الأمريكي قد قام بعمل جيد في تغطية الأحداث المحلية أكثر من الأحداث الخارجية.

ومن مشاكل التغطية وجود علاقة تزاوج واستفادة تربط الإعلام بالحكومة. وبسبب التنافس والتركيز على تغطية الأزمات والحاجة إلى الحصول على معلومات بسرعة، فالإعلام غالباً ما يعتمد على مصادر حكومية لديها أسرع وسيلة للحصول على معلومات حساسة حول السياسة الخارجية، مما ينتج منه أن المسؤولين يلعبون دوراً متزايداً في تقرير ما هي الأخبار.

والمشكلة الأخرى التي تكمن في التغطية الإعلامية هي ذلك النوع من الصحافة الواقية التي تعمل على تجاهل مشكلة أو حدث قائم حتى يصل إلى نقطة حساسة أو إلى بقعة الضوء. فالضغط والأزمات في إيران ولبنان واليمن أو بين العراق والكويت، لم يتابعها بشكل جيد المراسلون الأمريكيون حتى وصلت إلى درجة العنف. ومثل هذا النوع من التغطية من دون العودة إلى جذور الأحداث وأسبابها من شأنه أن يخفق في توعية المشاهد وزيادة إدراكه لطبيعة المشكلة. وإن جذور عدم التوازن في التغطية الإعلامية للشرق الأوسط يمكن أن تعود أيضاً لأحادية أبعاد الإعلام، وذلك عندما يكون الموضوع متعلقاً بالقضايا الخارجية. فتغطية الأخبار الخارجية تبدأ وتنتهي بمواضيع تخص الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر. فأي حدث في الشرق الأوسط مهما كان موضوعه مهماً يجب أن تكون له علاقة ما بالولايات المتحدة حتى يعتبر خبراً جديراً بالتغطية. وعلى الرغم من أن هذا أمر طبيعي ومفهوم إلى

حد ما إلا أنه لا يقود إلى فهم جيد للمواضيع، فالكثير من التغطية الإعلامية في الشرق الأوسط قد ارتبطت بشكل كبير بالخطر على إسرائيل التي توصف كدولة صديقة لأمريكا. وبالنتيجة فإن الصراع العربي ـ الإسرائيلي قد ينظر إليه من وجهة نظر تعتبر إسرائيل حليفة لها، حيث يوجد جمهور أمريكي يهتم بأحداثها وقضاياها ويدافع عنها بحرارة.

الاحتكار الإعلامي

وهناك موضوع آخر مهم هو الاحتكار الإعلامي. فقد أدت الثورة التقنية وانصهارها مع الإعلام إلى جلب الكثير من القنوات التلفزيونية إلى بيوتنا عبر الكابلات والساتالايت. وأيضاً فإن الهاتف والفاكس وشبكة الإنترنت وضعتنا على اتصال مباشر مع أي مكان في العالم وسمحت بكمية لا تحصى من تبادل المعلومات ونقلها. ويوجد في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ١٧٠٠ جريدة يومية والآلاف من النشرات الأسبوعية و٩٠٠٠ محطة إذاعية و١٠٠٠ محطة تلفزيونية و٧ مراكز إنتاجية رئيسة و٢٥٠٠ دار لنشر الكتب. وإن معدل الوقت الذي يقضيه الأمريكيون في متابعة الإعلام هو ٣٤٠٠ ساعة في السنة، وهذا آخذ في التزايد. ومع هذا الكم الهائل من المصادر الإعلامية من الممكن لأي شخص أن يتخيل كيف سيكون اختلاف الرأي كبيراً وواسعاً. وإذا كانت كل شبكة إعلامية تعود ملكيتها إلى مؤسسة واحدة فسيوجد على الأقل أكثر من ٢٥٠٠٠ مالك مختلف على لجنة التحرير. ولكن الصورة ليست كذلك، فاليوم هناك ٩ شركات تعاونية تدير ٣ من شبكات التلفزيون الرئيسة: سي بي إس، وإن بي سي، وأي بي سي، بالإضافة إلى ٤٠ محطة تلفزيونية متفرعة وأكثر من ٢٠٠ نظام تشغيل و٦٠ محطة إذاعية و٥٩ مجلة منها **التايم** و**النيوزويك** وسلسلة من الجرائد والصحف اليومية منها **النيويورك تايمز** و**الوول ستريت جورنال** و**اللوس أنجلس تايمز** و**الواشنطن بوست** بالإضافة أيضاً إلى ٤١ دار نشر والعديد من المجالات الإعلامية الأخرى. وإن هذا الاحتكار في الإعلام قد تزايد في السنوات الأخيرة. وقال الناقد الإعلامي دون هازن إن ديزني قد اندمجت مع الإي بي سي، وشركة وستينغ هاوس اندمجت مع سي بي إس، وشبكة الأخبار السي إن إن اندمجت مع شركة تايم وارنر، وإن بي سي مع جنرال إلكتريك. وقد نمت وتطورت هذه الشركات بشكل كبير ومريح بسبب هذا الاندماج المنظم. كما أننا نرى اليوم اندماجاً بين شركات الهاتف والكمبيوتر وشركات التلفزة،

مما أنتج شركات مثل مايكروسوفت وإن بي سيز وإم إس إن بي سي. وهذا يحصل بسبب الاقتصاد العالمي ودور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى لنقل المعلومات، فأمريكا لا تشتهر فقط بقمحها وسياراتها وحقول الذرة، وإنما أيضاً بدورها كماكينة ثقافية. وهذا الأمر يدفع الشركات إلى التنافس على الربح، الأمر الذي يترك آثاراً سلبية في التغطية العميقة والموضوعية.

ومن الأمور التي تعانيها شركات الإعلام أن معظم الشركات العالمية تحصل على معظم أرباحها من خارج البلد. وهناك مشكلة أخرى هي الأعداد الآخذة في التناقص للمراسلين الأجانب. وإن انتهاء الحرب الباردة وارتفاع التكلفة جعلا الأمور أسوأ، فالعديد من الشركات أنقصت من تغطيتها الخارجية ما عدا مناطق مثل إسرائيل وبريطانيا وروسيا. فعلى سبيل المثال أنقصت شبكات الإي بي سي، والإن بي سي، والسي بي إس عدد مراسليها إلى النصف ما عدا فقط شبكة السي إن إن والإم إس إن بي سي التي زادت من عدد مراسليها الخارجيين.

وهكذا فخلافاً لما يظن الكثير من الناس، فإن الثورة التقانية لم تخلق وضعاً أفضل للتغطية الإعلامية. ولكن بسبب المصاريف المتزايدة وتوافر أطباق الساتالايت أصبح الإعلام يعتمد غالباً على مصورين مستقلين للحصول على المعلومات التي لديهم. وهذا يعني أن معظم الشبكات الإعلامية تبث تقريباً الأخبار والصور ووجهات النظر نفسها إلى المشاهدين، وهذا يعني أيضاً أنه سيتلاشى الفهم العميق للأمور وأن هؤلاء الذين يظنون أنهم يحصلون على الأخبار من عدة مصادر هم في الحقيقة يحصلون عليها من مكان واحد.

ويعاني الإعلام الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية المشكلة نفسها، هذا بالإضافة إلى مشكلة إرسال العديد من المراسلين الذين لا يعرفون المنطقة جيداً. فالمحررون الأمريكيون، على عكس الأوروبيين، لا يتوقعون من المراسلين أن يكونوا على دراية وخبرة، بل ما يهمهم هو قدرتهم على تغطية أي قصة، سواء أكانت اندلاع حريق أم إعصاراً أو حرباً أهلية. والأمثلة كثيرة على الاعتماد على خبراء لا يعرفون شيئاً عن المنطقة ومشاكلها. بالإضافة أيضاً إلى الاعتماد على اختزال الكثير من الأمور للتبسيط، مما يؤدي إلى طمس المعالم والأطر لفهم المواضيع. ومثال على ذلك الحرب اللبنانية التي صُوّرت على أنها حرب بين اليسار المسلم واليمين المسيحي وحرب المعتدلين العرب ضد المتشددين العرب.

ومع تزايد المنافسة واستخدام التقانة السريعة لا يوجد وقت للهفوات كما لا يوجد وقت للتأكد من صحة القصة التي قد تؤدي أحياناً إلى خلق المشاكل، وأيضاً بسبب الطبيعة المتحفظة للإعلام الذي نادراً ما يستخدم محللين ومراسلين من الخارج باستثناء شبكة رويترز وبعض الشركات الأخرى. والمشكلة الأخرى للتغطية الإعلامية تكمن في نقص وقلة المعلومات وأحياناً قلة الاهتمام بالعالم الخارجي، وهذا يعود إلى الانعزال التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية ولدورها الحالي كقوة عظمى في العالم الذي يؤدي إلى التناقص في الاهتمام بالقضايا الخارجية. وعندما سُئل أحد أصدقائي الصحافيين عن أسباب تأخر قرار الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل في حرب البوسنة قال: «المشكلة أن ثلث الأمريكيين يدعمون تدخل أمريكا، والثلث الآخر ضد التدخل، أما الثلث الأخير من الأمريكيين فيظنون أن بوسنا هيرزيغوفينا هو اسم صديقة الممثل جيمس بوند».

صورة مشوهة عن العرب وقضاياهم

والسؤال هو: كيف يحدث هذا في دولة تتمتع بمستويات علمية وثقافية عالية ولديها أكثر وسائل الإعلام حرية وقوة؟ والواقع أن هناك عدة أسباب رئيسية لإخفاق وسائل الإعلام في تقديم المنطقة بإنصاف وموضوعية وهي:

١ ـ الاعتماد الكبير عند الأمريكيين على وسائل الإعلام.

٢ ـ الجهل والتحيز الثقافي الذي يعود لأسباب تاريخية وسياسية ودينية.

٣ ـ تشابه نمط التفكير لدى الصحافيين الأمريكيين حول الأحداث السياسية في المنطقة.

٤ ـ التعاطف مع اليهود بسبب معاملة النازيين لهم.

٥ ـ طبيعة عمل وسائل الإعلام التي تركز على الحدث المثير أو البارز من دون إعطاء الإطار العام والخلفية التاريخية لهذا الحدث.

٦ ـ نشاط القوى الصهيونية المتعاطفة مع إسرائيل والمتغلغلة في أجهزة الإعلام على أعلى مستوياته، والتي تتسم بالتنظيم القوي وشدة التصميم.

٧ ـ ضعف العرب والعرب الأمريكيين في فهم وسائل الإعلام وكيفية التعامل معها، مع العلم أن جزءاً كبيراً من التغيرات الإيجابية التي شهدناها في السنوات الأخيرة يعود إلى حد كبير لعمل الناشطين من العرب الأمريكيين وأصدقائهم الأمريكيين وإلى تحسن أداء بعض المسؤولين العرب.

٨ ـ الخلافات المستمرة بين الدول العربية وغياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان التي تساعد على إعطاء صورة سلبية عن الوطن العربي ككل.

وتنعكس التغطية غير المتوازنة التي تعطيها وسائل الإعلام للقضايا العربية في الأوجه التالية:

ـ المساحة والوقت اللذان يُعطَيان لإسرائيل وأخبارها بالمقارنة مع ما يعطى للدول العربية مجتمعة.

ـ تجاهل الإعلام للممارسات الإسرائيلية والتمييز ضد الفلسطينيين وحتى ضد اليهود الشرقيين.

ـ ينظر إلى الإسرائيليين على أساس أنهم الناس الطيبون وإلى العرب على أساس أنهم الأشرار، وينظر إلى إسرائيل على أنها تمثل الامتداد للغرب وحضارته. وتظهر استقصاءات الرأي أن نسبة عالية من المواطنين تربط الإسرائيليين بصفات إيجابية مثل مسالم وصادق وذكي وودي، بينما تعطي صفات المتخلف والجشع والقذر والمتعصب للعربي.

ـ صياغة الأنباء والبيانات، حيث يستخدم اسم القدس عند الإشارة لإسرائيل أو يوصف الإسرائيليون بأنهم كوماندوس وقوات أمن، أما مقاتلو حزب الله أو الفلسطينيون فيوصفون بأنهم عصابات وإرهابيون ومتمردون ومتسللون، وحرب تشرين الأول/أكتوبر تصبح يوم كيبور وحرب حزيران/يونيو تصبح حرب الأيام الستة، والأراضي المحتلة تصبح المناطق التي تديرها إسرائيل أو المنطقة الآمنة كما في جنوب لبنان، أو أراضي مأسورة. ونسمع الآن عبارات مثل الأمن مقابل السلام والغذاء مقابل النفط.

ـ استخدام الأفعال المحايدة في سرد المعلومات عندما تتم الإشارة للمسؤولين الإسرائيليين من قبيل: سأل، وأبلغ، وأعلن، وقال، بينما بالنسبة للمسؤولين العرب المعادين للسياسة الأمريكية أو الإسرائيليين، تستخدم عبارات وأفعال سلبية مثل: ادعى، وزعم، وهدد، واتهم، وما إلى ذلك.

وطبعاً هناك فترات شذت فيها وسائل الإعلام الأمريكية عن هذه التغطية، وكانت هناك مراحل وجهت بعض وسائل الإعلام فيها انتقادات لاذعة لإسرائيل ومنها خلال غزوها للبنان سنة ١٩٨٢، وكان من بين أبرز المنتقدين صحفيون وأمريكيون يهود.

ومن بين أسباب التشويه الأخرى للصورة العربية في الإعلام الأمريكي

أن ذلك يدخلنا في موضوعين: **الأول** منهما له علاقة بطريقة عمل الإعلام، **والثاني** له علاقة بالصراع بين الغرب والشرق. ولكن في تصوري أن هناك العديد من الأسباب المختلفة لهذا الصراع، فمنها ما هو تاريخي واقتصادي وسياسي، ومنها ما له علاقة بطريقة عمل وسائل الإعلام الأمريكية. فهناك الخلافات التاريخية وما دار فيها من صراعات بين الغرب والعالم الإسلامي، والحروب الصليبية، والصراع بين العرب وأوروبا في الهيمنة على طرق التجارة منذ القرن الخامس عشر. ثم بروز الاستعمار الأوروبي في المنطقة العربية ومقاومة العرب له وصراعهم من أجل الاستقلال والوحدة والسيطرة على مصائرهم ومواردهم الاقتصادية، وبروز حروب الاستقلال التي شاهدها الوطن العربي في العراق وسوريا ومصر وليبيا والجزائر وتونس والمغرب واليمن وغيرها، تركت كلها آثاراً في الفكر الغربي الأوروبي بعامة، بما فيه الفكر الأمريكي، على الرغم من أن الكثير من الساسة الأمريكيين مثل كينيدي وويلسون وآيزنهاور قد أيدوا حركات الاستقلال والتحرر. ولكن هذه الصراعات، إضافة إلى الصراعات مع إسرائيل، وعقدة الذنب تجاه اضطهاد ألمانيا النازية لليهود، تركت آثاراً بعيدة الأمد على المستويات النفسية والثقافية في وسائل الإعلام الغربية بعامة. وكانت الولايات المتحدة وريثة أو شريكة في هذا الإرث في ما بعد.

وقد مرت الصورة العربية بمراحل متعددة كانت في غالبيتها سلبية. لقد كان العرب فيها عرضة للسخرية والاحتقار من جانب وسائل الإعلام الأمريكية والكثير من البرامج والتلفزيون والأفلام والكاريكاتورات والرسوم المتحركة وبعض الكتب والمجلات. فصورة العربي البشع أو العربي الإرهابي المخرب أو العربي المتعصب الغبي المتخلف المعادي للنساء، والذي يسعى وراء اليهود ليقتلهم، أصبحت جزءاً من التراث الإعلامي الأمريكي. وشاهدنا فيلم «أكاذيب حقيقية» الذي يظهر أن العرب في منظمة الجهاد الأحمر يحاولون تهريب قنبلة نووية إلى الولايات المتحدة لتفجيرها هناك. ولا يكتفي الفيلم بهذا التوجه، بل يظهر العرب في الفيلم بأنهم متخلفون ومتعصبون ويضربون نساءهم ويهينونهن. وعندما سئل السيناتور الأمريكي روبرت دول الذي كان مرشحاً عندئذٍ لمنصب الرئيس الأمريكي عن رأيه في الفيلم امتدح دول الفيلم بشدة. هذه ما زالت هي الصورة. وهذا العام شاهدنا فيلم «قواعد اللعبة» الذي يصور العرب بالصورة النمطية التي تحدثنا عنها، وقد أدى هذا الأمر إلى مظاهرات ضد الفيلم في عدة مدن أمريكية.

ولقد ارتبطت الصورة إلى حد كبير بالصراع العربي - الإسرائيلي. فقبل بدء الصراع كانت النظرة إلى العربي عموماً هي صورة الراعي أو الفارس البدوي النبيل والمحب للنساء، وربما كان فيلم «الشيخ» الذي قام ببطولته رودلفو فالنتينو بطل السينما الصامتة في أوائل هذا القرن والذي ظهرت فيه صور الحريم والأهرامات والنساء الراقصات والصحراء والجمال هو الصورة التي كانت سائدة عن العرب في مطلع هذا القرن.

ولكن بعد حرب ١٩٤٨ برزت صورة المتعصب المعادي لليهود والمتخلف والماكر والكاذب والكسول والمخادع والنهم جنسياً والمحب للعنف، وبعد حرب ١٩٦٧ خرجت صورة العربي الهارب الجبان وصورة الزعماء الفاسدين الغوغائيين المتهورين والمتعصبين والمعادين لإسرائيل وللغرب. وبعد حرب ١٩٧٣ خرجت صورة الشيخ العربي الذي يسيطر على نفط العالم ويحاول أن يقطع الشريان الاقتصادي الحيوي للولايات المتحدة من خلال قطع النفط عنها، ووصف العرب بأنهم ابتزازيون وأنهم قد أعلنوا الحرب على الغرب. وقتئذٍ كثر الحديث عن محاولات العرب شراء البنوك والمصانع والأراضي والعقارات في الولايات المتحدة الأمريكية على رغم أن المشتريات كانت ضئيلة إذا ما قورنت بما تمتلكه الشركات الأمريكية في الوطن العربي أو ما يمتلكه الأوروبيون واليابانيون في الولايات المتحدة.

مع بروز حركة المقاومة الفلسطينية وخطف الطائرات برزت صورة الإرهابي الفلسطيني المتعصب والمتعطش للدماء. وبعد بروز حزب الله وحركة المقاومة اللبنانية العلمانية للاحتلال الإسرائيلي للبنان بدأنا نسمع عن الإرهابيين الإسلاميين، مع أن هذه التسمية لم تستخدم من قبل ضد المجاهدين الإسلاميين في أفغانستان أثناء احتلال الاتحاد السوفياتي لبلادهم. ومع أن العمليات في لبنان قامت بها حركات إسلامية، وأحياناً مقاومة علمانية، ولكنهم وصفوا جميعاً بأنهم إرهابيون مسلمون في الصحف الأمريكية، وبدأنا نسمع كلاماً على هوس الشيعة بالاستشهاد. وخلال الحرب في لبنان فسرها العديد من وسائل الإعلام على أساس أنها نزاع بين يساريين مسلمين ومسيحيين يمينيين، وتم تجاهل الأبعاد السياسية والاقتصادية الداخلية والتشابكات الإقليمية والدولية الخاصة بها. كما كتب الكثير عن أن لبنان دولة مصطنعة أقامتها فرنسا في العشرينيات. وحتى إذا كان هذا الكلام صحيحاً فإن لبنان يبقى أقدم من الكثير من دول المنطقة، وأقدم من إسرائيل.

ومن المعروف أن حرب الخليج بين العراق وإيران لم تحظ باهتمام كبير إلا عندما وصل عدد القتلى والجرحى إلى الآلاف أو عندما أثرت الحرب مباشرة في أسعار النفط أو المصالح الأمريكية. وكتبت في ذلك الوقت مقالاً في مجلة أمريكية عن الحرب وأسبابها وأبعادها سميته «الحرب المنسية»، ونشرت صحيفة **النيوز ريببليك** مقالة وصفت فيها الحرب بأنها نظيفة.

وخلال أزمة حرب الخليج الثانية كانت هناك أشياء إيجابية وأشياء سلبية. وبعض الإيجابية مردُّه إلى أن عرباً وأمريكيين كانوا معاً ضد عرب آخرين. ولكن على الرغم من هذا الأمر فقد كانت هناك تشويهات كثيرة أبرزها حجم وسائل الإعلام ولعبها دور المناصر للسياسة الحكومية. لقد لعبت وسائل الإعلام دوراً حيث أبرزت الحرب كخيار وحيد وأمر محتّم، الأمر الذي دفع صحافياً تونسياً إلى القول: «لقد كنا نشعر بالنقص تجاه الصحافة الغربية وكنا نعتقد أن السماء عندهم تمطر حرية وديمقراطية، ولكننا اكتشفناهم على حقيقتهم من خلال وطنيتهم ورأيناهم يبكون على طائر ملوث بالنفط ويتجاهلون الأشلاء الممزقة لأطفال العراق على أساس أنها دعاية عراقية».

وبعد انهيار الشيوعية وتصاعد الحركات الإسلامية المتطرفة المعادية للغرب، بدأنا نرى الإسلام يبرز كعدو جديد ونرى دراسات تتحدث عن ذلك. ثم تخرُج من جامعة هارفرد، أحد أهم الأسماء في الجامعات الأمريكية، نظرية هانتنغتون أستاذ العلوم السياسية، وهو يحدثنا عن نظرية تصادم الحضارات، ويرى أن الصراع الثقافي بين الحضارتين الغربية والإسلامية يعود إلى ١٣٠٠ سنة ولا يزال مستمراً. ويرى هانتنغتون أيضاً أن الصدام الغربي مع حضارات الشرق الأقصى وبخاصة الكونفوشية لا يزال مستمراً هو الآخر وكذلك مع الحضارة الأرثوذكسية السلافية.

تبدل نسبي في هذه الصورة

ولكن صورة العرب لم تكن ساكنة أو ثابتة، فلقد شهدنا بعض التغيرات نحو الأفضل بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر وبعد الحظر البترولي، حيث بدأت العلاقات تتزايد بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية. وأيضاً كان لزيارة الرئيس أنور السادات تأثير إيجابي في الصور والانطباعات عن العرب، حيث تحولت صورته الشخصية من رئيس مخادع ومضلل إلى قائد دولة عظيم وبطل للسلام. كما أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان قد غير الصورة

أيضاً وبخاصة بعد وصول أخبار التفجير والاضطهاد والمذابح بحق الفلسطينيين إلى الرأي العام من خلال وسائل الإعلام، حيث كان هناك العديد من الإعلاميين الذين انتقدوا سياسة إسرائيل وممارساتها بمن فيهم عدد من الكتّاب والصحفيين الإسرائيليين. أما في حرب الخليج فكانت هناك خصائص إيجابية وسلبية في التغطية الإعلامية. وأيضاً فإن مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ الذي وضع أسس الاتفاق بين العرب والإسرائيليين، ساعد في تحويل صورة الرئيس ياسر عرفات من إرهابي ومنبوذ إلى قائد معتدل ورجل دولة وصانع سلام، بالإضافة إلى أن العرب في مؤتمر مدريد لعبوا فن الإعلام وفقاً للقواعد الغربية، وكان محدثوهم شخصيات مؤهلة تتحدث للعقل الغربي. كما لعبت حنان عشراوي دوراً مميزاً في كسر الصورة التقليدية النمطية للمرأة العربية وساعدت في تغيير النظرة حول الفلسطينيين ومواضيعهم. كما أن إجبار المقاومة اللبنانية إسرائيل على الانسحاب من جنوب لبنان قد ساعد على بروز تغطية إيجابية أحياناً أو على الأقل حيادية.

على أي حال يبقى السؤال المهم هو: هل أن هذا التغير قد حصل بسبب تغيير العرب لمواقفهم من إسرائيل، أو بسبب أنهم تعلموا كيف يتعاملون مع الإعلام بطريقة أفضل، أو بسبب أن الإعلام الأمريكي قد قام بعمله بصورة أفضل أو بسبب هذه الأسباب كلها؟

لقد سئلت مؤخراً: لماذا العرب يقلقون مما يظنه الأمريكيون بهم؟ الصور التقليدية النمطية لا تزال موجودة وهناك العديد من الصور النمطية السطحية للعديد من المجتمعات الدينية الأمريكية. وعلى أي حال فإن الصور التقليدية النمطية للعرب أخذت بعداً جديداً بسبب استمرارها وسلبياتها التي لا تحصى. فهذه الصور السطحية تنطبق على جميع العرب بفقرائهم وأغنيائهم. ونستطيع أن نفهم لماذا قلصت الحكومة من أهمية العدو واحتقرته، حيث فعلوا ذلك لخلق المعارضة لسياساتهم وتعبئة الدعم لهم. فعلى سبيل المثال تم إسباغ صفة الشيطان على [النظام العراقي] واعتباره أسوأ من [نظام] هتلر، وبالمقابل فإن العراقيين أُهملوا إنسانياً خلال أزمة الخليج وبعدها. ولقد ساهم العديد من السياسيين البارزين وصانعي القرار والكتاب في هذه الجهود، فمثلاً حين طلب من جان كيباتريك، وهي أكاديمية وسفيرة أمريكية سابقة وتكتب في أعمدة الصحف، أن تبدي رأيها حول أزمة الخليج، شرحت سبب الحرب بأن [النظام العراقي] قد اجتاح الكويت لأنه عربي و«العرب لديهم عادة متأصلة جذرياً في تبني سياسات العنف»، وأنه على الرغم من التصرفات التي تثبت

عكس ذلك من قبل السعوديين والكويتيين خلال أزمتهم ولكنهم «كلهم معجونون من طينة واحدة». وعلى الرغم من أن العربية السعودية هي صديق وحليف قوي للولايات المتحدة الأمريكية، فقد واجهت العديد من المشاكل والاعتراضات من السكان المحليين عندما أراد السعوديون بناء أكاديمية دراسية في بلدة صغيرة تقع خارج العاصمة واشنطن، إذ واجهت معارضة عنيفة وبعضها كان له ما يبرره، بمعنى أن بعض سكان البلدة الصغيرة كانوا يريدون المحافظة على البيئة وتفادي ازدياد عدد السكان وعجقة السير والضجيج. ولكن بعضهم كان يتحدث عن الثقافة المختلفة للطلاب، وبعضهم قال إن الطائرات المتوجهة إلى مطار دالاس قرب العاصمة واشنطن قد تكون معرضة للقصف بالصواريخ من قبل إرهابيين قد يختبئون في المدرسة.

ولا شك في أن إخفاق العرب في طرح وجهات نظرهم وتعريف الأمريكيين بحضارتهم وتاريخهم واهتمامهم ترك أثره أيضاً في أبعاد الصورة السلبية. فالعرب على الرغم من التحسن الذي طرأ مؤخراً على التغطية الإعلامية لهم في وسائل الإعلام الأمريكية فإنهم لم يحسنوا التعامل مع وسائل الإعلام الغربية. والمطلوب منهم الآن هو العمل الدؤوب لتغيير الصورة النمطية التي تحمل أيضاً الخطر في جوانبها كما شاهدناها في حوادث أوكلاهوما عندما تعرض العرب الأمريكيون للتهديد. إذن هناك حاجة ملحة لوجود عربي فعال، أو لتكثيف الاتصالات على المستويات الرسمية والشعبية لتعريف الأمريكيين بالعرب وبقضاياهم، وتبادل الزيارات بين الأكاديميين والفنانين والأدباء العرب والغربيين، وإقامة معارض صناعية وأدبية وفنية وتجارية وزيادة مجالات الاتصال مع الجالية العربية ـ الأمريكية، ودراسة كيفية عمل وسائل الإعلام الغربية وكيفية التعامل معها، وإرسال دبلوماسيين أكفاء إلى الغرب وإقامة برامج دراسية عن العرب والإسلام في الجامعات الأمريكية، وطبع الكتب الموضوعية عن المنطقة وتوزيعها وإيصالها إلى المكتبات، وتوزيع الأفلام الوثائقية عن دول المنطقة وشعوبها، بحيث يقوم العرب بالتحدث عن أنفسهم وقضاياهم من خلال مقالات وكتب وأبحاث ومعارض وندوات تكون على المستوى الذي يتفاعل مع عقول وأقلام الفكر الأمريكي من قبل السياسيين والإعلاميين والدبلوماسيين والأكاديميين العرب الذين يعرفون المجتمع الأمريكي ويدركون كيفية التعامل معه.